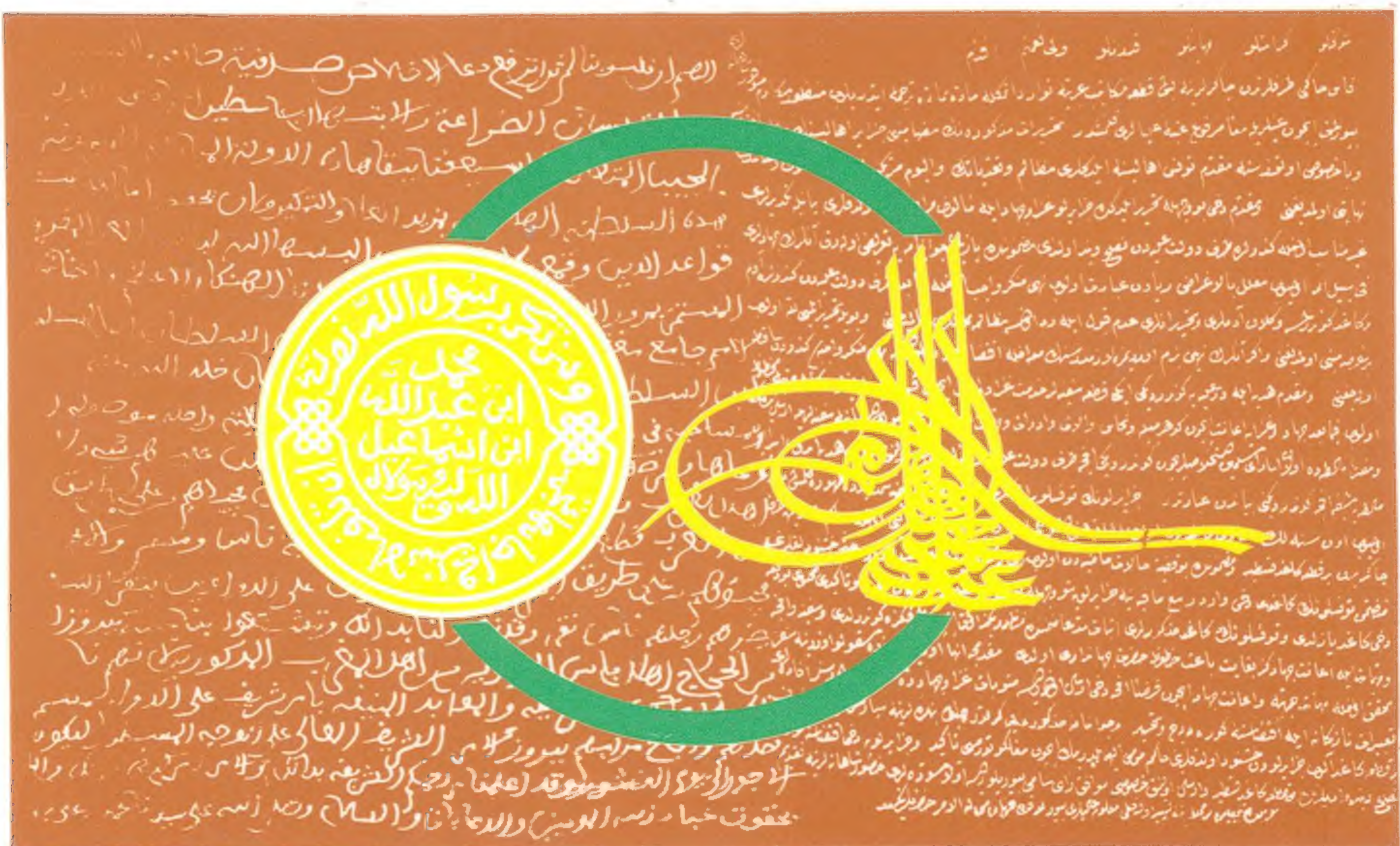


المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس



منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 41

المغارب في العهد العثماني



تنسيق
عبد الرحمن المودن

المَغَارِبُ فِي الْعَهْدِ الْعُثْمَانِيِّ

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس



منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 41

المغارب في العهد العثماني

تنسيق

عبد الرحمن المودن

1995



الكتاب : المغرب في العهد العثماني.
منشورات : كلية الآداب بالرباط.
سلسلة : ندوات ومناظرات رقم 41.
الخطوط : محمد المعلمين.
البنلاف : إعداد عمر أفا.
الحقوق : محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهير 1970/7/29.
الطبع : مطبعة النجاح الجديدة بالبيضاء.
رقم الإيداع القانوني : 1995/549.
رقم التسلسل الدولي : 3077 — 1113.
ردمك 7-41-825-9981.
الطبعة : الأولى 1995.

طبع هذا الكتاب بدعم
من مؤسسة كونراد أدناور

الفهرس

- 7 تقديم
• مساهمة الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ العلاقات المغربية العثمانية من القرن 16 م إلى القرن 19 م.
- 11 عبد الرحيم بنحادة
• البعد الحدودي في علاقة المغرب بأتراك الجزائر
- 25 قدور بوزياني
• علاقة جمهورية دوبرفنيك وبلاد البوسنة والهرسك خلفها بالمغرب خلال العهد العثماني
- 37 نياز محمد شكريج
• المغرب والدولة العثمانية في بداية القرن العشرين
- 51 علال الحديمي
• قراءة في حياة صالح بن مصطفى، باي قسنطينة
- 67 فاطمة الزهراء قشي

تقديم

لقد وصل عدد من البحارة المغامرين العثمانيين إلى حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي منذ أزيد من خمسة قرون، فوضعوا خبرتهم رهن إشارة الأهالي والأمراء على السواء، وكانت جهات المغرب آنذاك تعاني من الضغط الأيبيري المتزايد. لم يكن أولئك المغامرون يتورعون عن المغام، ولكنهم كانوا يعتبرون أنفسهم مجاهدين بالأساس. هكذا تمكن أشهرهم على الإطلاق، وهما الأخوان عروج وخير الدين بربروسا، من إقامة السلطة العثمانية في مدينة الجزائر في العقود الأولى من القرن 16 م؛ ثم انتشرت تلك السلطة إلى تونس وطرابلس خلال القرن المذكور.

منذئذ وإلى غاية القرن 19 م، أو القرن 20 م فيما يتعلق بليبيا، أصبحت معظم جهات المغرب مرتبطة بالدولة العثمانية، وبات التاريخ والثقافة المغاربيان جزءا لا يتجزأ من التاريخ والثقافة العثمانيين بصفة عامة، بما في ذلك من تعدد إثني واجتماعي، وتنوع ديني ولغوي.

وعلى غرار الحالة الإيرانية على الواجهة الشرقية للدولة العثمانية، ظل المغرب، على واجهتها الغربية، يركب طريقا خاصا مستقلا، حيث برزت معالم السيادة الشريفة في مواجهة السيادة العثمانية. فتولدت عن ذلك سلسلة من التوترات المغلفة أو النزاعات المكشوفة، ولكن ذلك خلف أيضا تعددا هاما لفرص الالتقاء والتبادل.

لقد سعت الندوة المنعقدة حول موضوع المغارب في العهد العثماني بالرباط ما بين 16 و 18 أبريل 1992 إلى الاستجابة إلى مطلبين : الانكباب على هذه المرحلة ومعاينة ما أنجز، وما هي الاتجاهات التي يجمل بالتنقيب أن يسير فيها؛ ثم إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الباحثين المتخصصين، أتراك، وغربيين، ومغاربيين، لمقابلة أدواتهم وتساؤلاتهم، ومقارباتهم واستنتاجاتهم.

هكذا تعلق الاهتمام بأوضاع الولايات العثمانية المغاربية (عرب أوجاقلري) فأثيرت عدة أسئلة هامة، منها : ما طبيعة الوجود العثماني بالمغرب، وهل لاقى الترحاب أم العداوة ؟ ما طبيعة العلاقات بين الولايات وقلب الدولة العثمانية ؟ ما موقع الولايات بين الدولة العثمانية والإطار المتوسطي العام ؟ ماذا كانت أصداء التجربة المغاربية في الثقافة العثمانية في المركز ؟ كيف كانت الضفة الشمالية للبحر المتوسط تنظر إلى الولايات العثمانية المغاربية وتتعامل معها ؟ وقد جاءت محاولات الإجابة مبشرة بالعديد من إمكانيات الإثراء في المستقبل.

وقد كان من الطبيعي أن تنال العلاقات المغربية العثمانية النصيب الأوفر من عناية أعمال الندوة، بما أن هذا الجانب طالما ظل خارج اهتمام الباحثين. فانكبت المداخلات على قضايا متنوعة : مسألة المصادر والأرشيف، المقاربات والمقارنات، لحظات التوتر وأوقات التعاون، ثراء ومستويات التبادل الثقافي واللغوي والفني في الاتجاهين.

وبدلاً من التوقف عند السؤال آتاه : «من أثر في من ؟»، فإن ما يستأثر بالانتباه هو أن الثقافات الفرعية المغاربية والعثمانية ربما كانت أوثق تشابكاً وتداخلاً مما قد تحيل عليه التوترات السياسية التي احتفظت بها السجلات. ولنتأمل حالة هذا البحار الشاب، ذي الأصل الجزائري، كما رواها المؤرخ المغربي أبو القاسم الزياني في كتابه الترجمة الكبرى. لقد وفد هذا الشاب على مدينة العرائش، حيث انخرط في البحرية المغربية في أواخر عهد السلطان محمد بن عبد الله (1757 — 1790م). ثم انتقل إلى مدينة سلا، حيث تزوج واستقر برهة من الزمن. وفي مرحلة لاحقة، نصاده مجدداً في مدينة تونس، حيث يقوم بوظيفة قنصل الجزائر. ولا يبدو أن حالة مثل هذه كانت معزولة إذ ذاك في جهات المغرب المختلفة. إن مسارات من هذا القبيل مثلت — ولا شك — جسوراً إنسانية وثقافية ما تزال آثارها العميقة في الثقافة المغاربية في حاجة إلى المزيد من البحث والتنقيب.

أود في الختام أن أتقدم بصادق الشكر إلى كل من ساعد على تسهيل عقد هذه الندوة أو نشر هذه المختارات من أعمالها، وأخص بالذكر مؤسسة كونراد

آدناور بالرباط، والسفارة التركية بالرباط، ومؤسسة العلاقات العربية التركية (سابقا) باستانبول. كما أتوجه بالشكر إلى السيد قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط على حرصه على نشر هذه الأعمال، وإلى أعضاء مصلحة النشر على حسن عنايتهم بها.

عبد الرحمن المودن

مساهمة الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ العلاقات المغربية — العثمانية ق 16 — 19 م

عبد الرحيم بنحادة

كلية الآداب — سايس فاس

لفترة طويلة كتب تاريخ العلاقات المغربية العثمانية بالاعتماد على صنفين من الوثائق :

أ — الوثائق المحفوظة عند المؤرخين المغاربة القدامى من أمثال الافراني والناصري وابن الحاج وابن زيدان، وهي قليلة جدا. فغالبا ما أورد هؤلاء المؤرخون خبر ارسال بعثة مغربية تحمل رسالة دون إيراد محتواها. ويلاحظ أن معظم الوثائق التي وصلتنا تعود إلى فترة حكم السلطان مولاي أحمد المنصور ونشر معظمها الأستاذ عبد الله گنون⁽¹⁾.

ب — الوثائق الأجنبية وهي في الغالب عبارة عن تقارير ومذكرات حررها سفراء وتجار اجانب ويتعلق معظمها برصد التحركات العثمانية في شمال افريقيا. ويلاحظ أن الصورة التي تقدمها الدراسات المنجزة حول علاقات المغرب بالباب العالي — انطلاقا من هذه الوثائق — تظل مبتورة ما لم يتم الرجوع إلى وثائق الأرشيف العثماني وهو أمر وعته الدراسات المنجزة مؤخرا⁽²⁾.

(1) عبد الله گنون، رسائل سعدية، دار الطباعة، تطوان 1954.

(2) نشير هنا إلى دراسات أنجزت في نهاية الثمانينيات، ينظر مثلا : عبد الحفيظ الطبايلي، العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن السادس عشر (1548 — 1617)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، الرباط 1989.

فما هي الامكانيات التي يوفرها الأرشيف العثماني⁽³⁾ في هذا المجال ؟ يعتبر الأرشيف العثماني أول أرشيف منظم في العالم الاسلامي، ويتميز هذا الأرشيف ليس فقط بالعدد الضخم لوثائقه وهو ما كان مرآة صادقة لدولة شديدة المركزية وامبراطورية شامخة امتدت ولمدة قرنين ونصف من أبواب قيينا إلى اليمن ومن الجزائر إلى العراق، ولكن أيضا بالتنوع :

— تنوع كفي، فمن الرسائل السلطانية وأجوبتها والتي تمكن من ملء عدد من ثغرات التاريخ الدبلوماسي لعدد من الدول التي كانت تربطها علاقات مع الدولة العثمانية، إلى الأحكام الموجهة إلى الولاة في مختلف المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية والتي تسعف في كتابة تاريخ العلاقات بين الحاكم والمحكوم والإدارة المركزية بالإدارة المحلية، إلى دفاتر التحرير ووثائق «الطابو» التي لا يحيد عنها لكتابة تاريخ كمي لمختلف المناطق العثمانية.

— تنوع جغرافي سمح به الامتداد الجغرافي لهذه الدولة وانفتاحها على العالم الخارجي. بيد أن هذا التنوع الجغرافي ليس متكافئا، فقيما حظيت مصر والشام وحلب بنصيب وافر من وثائق العالم العربي لم تحظ ولايات الشمال الافريقي الا بعدد قليل من هذا الارث.

وعلى الرغم من قلتها على المستوى العددي إلا أنها تكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى إضافاتها الجديدة في مجال البحث في العلاقات بين ولايات الشمال الافريقي والمغرب من جهة والباب العالي من جهة أخرى، اذ تمكن :

أولا : من ملء عدد من الثغرات وتساهم في تجاوز الضعف والهزال الذي تميزت به المصادر المغربية فيما يخص العلاقات المباشرة مع دولة الخلافة في استانبول.

= - Abderrahim BENHADDA, «le Maroc et la sublime Porte : Quelques réflexions sur les Archives du Basbakanlik. in *studies on Turkish-Arab Relations*, 4 (1989), pp. 27-46. et 5 (1990), pp. 1-12.

- Abderrahmane EL MOUDDEN, *SHARIFES AND PADISAHS : Moroccan-ottoman Relations from the 16 th rough the 18 th Centuries*, Princeton, 1992.

(3) يوجد بإستانبول أرشيفان مهمان هما أرشيف TOPKAPI SARAY وهو أرشيف يتضمن في الغالب الأعم الوثائق المتعلقة بالأسرة المالكة — وأرشيف رئاسة الوزراء Basbakanlik Arsivi ويتضمن الوثائق الادارية للدولة العثمانية.

ثانيا : من تتبع موقف الادارة المركزية العثمانية من الحكم في المغرب وعلاقة هذه الادارة بمحيطها النائي.

ثالثا : من معرفة الصدى الذي كان لبعض احداث المغرب في العاصمة العثمانية. ويمكن ان نصنف الوثائق المتعلقة بالمغرب في أرشيف رئاسة الوزراء BASBAKANLIK ARSIVI باستانبول إلى ما يلي :

1 — الأحكام الموجهة إلى باشاوات الجزائر :

وتوجد هذه الأحكام في الدفاتر المهمة⁽⁴⁾ ويغطي مجملها الفترة التي كانت الدولة العثمانية حاضرة بثقل أسطولها في غرب البحر الأبيض المتوسط. وتظهر هذه الأحكام موقف الادارة المركزية من الدولة السعدية.

فمباشرة بعد وصول السعديين إلى فاس سنة 1549 وبعد أحداث تلمسان التي أدت إلى مقتل مولاي عبد القادر، أقدمت الادارة العثمانية على تنحية حسن باشا — أمير أمراء جزاير الغرب — الذي «ما كان يحسن الجوار»، وتعويضه بصالح باشا. وفيما عدا الرسائل التي بعث بها سليمان القانوني إلى الأمير السعدي محمد الشيخ⁽⁵⁾، فإننا لم نتمكن من العثور على وثائق جديدة تلقي مزيدا من الضوء على أحداث تلمسان ومقتل محمد الشيخ، الذي تجمع المصادر المغربية والأجنبية انه كان بإيعاز من الحكومة المركزية في استانبول.

وتستوجب الرسالتان الوقوف عندهما لاهيتهما إذ تعتبران أول خطاب صادر عن الباب العالي إلى الدولة السعدية وتستدعيان تسجيل الملاحظات التالية :

— لا تحمل الرسالتان لا صفة «حكم» ولا صفة «نامه» بل هما عبارة عن

(4) الدفاتر المهمة هي عبارة عن دفاتر جمعت فيها الأحكام الموجهة إلى مختلف الولايات التابعة للدولة العثمانية وفي بعض الأحيان نصوص رسائل موجهة إلى ملوك الأمم الأخرى. وتغطي هذه الدفاتر الفترة الممتدة ما بين 1553/961 و1905/1323، ويبلغ عددها 267 دفترا منها 73 'مفهرسة.

ينظر اقطاش بينارق، الأرشيف العثماني، ترجمه عن التركية صالح سعداوي، عمان 1986.

(5) ينظر خليل ساحلي أوغلي، «تقليد صالح باشا ولاية الجزائر»، المجلة التاريخية المغربية، عدد 2، (1974)، ص.ص 125 — 133.

«منشور». وبالعودة إلى القواميس العثمانية يظهر أن كلمة منشور تعني فرماناً صادراً عن السلطان إلى الوزراء وتُخَدَّم الدولة⁽⁶⁾ وكان المنشور يمر عبر رئيس الكتاب الذي كان يقوم بتصحيحه. ويلاحظ أن كتابة المنشورات كانت على طريقة واحدة، فهي تبدأ بالحمدلة وسبب كتابة المنشور واسم المستفيد منه ثم التوصية التي يحتوي عليها وفي الأخير التأكيد على مضمون المنشور، وكل هذه المواصفات متوفرة في «الرسالة» التي تسلمها الأمير السعدي محمد الشيخ.

— وتستوقفنا في المنشور الثاني عبارة «فأنعمنا عليك وعلى ولدك بخلع سنية». والخلعة في القواميس التركية تعني «بدلة الشرف» وهي التي تسلم لأركان الدولة ممن قاموا بخدمتها. ويلاحظ أن الخلعة لم تسلم في تاريخ الدولة العثمانية لوال من الولاة بل في كثير من الأحيان للصدور العظام⁽⁷⁾...

وعلى الرغم من اعتراف الباب العالي بأن محمد الشيخ واحد من «حماة الدين» ومن «أولاد سيد الأنبياء وأحفاد سيد الأصفياء»، وعلى الرغم أيضاً من سماع الباب العالي عن «عدله وانصافه وكمال تقواه» فإنه لا يرقى إلى مستوى تعامل الند للند وعليه ان يكتفي بالمنشورات والخلع.

وبعد وفاة محمد الشيخ السعدي (1557) وتولية عبد الله الغالب (1557 — 1574) اكتفت الإدارة العثمانية في أحكامها الموجهة إلى باشاوات الجزائر بالتركيز على ضرورة العمل على التدخل من أجل اصلاح ذات البين بين عبد الله الغالب وأخويه عبد الملك وعبد المؤمن، لكنها في الوقت نفسه تؤكد على أنه في حالة فشل المساعي السلمية فإن الأسطول العثماني سيضطر للتوجه في حملة إلى فاس بعد فتح مالطة. ويظهر من خلال الأحكام أن الباب العالي لجأ إلى طريقة أخرى في التعامل مع المغرب وهي مخاطبة «الرعايا والبرايا» عندما وجه حكماً إلى «العلماء والفضلاء وجميع الأمراء والأكابر وأهالي الاسلام بفاس وديار مراكش وبلاد سوس وسائر توابع تلك الأرض المباركة» بضرورة تنصيب عبد

(6) Mehmet Zeki Pakalin, *Osmanlı Tarihi deyimleri ve terimleri sözlüğü*, cilt II, 479.

(7) *op. cit.* cilt I, 833

المومن لأنه «أولى لضبط تلك الولاية من عبد الله»⁽⁸⁾. وتظهر الأحكام الصادرة عن الحكومة المركزية غداة معركة لبيانتو 17 أكتوبر 1571 تراجع الباب العالي عن هذه الخطة إذ توجه السلطان سليم الثاني برسالة إلى الغالب يلح فيها على ضرورة تكاثف الجهود «لقهر الأعداء المشركين» و«بذل المقدور في معاضدة أهالي ولاية أندلس المحمية»⁽⁹⁾. ويظهر حكم آخر موجه إلى باشا الجزائر أن عبد الله الغالب كان جدياً في سعيه لطى صفحة الماضي مع الباب العالي إذ وجه سفيراً له إلى الآستانة مباشرة بعد تسلمه خطاب سليم الثاني⁽¹⁰⁾. غير أن وفاته في السنة الموالية حالت دون جني ثمار مساعيه...

وبعد تولي عبد الملك السعدي العرش (1576 — 1578) يظهر أن الباب العالي لم يكن مرتاحاً لتحركات الأمير السعدي ومن ثمة أرسل ذات مرة إلى باشا الجزائر يأمره بإرسال معلومات حول الأوضاع في المغرب وعدم التغافل عن العدو وضرورة أخذ الحيطة والحذر⁽¹¹⁾. ومع ذلك فقد تمتع عبد الملك بوضعية خاصة حيث أرسل الباب العالي إلى باشا الجزائر يأمره بعدم التعرض للسفن الفرنسية التي حصلت على «عهد أمان» أو «إذن» بالتجارة من الأمير السعدي⁽¹²⁾. وعلى الرغم من أن قضية التعرض للسفن كانت تثير مشاكل في علاقة الأيالة الجزائرية بالإدارة المركزية في استانبول، إلا أنه يمكن أن يفهم منها هذه المرة حرص الباب العالي على الاعتراف بنوع من الاستقلال للمغرب. ولعل ما يؤكد ذلك الحكم الصادر إلى باشا الجزائر — غداة هجوم هذا الأخير على فكيك — بالكف بشكل قطعي عن الاعتداء على أراضي تابعة لعبد الملك — أمير فاس — لأنه أظهر الصداقة والاخلاص⁽¹³⁾.

(8) الدفاتر المهمة 7، ص 187/67 (أوائل صفر 975 / شتبر 1567).

(9) الدفاتر المهمة 7، ص 907 — 8 / 2484 (أواسط جمادى I 976 / أكتوبر 1568).

(10) الدفاتر المهمة 22، ص 656/332 (جمادى I 981 / شتبر 1573).

(11) الدفاتر المهمة 30، ص 424 / 181.

(12) الدفاتر المهمة 30، ص 427/182 (5 ربيع الأول 985 / 23 ماي 1577).

(13) الدفاتر المهمة 30، ص 467/196.

أما في عهد مولاي أحمد المنصور (1578 — 1603) فيلاحظ أن الأحكام الموجهة إلى باشاوات الجزائر كانت تدور حول المواضيع التالية :

الأول : يعود إلى سنة 1584 عندما كتب باشا الجزائر إلى الإدارة المركزية يخبرها بأن قوات المنصور السعدي اعترضت رجال باشا الجزائر أثناء جبايتهم لضرائب فكيگ فكان رد الباب العالي مناقضا للأمر الذي صدر لرمضان باشا سنة 1577، إذ أمر باشا الجزائر بالاستمرار في جباية فكيگ⁽¹⁴⁾.

الثاني : ضرورة العناية بالسفراء المغاربة الذين كانوا يحطون الرحال في الجزائر إذ ذهابا أو إيابا.

الثالث : الإلحاح على تضامن الولايتين من أجل درء الأخطار المسيحية. وبعد وفاة المنصور السعدي يلاحظ خلو الدفاتر المهمة من أحكام موجهة إلى باشاوات الجزائر تهم المغرب. ولعل لذلك دلالة تاريخية إذ يعبر عن السياسة التي سلكتها الإدارة العثمانية اتجاه ولايات الشمال الإفريقي بشكل عام. ويجب انتظار بداية القرن الثامن عشر لنقف على حكم موجه إلى والي مصر بشأن ضرورة تشكيل حلف لـ «استخلاص» ممالك فاس من مولاي اسماعيل⁽¹⁵⁾، ونهاية القرن الثامن عشر حيث يأمر الباب العالي باشا الجزائر بعدم التعرض لسفن فرنسية كانت تحمل البارود وملح البارود الذي بعث به السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى تركيا⁽¹⁶⁾.

2 — المراسلات السلطانية :

وهذه المراسلات موزعة على عدد من التصانيف بيد أن الجزء الأكبر منها يقع

(14) تشير الوثائق التي تعود إلى فترة حكم عبد الملك المعتصم 1576 — 1578 إلى أن رمضان باشا قام بالهجوم على فكيگ لجباية ما يناهز 14.000 مثقال. وكان موقف الإدارة المركزية واضحا من هذا التعرف حيث أمر باشا الجزائر بعدم تكرار ذلك (ينظر هامش 11). أما فيما يتعلق بالاستمرار في جباية فكيگ فينظر :

الدفاتر المهمة 52، ص 592/227 (محرم 992 / يناير 1584).

(15) الدفاتر المهمة 110، ص 125/30.

(16) الدفاتر المهمة 187، ص 767/272.

ضمن ما يسمى بدفاتر نامه همايون NAME I HUMAYUN DEFTERLERI⁽¹⁷⁾. وبما أن هذا النوع من الدفاتر لم يحدث إلا في نهاية القرن السابع عشر فإن المراسلات السابقة عن هذا التاريخ تقع في الدفاتر المهمة.

ويمكن أن نميز في هذه المراسلات بين الصادر والوارد. أما فيما يتعلق بالوارد فهو أقل عددا من الصادر، ويمكن تصنيفه إلى ثلاثة :
أ - رسائل حُفظ نصها الأصلي وهي قليلة، إذ لم نستطع الكشف سوى عن رسائل أربعة وهي :

الأولى : رسالة بعث بها السلطان مولاي عبد الله بن مولاي اسماعيل إلى الخليفة العثماني وتحمل ختم السلطان المغربي، وتوجد ضمن أوراق الباب الآصفي DIVAN-IHUMAYUN. لا تحمل أي تاريخ ويدور موضوعها حول سفير بعث به مولاي عبد الله إلى استانبول فلم يعد⁽¹⁸⁾ ويطلب التعريف «بأحواله وبأمره».

الثانية : رسالة بعث بها السلطان مولاي عبد الله بن مولاي اسماعيل إلى السلطان أحمد الثالث تحمل ختم السلطان المغربي ولعلها كتبت بخط يده. وتوجد ضمن أوراق الباب الآصفي ويدور موضوعها حول الشكوى مما يتعرض له الحجاج المغاربة من قطع الطريق على يد أعراب مصر، ويتشفع السلطان المغربي للخليفة العثماني في بذل الجهود لرفع الحيف عن الحجاج من أجل «إنجاح قصدهم ومأربهم»⁽¹⁹⁾.

الثالثة : رسالة بعث بها السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى السلطان عبد الحميد الأول بتاريخ أوائل شعبان 1203، وتوجد في تصنيف جودت، بحرية CEVDET BAHRIYE. ويدور موضوعها حول السفن الجهادية الأربعة التي بعث بها السلطان العلوي صحبة السفير المغربي الحاج مكّي برغاش وستة وثلاثين

(17) دفاتر نامه همايون هو نوع من الدفاتر جمعت فيه الرسائل السلطانية والمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع البلدان الأجنبية. أما عدد هذه الدفاتر فهو 17 دفترا خصص الدفتر الأخير منها لجمع مراسلات الصدور العظام.

(18) A.DVN. NMH. Dos. 2. Ves 1

(19) A.DVN. NMH. Dos. 2. Ves. 2

وخمسمائة أسير صحبة القائد محمد بن عبد الله — الحافي —. وتحمل ختم السلطان سيدي محمد بن عبد الله⁽²⁰⁾.

الرابعة : رسالة من السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام بتاريخ 9 شوال 1257/ نوفمبر 1841. وتوجد ضمن تصنيف الارادة الداخلية IRADE I DAHILIYE وهي عبارة عن تعزية في وفاة السلطان محمود الثاني وتهنئة بجلوس السلطان عبد المجيد على العرش⁽²¹⁾.

ب — الرسائل التي نقل نصها العربي وحفظت في دفاتر وأوراق وهي كثيرة ولعل أهمها تلك الرسالة التي تحمل تاريخ أوائل رجب 1143/ يناير 1731، والتي وجهها السلطان مولاي عبد الله بن مولاي اسماعيل وتمكن من وضع اليد على مجموعة من الحقائق الجديدة حول علاقات المغرب بالباب العالي. فبعد إخبار بتسلمه السلطة وقضائه على كل من «شق عصا الطاعة» وإخباره بصرف المهمة للجهاد، يذكر السلطان المغربي بنوعية العلاقات بينه وبين الباب العالي قائلا : «وها نحن ان شاء الله قائمين بخدمة الشريفة بكل ما يوجه إلينا من حضرتك المنيفة» وتواصل الرسالة : «وأنا أخطب بك في مساجد الجمعة والأعياد وكل ما فعل والدنا مع أسلافكم الجياد، ولولا أن الغرب عندنا صعب المرام لاستعملت اقدام الأقدام إلى حضرت ذلك الهمام...»⁽²²⁾.

وتجلى أهمية هذه الوثيقة في كونها الوحيدة — حسب علمنا — في تاريخ العلاقات المغربية العثمانية في عهد الأزمة التي أعقبت وفاة السلطان مولاي اسماعيل والتي تورطت هذه المعلومات الفريدة...

ج — الرسائل التي لخصت أو ترجم نصها العربي إلى اللغة التركية وحفظ معظمها في دفاتر نامه همايون. فقد كانت من عادة الديوان العثماني ترجمة كل وارد عليه ليسهل الاطلاع عليه، وهو أمر جعل الإدارة العثمانية في غنى عن الأصل

(20) جودت ء بحرية 10511 (أوائل شعبان 1203)، ويراجع نص الوثيقة منشورا عند

Benhadda. (1990). Art-cit p. 12

(21) IRADE DAHILIYE. 2829 (9 Sevvil. 1257/ Novembre 1841)

(22) ينظر نص الرسالة منشورا عند Benhadda (1989) Art-cit p. 43

وبالتالي جعل من النصوص الأصلية شيئا نادرا في الأرشيف العثماني أو غير مصنف على الأقل (23).

أما الصادر من هذه الرسائل فقد احتفظ بنسخ منه في الدفاتر، ويلاحظ أن هذه الرسائل توجد في صيغ مختلفة إذ نجد نصها الكامل أحيانا أو ترجمتها التركية أحيانا أخرى أو ملخصها في حالة تعذر ترجمتها. وفيما يلي جرد لأهم ما يحفظه الأرشيف العثماني من هذا النوع من الرسائل :

أ — رسالة بعث بها السلطان مراد الثالث إلى أحمد المنصور السعدي سنة بعد وقعة وادي المخازن. ولعلها رد على الرسالة التي بعث بها هذا الأخير، وتتجلى أهميتها في كونها تعكس الصدى الذي كان لمعركة وادي السبيل في استانبول (24).

ب — رسالة من مصطفى الثاني إلى المولى إسماعيل ويدور موضوعها حول تظلم أهل الجزائر من اعتداءات المولى إسماعيل : «هذا فإن أهل الجزائر قد رفعوا إلينا رقعة شكواهم... فإن معاملتك معهم تفضي إلى المنع من الجهاد والتعطيل بموجب السنة السنية فلا تشغل عليهم المسالك فتدخل نفسك في عظيم المهالك، فالواجب عليك أن تشمر في إعانتهم العضد والساعد...». ويفهم من هذه الرسالة قلق الباب العالي من الوضعية في الشمال الإفريقي ويحمل مسؤولية ذلك للسلطان المغربي حيث تواصل الرسالة : «وإن قلتم إنهم عليكم يعتدون فذلك بهتان منكم في حقهم، وإنما أنتم المسيئون ولو حصل منهم في حقكم ما لا يليق من الفعال لأدبناهم وأرجعناهم بعون الله، لكنها عثرة منكم لا تقال...». وتنتهي الرسالة بوعيد واضح : «فلا تعد لإذاية أحد من رعايانا، ونحن بعون الله لا نغفل فلا نأخذ بالثأر فلا تفعل بما يوجب إيقاد النار واضرام الشرار ولا تشغل من يأتي من أهل الجزائر للجهاد وامنع أولادك وجنودك عن رعتنا فليس لك عليهم من سبيل ولا تحوجنا إلى القال والقليل...» (25).

(23) في شتاء 1991 عثرت صدفة على النص الأصلي لرسالة بعث بها عبد الملك بن مولاي إسماعيل محشورة في دفتر يتعلق بأوقاف الحرمين الشريفين خلال ق 19. بيد أنه لأسباب — لا يعلمها إلا من اشتغل بالارشيفات العثمانية — لم أتمكن من الحصول عليها...

(24) ينظر : EL MOUDDEN (A) (1991) «Qui a dirigé la bataille de wad-AL-Makhazin»- in Hespéris Tamuda, pp. 177-190, Vol. XXX, fasc. 2, 1991.

(25) ينظر نص الرسالة منشورا عند Benhadda (1989) Art-cit.

ج — رسالة من السلطان عبد الحميد الأول إلى سيدي محمد بن عبد الله وتحمل تاريخ أواسط جمادى الأولى 1201 / فبراير 1787. ويدور موضوعها حول التعاون المغربي العثماني. فبعد التذكير باستئناف الحرب مع روسيا، تتقدم الرسالة بطلب مساعدة المغرب الاستراتيجية : «... فقبل عشرين سنة حين فتحنا باب الجهاد على طائفة الموسقو الأوغاد، مرت مراكبهم من بوغاز سبتة الواقع ناحيتكم والموجود في جهتكم فحصل بسبب ذلك مزيد من الضرر لعامة البشر... فالمأمول من همتكم العالية وغيرتكم السامية منع ذلك حسب الإمكان». وتواصل الرسالة : «نعم قد لا يحتاج المسقو إلى ادخال مراكبه بغاز سبتة لاستغنائهم عن ذلك بجمع المراكب في جزيرة القرم التي استولوا عليها بسبب اختلاف التتار، ولا يخفى أن البحر الأسود طريق موصل إلى السلطنة... وهو اسهل بالقياس لبغاز سبتة غير أن الاحتياط ألزم» (26).

د — رسالة موجهة إلى السلطان مولاي سليمان تحمل تاريخ 19 شعبان 1213 / يناير 1799، ويدور موضوعها حول إخبار المغرب بالحملة الفرنسية على مصر. إذ تطالب المغرب بمقاطعة الفرنسيين ورعاية المصالح عن طريق معاملة «الانكليز بمعاملة الاصدقاء» وعدم ممانعتهم في نقل الذخائر إلى جبلترة (جبل طارق) (27).

هـ — رسالة إلى المولى الحسن الأول وتحمل تاريخ 17 محرم 1294 / فبراير 1877 وتوجد محفوظة في تصنيف يلدز YILDIZ SADERET HUSUSI. ويتعلق مضمونها بضرورة التعاون وتبادل المشورة بين الباب العالي والمغرب، وتندرج ضمن السياسة العامة التي سلكها السلطان عبد الحميد الثاني والرامية إلى «حفظ الشرف الإسلامي». وقد نقلت هذه الرسالة إلى السلطان المغربي بواسطة المبعوث العثماني إبراهيم السنوسي (28).

وقد كان لهذه الرسالة صدى كبيرا في الصحافة العثمانية حيث أوردت نصها

(26) نامه همايون دفتر لري 9، ص 192 — 193.

(27) نامه همايون دفتر لري 9، ص 368 (27 يناير 1799).

(28) Y.A. Uus 159. 1 (1^{er} Fev 1877)

صحيفة «مجموعة ء علوم» مع بيانات حول المغرب أرسلها السلطان مولاي الحسن⁽²⁹⁾. وهو نفس الصدى الذي لقيته الرسالة في المصادر المغربية إذ يذكر المؤرخ المغربي عبد الرحمن بن زيدان وصولها مع خطاب آخر موجه من شيخ الإسلام إلى الحاجب موسى بن أحمد⁽³⁰⁾ والخطاب تأكيد لما ورد في الرسالة السلطانية.

3 — التقارير المرفوعة إلى الصدر الأعظم والسلطان :

وهذه التقارير موزعة على التصنيف الآتي :

1 — جودت تصنيفي CEVDET TASNIFI.

2 — خط همايون.

3 — علي اميري.

وتهم هذه الوثائق العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن الثامن عشر، خاصة على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله. وإذا كانت وثائق «جودت» تتضمن معلومات تتعلق بالسفارات المغربية التي توافدت على استانبول ما بين 1762 و1791، إذ تورد بيانات عن أماكن ومدة إقامتهم وكذلك المصاريف اليومية ونوعية هذه المصاريف، فإن الوثائق المصنفة في «الخطء همايون» تورد معلومات أخرى عن طريقة استقبال السفراء المغاربة من قبل الإدارة العثمانية، فهذا رئيس الكتاب يرفع تقريراً عن استقبال الصدر الأعظم لسفارة مغربية يقول فيه : «... دخل غرفة الضيوف لجلسة خفيفة وبعدها تم استقباله من طرف الصدر الأعظم، ثم ألبس عليه الخلعة ووضع على كتفه شال هندي كما ألبست الخلعة لعدد من خدامه...»⁽³¹⁾.

وتأتي الصدقات والهبات التي كان يبعثها السلاطين المغاربة إلى شرفاء مكة والمدينة لتحتل مكانة هامة ضمن هذه الوثائق، إذ رفعت عدة تقارير في شأنها

(29) مجموعة ء علوم، ص 152 — 153.

(30) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناش، ج 2، ص 359 — 360.

(31) خطء همايون 8838.

إلى الصدر الأعظم، وتعلق اما بنوعيتها (كالتهايل والمصاحف وكتب دلائل الخيرات المرصعة باللالء والذهب) أو المستفيدين منها من أهل الحرمين الشريفين أو التصرف فيها وتوزيعها أو تحويل جزء منها إلى «زر محبوب».

ولما كانت الدولة العثمانية تواجه الخطر الروسي والنمساوي في حدودها الشرقية وأوروبا، فقد وقف المغرب إلى جانب العثمانيين عن طريق تقديم مساعدات كانت موضوعا لتقارير مختلفة. ويتجلى الدعم المغربي من خلال هذه الوثائق فيما يلي : دعم مالي : ففي تقرير مرفوع من ناظر الضربخانه — دار السكة — العاصمة باستانبول يحمل تاريخ 9 رمضان 1119هـ / يوليو 1785، يخبر بوصول 300.000 ريال من المغرب على متن سفينة فرنسية، ويعطي الناظر بيانات حول ذلك حيث يذكر أن 11 ريال بعد اذابتها وعيارها تساوي 98...⁽³²⁾.

دعم عسكري : ويتمثل في كميات البارود وملح البارود التي بعث بها السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى الباب العالي وتفصيلات حولها. ففي سنة 1199 / 1784 تتحدث وثيقة على 3000 قنطار من ملح البارود أعطيت الأوامر لقسمتها وتصفيتها⁽³³⁾. أما في سنة 1203 فيذكر ناظر الترسانة العاصمة باستانبول أنه توصل بـ 122 صندوق من ملح البارود الذي بعث به العاهل المغربي وتقدر حمولة كل صندوق بـ 4440 أوقية وهو ما يعادل 1000 قنطار⁽³⁴⁾. ويمكن تقرير آخر من معرفة وسائل نقل هذه الواردات⁽³⁵⁾.

4 — التقارير الواردة من السفارات العثمانية في أوروبا :

في بداية القرن التاسع عشر أقامت الدولة العثمانية سفارات لها في معظم الدول الأوروبية كفرنسا وإسبانيا وإنجلترا. ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه السفارات

(32) خطء همايون 9077.

(33) Cevdet Askeri 29161 (- 1199/1784)

(34) Cevdet Askeri 42848 (23 Saban 1203)

(35) لم تتمكن من الاطلاع على نص الوثيقة بدعوى الحالة السيئة التي توجد عليها فـ «Çuruk» هي الكلمة التي تتردد كثيرا على مسامع من اشتغل بالأرشيف العثماني. الوثائق / الموضوع مصنفة تحت رقم : Cevdet Askeri 45728.

مراكز لجمع المعلومات التي كان يبعث بها إلى «نظارة الأمور الخارجية». ويحتوي الأرشيف العثماني على عدد كبير من التقارير المتعلقة بالمغرب والتي بعث بها سفراء الباب العالي المقيمون في باريس ولندن ومدرید وتوجد هذه التقارير موزعة على التصنيف الآتی :

- 1 — تصنيف يلدز.
- 2 — وثائق الإرادة.
- 3 — باب عالي أوراق أوضه سی.

وتدور التقارير حول مواضيع مختلفة كالوضع الداخلي في المغرب، هكذا تتحدث وثيقة عن حركة عصيان قبيلة بالمغرب⁽³⁶⁾ ويشير تقرير آخر إلى استئراء مرض الحمى بالمغرب والذي أدى إلى وفاة العاهل المغربي⁽³⁷⁾. بيد أن ما كانت تركز عليه التقارير العثمانية هو علاقات المغرب بالقوى الأوروبية وتحاول من خلال ذلك البحث عن مكان للدولة العثمانية في الصراع الدائر حول المنطقة، إذ تذكر إحدى التقارير ما كان يدور حول انعقاد مؤتمر مدرید وكذا أخبار السفارات المغربية إلى إسبانيا...

ولم تكن هذه التقارير تتعلق بالقضايا السياسية فحسب بل بأمر ترتبط بالعلاقات المباشرة بين المغرب والدولة العثمانية⁽³⁸⁾ خاصة وأن الباب العالي كان يسعى لى توطيد هذه العلاقات وهو ما تجسد في البعثة العسكرية التركية التي وصلت إلى المغرب على عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ.

وتعتمد التقارير العثمانية على مصادر متنوعة ومن بينها تقارير سرية لسفراء آخرين، وكذا على المقالات الصادرة في الصحف الأجنبية كـ EPOCA وTIMES وفي بعض الأحيان على الإشاعات الرائجة حول المغرب في العواصم الأوروبية. ولعل المثير للانتباه هو أن خبر وصول سفير عثماني إلى المغرب أو إقدام المغرب على إرسال سفير إلى الاستانة كان يخبر به نقلا عن الصحافة الأجنبية...

V.A Hus 61-177 (36)

V.A. Hus 42-207 (37)

IRADE DAHILIYE 66061 (38)

والملاحظ أيضا أن هذه التقارير كانت تسبقها برقيات الأخبار، ومن ثمة نسجل أننا لم نعثر على هذه التقارير مفصلة وحتى تتمكن من تبيان ذلك نورد ترجمة لنموذج من هذه الوثائق :

«أمس تلقت الدولة البرقية التالية : وقعت مصادمة عسكرية في فكيك على جهة الحدود، وتراجع الجيش الفرنسي مجبرا. ويبدو أن الحكومة الفرنسية — ذات المصالح هناك — أرادت أن تتخلص من بعض المطالب الدبلوماسية عن طريق الضغط بهذه الحادثة. ويظهر من خلال مصادر غير رسمية أن فرنسا كانت تعارض في انتماء فكيك لماليك فاس. أما تفاصيل هذا الحادث فستبحث بواسطة البريد» (39).

البعد الحدودي في علاقة المغرب بأثراك الجزائر

(ق 10 / 11 هـ - 16 / 17 م)

قدور بوزياني

كلية الآداب - مكناس

يندرج موضوع هذه المداخلة ضمن إشكالية عامة، لها حضورها المتميز في عدد كبير من الدراسات والأبحاث، ويتعلق الأمر بمسألة الحدود ومالعبته من دور فاعل ومؤثر في توجيه علاقات المغرب بأثراك الجزائر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين.

وقبل التطرق لما تطرحه هذه الإشكالية من تساؤلات، نود أن ننبه إلى أن الموضوع الذي تم اختياره في هذا اللقاء، يمتد على طول فترة زمنية غير قصيرة، تصعب الإحاطة بكل تفاصيلها وظرفياتها، وبالتالي تضطرنا الغاية المرسومة إلى مجرد الإسهام في التعريف به والمساءلة حول أبرز جوانبه. فضلا عن ذلك، فقد أجمعت الكثير من الكتابات العربية والأجنبية على اعتبار مسألة الحد أو التحديد في أبعادها الجغرافية والبشرية معطى جديدا وحدثا طارئا بالنسبة لتاريخ البلدان المغاربية الحديث، وأشارت إلى الطابع الفوقي والرسمي الذي ميز هذه المسألة وما صادفته من موانع حالت دون استيعابها أو الالتزام بها من قبل أهالي وقبائل المنطقة بأكملها. بمعنى أوضح أن معظم الشرائع الاجتماعية المغاربية قد تمسكت بفهم تاريخي معين لمسألة الحدود يتسم بالشمولية ويلتزم بالحد في جوانبه الدينية والثقافية والحضارية وليس في بعده الجغرافي، «فدار الإسلام» هي بمثابة مجال جغرافي وفضاء حضاري يحق للمسلم أيا كان أن يتنقل أو يستوطن في مختلف جهاتها ويتعايش مع المكونات الاثنية التي تشكلها وذلك في مقابل «دار الحرب» التي شكلت بأبعادها المختلفة

مجالا حضاريا وإثنيا. اقتنع المسلم بضرورة التوسع على حسابها والعمل من أجل أسلمتها إحقاقا لمبدأ العالمية بالنسبة للدعوة الإسلامية السمحاء⁽¹⁾.

ومن جانب آخر، فإن تركيزنا على هذه الفترة الواسعة من العصور الحديثة، يجد مبرره وينحدر من قناعة راسخة مفادها مسؤولية الأتراك العثمانيين في إدخال «فكرة الحدود السياسية» إلى المنطقة وحماسهم المفرط من أجل إقحام هذا العنصر وتثبيته ضمن العناصر المحددة لعلاقات بلدان وأقوام المنطقة المغاربية، ولعل الحضور المتميز لهذا الجانب في علاقة المغرب بالأتراك لدليل واضح على جدته ولجوء الأتراك إلى المراهنة عليه كسبيل وقائي قد يضمن الحماية لنفوذهم بالمنطقة ويحول بشكل قانوني دون اندفاع الاشراف باتجاه مجالات نفوذ السلطة التركية⁽²⁾. وقد أثبتت عدة مصادر وكتابات أولوية هذا الهاجس في سياسة الأتراك، وتتبع ماأبدوه من حرص في سبيل إقرار هذا المسعى الذي توج بتعهد العلويين الأوائل واعترافهم، لأسباب عدة، بوجود حد جيو سياسي فاصل بين مناطق النفوذ التركي ومجالات سيادة السلطة المغربية الشريفة⁽³⁾.

وتأسيسا على ما جاء في هذا التقديم، واعتبارا للفترة الزمنية المخصصة لهذا العرض، سنحاول تبرز بعض النقاط الرئيسية التي يثيرها موضوع هذه الإشكالية. وتتعلق النقطة الأولى بإعطاء بعض الإشارات والملاحم الموجزة والمركزة حول

(1) أحمد العماري، «خلفيات الحدود الجيو سياسية للأتراك والفرنسيين تجاه وحدة المغرب الكبير»، مجلة كلية الآداب، فاس، (عدد خاص)، 1985.

بيرى أندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ت. عمر نظمي، بيروت، 1983 ص. 26.
(2) لصاحب هذا العرض رسالة لنيل د.د.ع تحت عنوان : المغرب وباشوية الجزائر (1650 - 1727)، إشراف، لحسن اغزادي، مرقونة على الآلة الكاتبة السنة الجامعية 1988 / 87، ص. 35

(3) أبو القاسم الزياني، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف، مخطوط خ.ع 1557، ورقة 13

* عبد الرحمان بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، م.خ.م رقم 3176 ورقة : 3
* أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا، ج. 7، دار الكتاب، البيضاء، 1955، ص. 26.
* أحمد العماري، مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر واستغلالها في الخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب من حوالي 1830 إلى سنة 1902، د.د.ع (غير منشور) كلية الآداب الرباط 1981 ص : 299

مايعتبر أصولاً أولية أو جذوراً تاريخية لمسألة الحدود علما ان وصول العثمانيين إلى منطقة شمال إفريقيا قد حمل معه طرحا ملحا لهذا العنصر كما تذكر بعض الدراسات⁽⁴⁾. أما المحور الثاني، فيتناول الحثيات التي أحاطت «التوقيع» على أول خط للحدود، يعتبر وادي تافنا كأساس لتحديد نفوذيهما⁽⁵⁾. وتتابع في الجانب الأخير من هذا العرض يسط القول حول مجريات ذلك العهد في النصف الثاني من ق 17 وعرضا لبعض أوجه القصور أو الثبات التي لازمتها.

فبالنسبة للنقطة الأولى، وبصرف النظر عن مظاهر العلاقات المغربية التركية في القرن السادس عشر، وهي مبسطة ومحللة في الكثير من التأليف والدراسات⁽⁶⁾. نكتفي بالإشارة إلى أن ق 16 يؤرخ لمرحلة متميزة من تاريخ السلطنة العثمانية حيث انتقلت من دولة إسلامية تركية بلقانية إلى سلطنة إسلامية عامة⁽⁷⁾. تشكل مايعرفه البعض «بامبراطورية عالم»⁽⁸⁾. نجحت في إزاحة أهم

(4) محمد بنشريف، «ملاح من شخصية محمد الأول» دعوة الحق، ع. 258، غشت 1986.

(5) ينبع وادي تافنا من منطقة التل الجزائري بالقرب من قرية سيدو جنوب تلمسان ثم يتجه شمالا عبر بلدة للامغنية ليصب في البحر المتوسط عند مرسى بني صاف.

(6) يراجع على سبيل المثال :
* أبي فارس عبد العزيز الفشتالي، مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفاء، عبد الكريم كريم، الرباط 1972.

* الناصري، الاستقصا، ج. 5.
* محمد بن الأعرج السليماني، زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ، ج. III، مخطوط خ.م، الرباط، رقم 170

* عبد الجليل التميمي، رؤية منهجية لدراسة العلاقة العثمانية المغربي في ق 16، المجلة التاريخية المغربية، ع. 30/29 يوليو 1983 تونس.

* A. Cour, *L'Etablissement des dynasties des cherifs et leur Rivalité avec les Turcs de la Regence d'Alger (1509 - 1830)*, Paris, 1904.

* C. De la Verronne, «Relation entre le Maroc et la Turquie (1554 - 1616)», in R.O.M.M. n° 13 /14 1^{er} Sem. Aix-en-Provence 1973.

A.EL Moudden, «The Sharif and the Padishah : Some Remarks on Moroccan ottomans relations in the 16 th century», *Hesperis-Tamuda*. vol. 28, Fasc. unique 1990.

(7) قدور بوزياني، المغرب وباشوية الجزائر، ص. 9

(8) الكاي صونار : «تحول الإمبراطورية العثمانية : المجتمع، الاقتصاد، الأيديولوجيا»، مجلة الواقع، السنة الأولى، العدد الرابع، شباط، 1982، ص. 18.

القوى السياسية المنافسة لها بمنطقة الشرق الاسلامي⁽⁹⁾. وتبنى سلاطينها خدمة الحرمين الشريفين^(*) والذوذ عن المذهب السني في وجه المد الشيعي وكذا التصدي لتحديات «الفرنجية» المختلفة⁽¹⁰⁾. وتطلعوا في ظل ماشهدته منطقة الغرب الاسلامي من مستجدات وماأنجزه بعض «الرياس المجاهدين» إلى إخضاع جميع الأقطار العربية الإسلامية وتقوية موقعهم في العلاقات الدولية وموازين القوى لتلك المرحلة الحاسمة من التاريخ العالمي، ولم يعد في إمكان العثمانيين، وقد امتد سلطانهم في بلاد الشام وبلاد الرافدين ومصر والحجاز والجزائر وليبيا وتونس إلى تخوم المغرب الأقصى، أن يقبلوا بانفلات هذا الأخير عن سيادتهم، بل سَجَلَتْ بعض الكتابات المهمة رغبة وحرص من تولوا نيابات الشمال الإفريقي في استكمال المظلة العثمانية بهذه الجهات، وتحمس بعضهم لتكوين وحدة إدارية وسياسية عثمانية تشمل أقاليم الجناح الغربي من العالم الاسلامي⁽¹¹⁾.

وقد تطابقت هذه الأمان في بعض جوانبها مع إمكانيات المغرب المتعددة، فموقعه الاستراتيجي كفيل بفتح مجالات أرحب أمام فعاليات الطائفة البحرية أو الرياس الذين يعود لهم فضل امتداد السيادة العثمانية بهذه المناطق⁽¹²⁾، كما أن وضعيته المضطربة آنذاك قد تفرز مايشجع على بلورة مثل هذه المساعي وقد يكون لطبيعة الامارة السعدية الشريفة وماأظهرته من تصميم في مقاومة الغزاة الايبيريين ورغبة في الاستفراد بالملك مايدكي من حدة هذه الرغبات الرامية إلى الاستيلاء

(9) محمد البكري، نصره أهل الإيمان بدولة آل عثمان، مخطوط خ.ع، الرباط، د 527، ورقة 60/30

* حسن خواجه، بشائر أهل الإيمان، م.خ.م رقم 9153 ورقة 13.
* مرعي الحنبلي، قلائد العقيان في فضائل آل عثمان، م.خ.ع.ك، 2380، ورقة 10.
* محمد أبي السرور البكري الصديقي، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، م.خ.م، الرباط، رقم 1584، ورقة 29/20.

(10) يورد إبراهيم حسن شحاتة مقاطع من خطاب لسليمان القانوني يعكس مضمونه معالم الاتساع والعظمة التي توفرت للعثمانيين آنذاك. انظر : وقعة وادي المخازن في تاريخ المغرب، البيضاء، 1979، ص.95.

(11) ع.التميمي، رؤية منهجية... ص 78

(12) A.Cour, op.cit, p.78

على المغرب⁽¹³⁾.

وبموازاة مع الحصيلة التي انتهى إليها كل طرف، ومن دون الدخول في مجمل التفاصيل التي أحاطت بعنصر الحدود وملاحم الود والعداء في علاقاتهما، نشير إلى أن العثمانيين قد حاولوا في أعقاب وقعة بوعزون⁽¹⁴⁾ المراهنة على الجانب الدبلوماسي للتقرب من الزعامة السَّعدية ومحاولة جرّها للقبول بسيادة آل عثمان.

وقد تجسّد هذا المسعى عبر سفارة العالم أبي عبد الله محمد بن علي الخروبي وما استهدفه من رغبة في «تحقيق المهادنة بين السلطانين وتحديد البلاد بينهما». وواضح من مضمون هذا النص الذي تردد في عدة كتابات مغربية وجزائرية⁽¹⁵⁾ إرادة آل عثمان في حصر سلطة الأشراف السعديين والحيلولة دون اتجاهاها لإحياء الدور التاريخي للدولة المغربية بالمغرب الكبير، كما يبدو من بعض مقاطع الرسالة التي حملها الخروبي إلى محمد الشيخ⁽¹⁶⁾ رغبة العثمانيين في زعامة العالم الاسلامي السُّني، وميلهم لتوظيف رصيدهم العسكري واهتماماتهم الجهادية من أجل تبرير هذه الزعامة ومحاولة توسيعها.

وينهض ما ذكر المؤلف المجهول دليلا واضحا على رفض الشيخ للمطالب العثمانية وإشهار معارضته لآل عثمان : «سلم على أمير القوارب سلطانك وقل له إن سلطان

(13) بوزياني، المغرب وباشوية الجزائر...، ص. 27.

(14) للتعرف على هذا الحدث البارز في علاقات الطرفين، انظر :

H.De Castries, S.I.H.M. 1^{ère} serie, Espagne, T. I, Paris, 1921, pp. 206 - 207

H.D. De Grammont, *Histoire d'Alger sous la Domination Turque (1515 / 1830)*, Paris, 1887. p : 76

(15) من هذه الكتابات يراجع : ابن عسكر، دوحة الناشر، في : محمد حجي، الرباط، 1977، ص. 126 / 127

* اليفرائي، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، مكتبة الطالب، الرباط، د.ت، ص. 41

* كناشة محمد بن علي الدكالي السلاوي، كناشة مخطوطة، خ.ع.ح، 91، ورقة 38.

* عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، الجزائر، 1955، ص. 333.

* أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1792 / 1942)، الجزائر، 1984، ص. 331.

(16) نشر الدكتور محمد حجي صورة كاملة لهذه الرسالة وهي باللغة العربية، انظر : مذكرات من التراث المغربي، ج. III، ص. 185.

المغرب لا بد أن ينازعك على محمل مصر ويكون قتاله معك عليه إن شاء الله»⁽¹⁷⁾ وذلك خلافا لما تروجه بعض الكتابات التاريخية الجزائرية بخصوص هذه البعثة وماأحرزته من نجاح في رسم الحدود بين المغرب وإيالة الجزائر⁽¹⁸⁾. وبصرف النظر عن قساوة الرد الذي قابل به العثمانيون هذا الموقف⁽¹⁹⁾، فإننا نؤكد على صعوبة الفصل بين مجريات الحوض الغربي للبحر المتوسط وضمه علائق المغرب بالعثمانيين، وبين مستجدات علاقات العثمانيين بالاييريين عامة وحماسهم الظاهر من أجل اكتساب ولاء بقية الأقاليم العربية في الشرق والغرب الاسلاميين. فقد تزامنت هذه المرحلة مع الجهود التي بذلها سليمان القانوني وبعض أميرات البحر العثمانيين (بيري راييس، سيدي علي، أوزدمير وغيرهم) من أجل تعزيز الوجود العثماني بالشرق والتطلع إلى فرض الهيمنة الكاملة على مسالك تجار الحرير، ناهيك عما بذلوه من جهد للتخفيف من الآثار المدمرة المرتبطة باحتكار البرتغاليين للتجارة الشرقية وسعيهم لتطويق البلاد الاسلامية وإبعادها عن التحكم أو الافادة من مسالك وطرق التجارة العالمية إجمالا⁽²⁰⁾.

وعلى الواجهة الغربية، تجمع الكتابات التاريخية حول أهمية الإنجازات المحققة في إطار تثبيت وتوسيع النفوذ العثماني بالمنطقة والدخول في مغامرات عسكرية ومساعي دبلوماسية لإخضاع المغرب وضمان تبعيته لآل عثمان. على أية حال فقد كانت حصيلة هذه الجهود جد متواضعة، ولم يكتب للعثمانيين أن يقفوا موقف الند للند أمام البرتغاليين في الشرق، كما لم يتح لهم تحقيق هدفهم الرامي إلى إلحاق المغرب بمجالات سيادتهم. وبالتالي قاموا بإرسال بعثة ثانية إلى محمد الشيخ، تزعمها العالم الخروبي أيضا في سنة 1556، وجاء تحديدا «ليأمر محمد الشيخ بالدعاء للسلطان سليمان على منابر المغرب ويكتب اسمه على سكتة كما كانت تفعل

(17) المؤلف المجهول، تاريخ الدولة السعدية التاكدارية، نشره جورج كولان، الرباط، 1934.

(18) الجيلالي، مرجع سابق، ص. 333؛ أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص. 331.

(19) تمثل ذلك الرد في حملة صالح راييس رفقة أبي حسون الوطاسي ودخولهما مدينة فاس، عن هذه الحملة وتوابعها، انظر : المؤلف المجهول، مصدر سابق، ص. 22 / 23

* اليفرائي نزهة الحادي...، ص. A.Cour, op cit, p 11531

(20) يراجع في هذا الصدد : نيقولايف إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية (1516/1574)، تر. يوسف عطا الله، بيروت، 1988، ص. 92 — 93.

بنو وطاس روما لاجتماع كلمة المسلمين واتفاقهم وتوحيد كلمتهم⁽²¹⁾...» وقد رفض محمد الشيخ هذه المطالب وأصر في جوابه للسفير العثماني على رغبته في الذهاب «... إلى مصر لإخراج الترك من أجحارهم ومنازلتهم في ديارهم⁽²²⁾...» وقد استغل ظرفية الايالة الجزائرية آنذا وبادر بمهاجمة تلمسان ومحاصرة حاميتها بالمشور⁽²³⁾ فاضطرت السلطنة العثمانية إلى الالتفات لهذه التطورات، وأعادت حسن بن خير الدين وكلفته بإعادة وحدة واستقرار الايالة وتجهيز العدة لمواجهة الإسبان وكذا تدبير مكيدة اغتيال محمد الشيخ السعدي⁽²⁴⁾.

ومهما يكن من أمر، فقد سجلت نهاية محمد الشيخ خاتمة مرحلة متميزة من مراحل علائق الجانبين، برز ضمنها عنصر الحدود كورقة عثمانية تهدف حصر الأشراف السعديين ضمن مجال ترابي وجغرافي محدد، لا يهدد نفوذ آل عثمان ولا يسمح بتوسيع السلطنة السعدية الشريفة.

ورغم ما قيل عن الأسباب التي دفعت العثمانيين إلى عدم مهاجمة المغرب في العقود الأخيرة من القرن 16⁽²⁵⁾. فإننا لانفصل هذه الأسباب عن مختلف التحولات التي شهدتها السلطنة العثمانية والدولة السعدية معا. فقد تراجعت هبة العثمانيين الدولية، وانشغلوا في أكثر من واجهة برية وبحرية مما انعكس على حماسهم للتوسع في المغرب الأقصى، ومثلت سياسة خلفاء محمد الشيخ في أبعادها المختلفة خروجاً واضحاً عن الموقف السياسي الصارم الذي سلكه محمد الشيخ إزاء السلطنة العثمانية وإيالة الجزائر. فقد انشغل عبد الله الغالب، كما تشير بعض الكتابات المغربية،

(21) المؤلف المجهول، مصدر سابق، ص. 30.

(22) أحمد دحلان، الفتوحات الإسلامية، ج. III مخطوط خ.م رقم 2587. ورقة 422

(23) أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة، ص. 368 عن ظرفية الايالة الجزائرية في هذه الفترة. يراجع

Albert De voux, «La première révolte des Janissaires à Alger» in *Revue Africaine*, n ° 15 Janvier 1871.

(24) عن هذه المكيدة. انظر : عزيز ساح التري، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر بيروت، 1989 ص. 202 / 203

(25) S.I.H.M 1 ère série, Esp. II, p. 27 / 28

عبد الكريم كريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، البيضاء، 1978، ص. 94.

«بتأسيس مايبده ولم تطمح نفسه إلى الزيادة على ممالك أبوه من قبله»⁽²⁶⁾.

ويستفاد من الوثائق الاسبانية والانجليزية أن المولى عبد المالك قد حاول توسيع علاقاته الخارجية بالقدر الذي يسمح له بموازنة موقعه الدولي ويحول دون تجدد الأطماع العثمانية⁽²⁷⁾، بينما تمسك أحمد المنصور بمنطوق الحديث الشريف «اتركوا الترك ماتركوكم» واستغل ماوصلت إليه الدولة في عهده للتوسع ببلاد السودان لأن «الاشتغال بها أولى من منازلة الترك لأنه تعب كبير في نفع قليل»⁽²⁸⁾.

وبالمقابل، لم يكن في مقدور السلطنة العثمانية وقد «انشغلت بانحلال أمور السلطنة وهجوم أعداء الدين»⁽²⁹⁾، ولم يكن في مكنة ولايتها بالجزائر استغلال واقع الترددي والاضطراب الذي شهده المغرب بعد وفاة المنصور. واكتفت كما جاء في الوثائق الهولندية «بإطلاق الوعود الفارغة»⁽³⁰⁾ وتغذية كل مامن شأنه أن يكرس فرقة المغرب الأقصى وينأى بها وبنفوذها عن أي خطر أو تهديد قد يأتيها من الغرب. وبظهور الإمارة العلوية في الجهات الجنوبية الشرقية من المغرب، طرحت أمامهم أعباء ومعطيات جديدة، دفعتهم إلى إشهار «عنصر الحدود» والعمل من أجل إقراره كأساس في علاقاتهم بالمغرب الأقصى.

فكيف تم ذلك ومادواعي وملابسات الموافقة العلوية على هذا المسعى؟ والإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها هي أهم عناصر النقطة الثانية، من هذا العرض. بصرف النظر عن الحثيات التي لازمت قيام وتطور الدولة العلوية، فقد أجمعت الكتابات المهمة بهذه المرحلة حول مابذلته من جهد في سبيل إحقاق الوحدة الداخلية والقضاء على الوحدات المحلية المستقلة، ناهيك، وهذا بيت القصيد، عما

(26) اليفرائي، نزهة الحادي ص. 50.

الناصر، الاستقصا...، ج. 5، ص. 39.

(27) عن علاقات عبد المالك السعدي مع العثمانيين، يراجع :

S.I.H.M. 1 ère, Esp, T.III. p. 392.

S.I.H.M. 1 ère, Angleterre, T.I p. 466

A.El Mouddeh, «The Sharif the Padishah» Hes-Tam, vol. Fasc. 1, 1991, p.p. 113-125.

(28) الناصري، الاستقصا، ج. 5، ص.ص. 113 / 114 — 130.

(29) حسن خواجه، بشائر أهل الإيمان...، ورقة. 100.

S.I.H.M, 1 ère, Pays-Bas T.II, p. 671/ 672.

(30)

اقترن ببداية نشأتها من تبدلات نوعية في علاقة المغرب بأتراك الجزائر. فقد اتجهت عناية المولى محمد بن الشريف، لاعتبارات عدة، نحو التوسع في الجهات الجنوبية الشرقية من البلاد المغربية، واندفع في حملات عسكرية جريئة على طول الجهة الغربية من المغرب الأوسط في وقت توضحت فيه عدة علامات دالة على تراجع السلطنة العثمانية وارتخاء قبضتها بولايات الشمال الأفريقي عامة ونيابة الجزائر على وجه التحديد. مما أكرهها على التلويح بورقة الحدود واعتمادها كسبيل لايقاف هذه التهديدات.

وإذا كان موضوع هذه المداخلة لايسمح بالتوسع في عرض مجمل الحملات التي قادها المولى محمد باتجاه المناطق الشمالية والجنوبية الشرقية من المغرب الأقصى⁽³¹⁾، فإننا نكتفي بالإشارة إلى بعض نتائجها التي تمثلت أساسا في نجاح الأمير العلوي في توسيع مجال إمارته الناشئة وتعزيز قواعدها المادية والبشرية. فقد أفلح في الربط بين مراكزه الجنوبية (تافيلالت، توات، درعة) والجهات الشمالية الشرقية من البلاد المغربية (وجدة، بني يزناسن، أنكاد، فكيك)، وتعززت إمكانيات العلويين لأحياء الدور المركزي الذي طالما لعبه الخط التجاري الرابط بين سجلماسة وبين الأقاليم الشمالية الشرقية، الأكثر من هذا، فإن موقع هذه الجهات بالقرب من سواحل البحر المتوسط مما يكفل للعلويين فرص الانفتاح على البحر والاستفادة من ذلك لترويج بضائع ومنتجات المناطق الخاضعة لهم واقتناء ما هم بحاجة إليه من سلع وذخيرة حربية على وجه الخصوص، كما مكنتهم هذه الحملات المبسوطة في أكثر من تأليف، في محورها الجنوبي من الوصول إلى الاغواط وعين ماضي والغاسول، وذكر العياشي أن «أوكرت تمثل آخر البلاد المنضوية تحت لواء المولى محمد بن الشريف»⁽³²⁾.

ومن جانب آخر، خلفت هذه الحملات متاعب جديدة للديوان التركي المثقل بشتى الهموم الداخلية والخارجية⁽³³⁾. وقد انحصر رد فعله في تجهيز حملة

(31) المشرفي محمد الفريسي، الحلل البية في تاريخ ملوك الدولة العلوية، مخطوط خ.ع.د، 1463، ورقة. 51.

(32) أبي سالم العياشي، ماء الموائد، ج. I ت. محمد ججي، الرباط، 1977، ص. 39

(33) عن وضعية الجزائر في هذه المرحلة، يراجع : =

عسكرية، أوكل إليها مهمة التصدي لهذه الحملات والعمل من أجل تهدئة المراكز والقبائل المتمردة. ويتضح من بعض الكتابات المغربية مصادفته تلك الحملة من فشل ذريع في استيفاء مهامها، حيث وجدت «البلاد خالية وكل الرعايا أجفلت عن أوطانها وتحصنوا بالجبال ولم يأتهم أحد بمؤونة ولاخراج»⁽³⁴⁾. فرجعت إلى الجزائر، ولم تحاول متابعة الأمير العلوي، وجاء في الاتحاف أن الأتراك : «كانوا لا يتمكنون من حربه لو أراد وذلك لأنه يغير ويظفر وينتهب ويصحر فلا يمكنهم التعلق بأذياله ولاقطع فراخه وأمياله»⁽³⁵⁾.

وفي مقابل هذا العجز، اقتنع الأتراك بضرورة التوصل إلى تسوية سياسية مع الشريف العلوي، ولجأوا إلى مسألة الحدود في محاولة لاستدراجه والحيلولة دون ماقد تفرزه تحركاته العسكرية من أحداث ومخاطر قد تعصف بما تبقى لهم من نفوذ مهلهل وسيادة غير كاملة بالمغرب الأوسط⁽³⁶⁾. وقد جاء هذا المسعى عبر المراسلات المتبادلة بين الطرفين⁽³⁷⁾. وانطلاقاً من حرص البعثة التركية التي زارت سجلماسة مرتين في أعقاب هذه الأحداث، وكانت حصيلة ذلك أن أفلح الأتراك في انتزاع أول تعهد مكتوب يقضي بتحديد الحدود بين المغرب وباشوية الجزائر، ويوحي في ظاهره باستجابة المولى محمد للمطالب التركية والتعهد بعدم مهاجمتهم وربما التسليم بشرعية وجودهم في المنطقة والتخلي عما أبداه من تصميم

A. Cour, *op.cit*, p. 176.

De Grammont, *op.cit*, p. 201.

M. Bel Harmissy, *Histoire de la marine Algérienne (1516-1830)*, Alger, 1983, p. 149.

عزيز سائح التر، مرجع سابق، ص.ص. 401 / 387.

(34) أحمد بن محمد الكردودي، الدر المنضد الفاخر فيما لأبناء مولانا علي الشريف من المحاسن والمفاخر، م.خ.ع.د، 1854، ورقة 104.

الناصري، الاستقصا...، ج. 7، ص. 21.

(35) ابن زيدان : إتحاف أعلام الناس...، ج III، الرباط، 1931، ص. 134.

(36) عن نفوذ الأتراك بولاية الجزائر وما ارتبط به من آليات إدارية وعسكرية. انظر : بوزياني : المغرب وباشوية الجزائر...، ص.ص. 117 / 103.

(37) عن هذه المراسلات، يراجع :

* رسائل مخطوطة ضمن مجموع خ.م رقم 10898 : ورقة : 35 إلى 40

* الضعيف الرباطي، تاريخ الدولة السعيدة، تحقيق أحمد العماري، الرباط، 1986، ص.ص. 30 / 20.

وعزم «لاقتلاع أوتاد الترك والروم من الغرب»⁽³⁸⁾ وهذا بعض مما ورد في نص «العهد» الذي كتب إلى الوالي التركي : «والله ما أوقعنا في هذا المحذور إلا شياطين العرب، انتصروا بنا على أعدائهم وأوقعونا في معصية الله وأبلغناهم غرضهم فلا حول ولا قوة إلا بالله. وأني أعاهد الله تعالى لأعرض بعد هذا اليوم لبلادكم ولا لرعييتكم بسوء، وأني أعطيكم ذمة الله ورسوله لا قطعت وادي تافنا إلى ناحيتكم إلا فيما يرضي الله ورسوله»⁽³⁹⁾.

ومهما كانت الأسباب الكامنة وراء هذه الاستجابة، فلا يمكن عزلها عن طبيعة وحصيلة الحملات التي قادها المولى محمد على طول الجبهة الغربية من المغرب الأوسط. كما لا يستقيم فهمها بمعزل عن مستجدات الخريطة السياسية المغربية آنذاك، ومن ثمة نرى ضرورة الربط بين استجابة للصلح مع الأتراك وبين رغبته في استثمار ذلك الصلح من أجل توسيع نفوذه داخليا واعداد العدة اللازمة لاحقاق سلطة مركزية مغربية موحدة ومتناسكة.

وعموما، فقد تمسك الأتراك بهذا «العهد» واعتبروه بمثابة اتفاق حول الحدود، بل اعتمدوه كحجة قانونية أشهروها في وجه أية مساعي أو محاولات مغربية للتوسع شرقا، ظهر ذلك في عهد المولى الرشيد أولا⁽⁴⁰⁾، وترسخ بشكل جلي في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر. فقد تحمس العلويون آنئذ لمهاجمة الأتراك، والتحموا معهم في ثلاثة مواقع عسكرية، كانت حصيلتها تثبيت وادي تافنا كخط فاصل بين نفوذ الأشراف العلويين وجيرانهم الأتراك⁽⁴¹⁾، في حين ظلت الجبهات الجنوبية الغربية والوسطى من المغرب الأوسط بمنأى عن أي تحديد، وأسهمت حملات العلويين بهذه الجبهات في تقعيد رموز السيادة المغربية ضمن مناطق متوغلة

(38) جاء ذلك في الرسالة الجوابية، وهي الأولى في علاقات العلويين الدولية، التي رد بها المولى محمد بن الشريف عن رسالة الوالي الجزائري التركي.

(39) الزباني، البستان الظريف...، ورقة 13

الناصري، الاستقصا، ج 7، ص 26.

ابن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية...، ورقة 3.

(40) Marcel Emerit, «Un Document Inédit sur Alger au XVII^e siècle» in : *Annales des Etudes Orientales*. T.17, Alger, 1959, p. 234.

(41) عن مختلف المميزات التي طبعت علاقة المغرب بأتراك الجزائر في عهد المولى إسماعيل : بوزياني، المغرب وباشوية الجزائر...، ص ص. 147 إلى 237.

في أعماق الجنوب الجزائري⁽⁴²⁾ مصداق ذلك ماجاء عند أحد الرحالة المغاربة حين أشار إلى أن مُلك المولى إسماعيل قد بلغ «.. إلى بلاد الصحراء من ناحية الجنوب وإلى بلاد فكيك بناحية الشرق، وفيه قصبته وخليفته وقد وجدناه بها هنا سنة طلوعنا للحرمين الشريفين عام 1122 هـ والي بوسمغون في بلاد الجريد ووجدنا ولد السلطان المذكور مولاي الحسن بن إسماعيل نازل بقرية تمكमित فلم تجاوز طاعتهم لغير هذه المواطن المذكورة⁽⁴³⁾» ويخالف هذا النص تشكيكات أ.كور ومايطرحه من تساؤلات حول موضوعية ماتورده المصادر والرحلات المغربية بشأن مسألة الحدود بل ينعتها بالتزلف للأسرة العلوية الحاكمة والاعتزاز باتساع الوطن المغربي⁽⁴⁴⁾.

ويحسن بنا في الختام أن نهي هذه المداخلة بالتنصيص على ثلاثة خلاصات مركزية.

* أولاها أن هذا العرض لا يزعم لنفسه الإتيان بالقول الفصل في شأن هذه الإشكالية المثارة خاصة وأن إفادته من الأرشييف التركي كانت جد متواضعة، وتمت ملاحقة مادته أساسا عبر الاستئناس بوثائق وكتابات مغربية وجزائرية وتركية وأجنبية.

* ثانياها تؤكد أن ذلك الحد الذي شكل مضمون وفاق الطرفين لم يكن شاملا ولم يرق إلى مستوى التعبير عن الفصل بين الشعبين بقدر ما ظل تعبيرا عن نفوذ السلطين العلوية الشريفة والجزائرية التركية.

* أما ثالث خلاصة، فتنبع من اعتقاد راسخ مؤداه أن «مسألة الحدود» بين المغرب والجزائر لم تكتسب شروط التحديد والدقة إلا مع الاحتلال الفرنسي للجزائر الذي شكل فاتحة تبدل عام في تاريخ البلدان المغاربية ككل.

(42) يراجع في هذا الشأن :

* أبي العباس أحمد بن ناصر، الرحلة الناصرية، م.خ.م رقم 7648. ورقة 22 / 21

* أحمد بن محمد الجزولي التلي، رحلة ضمن مجموع م.خ.ع.ق 147، ورقة 39

(43) عبد الله بن الحاج إبراهيم الزرهوني، رحلة الوافد في أخبار هجرة الوالد....، مخطوط خاص. ورقة 200 / 199

(44) A.Cour, op. cit, pp, 246 - 247

علاقة جمهورية دوبروفنيك DUBROVNIK

وبلاد البوسنة والهرسك خلفها بالمغرب

خلال العهد العثماني (*)

نياز محمد شكرچ

كلية الدراسات الإسلامية
سرايفو — البوسنة والهرسك

اتخذنا أساساً لموضوعنا محتوى 27 وثيقة عربية من مجموع 41 وثيقة⁽¹⁾ محفوظة في دار الوثائق لمدينة دوبروفنيك وتتعلق بعلاقات دبلوماسية وتجارية بين جمهورية دوبروفنيك القديمة⁽²⁾ والمغرب في القرن الثامن عشر الميلادي. وقد أشار إلى بعض هذه الوثائق العربية كل من فرانس بابنغر «F.Babinger»⁽³⁾ وفيهم

(*) عرض لم يتمكن صاحبه من إلقائه في الندوة بسبب الأحداث الجارية في البوسنة والهرسك.

(1) B.Korkut, *Arapski dokumenti u državnom arhivu u dubrovnikh, orijentalni institut*, Sarajevo, 1960, KNJ. I, SV. 1, Sv. 2 (1961), sv. 3.

الوثائق العربية في دار المخطوطات، بمدينة دوبروفنيك — الجزء الأول : الوثائق المتعلقة بعلاقات دوبروفنيك والمغرب. أما الجزء الثاني والثالث فيحتويان على الوثائق المتعلقة بعلاقات دوبروفنيك مع الجزائر وطرابلس ومصر — الاسكندرية وتونس.

(2) دوبروفنيك أوراكوز Ragoza مدينة قديمة محصنة تقع على ساحل البحر الأدرياتيكي جنوبي دالماسيا Dalmacija أسست في أواسط القرن السابع الميلادي. ولم تمض عليها بضعة قرون حتى أصبحت مدينة تجارية ضخمة على ساحل البحر يؤمها التجار والسفن من مختلف بلدان العالم. ولقد عرف العرب دوبروفنيك من زمن بعيد وحاولوا الاستيلاء عليها عدة مرات. إن كل الوثائق العربية الموجودة حتى الآن في دوبروفنيك ترجع إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي ماعدا واحدة فهي من القرن السادس عشر، وسُميت دوبروفنيك فيها بعدة أسامي مثل : دوبره، ودوبره بندق، والراكوزة والربو بلكة دالراكوزا ودورهونك إلخ.

Korkut, *Arapski dokumenti*, p. 10

(3) F. Babinger, *Ein Marokkanisches sloatsschreiben an den Freistact Ragusa vom Jahre 1194*, 1780. Sonderabdruck aus den Mitteilungen des Seminars für Orientalische Sprachen xxx, Bd (1927), II Abterlung, Berlin, 1927

بايراكتارفيج «F. Bajraktarevic»⁽⁴⁾ وجليشا إليزفيج «GL. Elezovic»⁽⁵⁾ في بحوثهم، إلا أن الذي حققها وعلق عليها كلها⁽⁶⁾ هو الأستاذ بسيم قورقوت «B. Korkut». وعلى تحقيقه اعتمدنا في بحثنا. ومن أكثر ممن استفاد منها من الباحثين العرب الأستاذ عبد الهادي التازي في كتابه المشهور «التاريخ الدبلوماسي للمغرب»⁽⁷⁾.

إن الوثائق التي تخص المغرب تنقسم إلى :

- * عشرة مراسيم وأوامر سلطانية.
 - * سبعة مكاتيب ورسائل أبناء السلاطين وإخوتهم.
 - * أربعة مكاتيب ورسائل وزراء السلاطين وسفرائهم.
 - * ستة وثائق لم تصدر في المغرب ولكنها تتعلق بشؤونه.
- كل هذه الوثائق تدور حول :

- (1) حرية ملاحه سفن جمهورية دوبروفنيك بساحل المغرب.
- (2) نقل الحجاج المغاربة من الإسكندرية إلى موانئ المغرب أو تسفيرهم من المغرب إلى الإسكندرية لأداء فريضة الحج.
- (3) نقل البضائع التجارية (المواد الغذائية، الشمع، والخشب، إلخ).
- (4) نقل الركاب (المسافرين والأسرى).
- (5) تبادل الممثلين والرسائل الدبلوماسية والهدايا بين جمهورية دوبروفنيك والمغرب وبين المغرب والدولة العثمانية وإيالاتها : طرابلس الغرب وتونس والجزائر.

(4) F. Bajrantancic, *Die arabischen Iirkunden des sloat archivs von Dubronuim (Ragusa), Der Islam*, Band 33, Heft 1 - 2, Serti 135 - 141, Berlin, 1957.

(5) Gl. Elezovic, *Turski spomenici*, knj. I, sv. 1, brojen 181, 182, 183.

(6) توجد الوثائق العربية التي حققها الأستاذ قورقوت في دار الوثائق لدوبروفنيك تحت :

Seria 75 (Acta Turcorum D. 1,8, map. 7 i 8 - 21 Komod).

Seria 75 (Acta Turcorum, B 1, 134, 4091 / a 13 - 21 tui koum).

Seria 76 (Diplomata et acta - XVIII st. br. 3194 - nov 14).

(7) عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، الرباط، 1988، ج 9، ص 313 — 317.

إن صلة دوبروفنيك بالمغرب تظهر في وجوه شتى وكانت تحظى بسند الدولة العثمانية، أي السلطان العثماني ووزرائه في إستانبول الذين يتوسطون لصالح دوبروفنيك. في أيام السلم أو إبان العلاقات المتوترة بين المغرب ودوبروفنيك وقد جرت هذه العلاقات في عهد حكم السلاطين الثلاثة من الأسرة العلوية وهم :

* سيدي محمد بن عبد الله بن إسماعيل (1757 — 1790).

* مولاي يزيد بن محمد (1790 — 1792).

* مولاي سليمان بن محمد (1792 — 1822).

وبالرغم من أن معظم هذه الوثائق تدور حول المعاملات التجارية والحقوق الدولية، فإننا سنحاول الإتيان بمقتطفات منها ونشير إلى العلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفين المغربي والدوبروفنيكي وكلاهما كانا في مجد قوتهما حينئذ ولو أنهما لم يسلما من بعض المشاكل الداخلية والخارجية.

وفي جزء ثانٍ من بحثنا سنتناول بإشارة قصيرة تطور بعض العلاقات غير المباشرة بين المغرب الإسلامي وبلاد خلف دوبروفنيك والتي كانت في أكثريتها مستوطناً للمسلمين خلال الحكم العثماني وحتى أيامنا هذه..

- 1 -

في فترة بداية علاقات المغرب بجمهورية دوبروفنيك، أي القرن الثامن عشر، كانت هذه الجمهورية متعلقة جداً بتجارتها في حوض البحر الأبيض المتوسط ؛ وكانت هذه التجارة البحرية مصدراً رئيسياً لكيانها الاقتصادي بسبب تدهور تجارتها البرية في بلاد البلقان خلفها نتيجة حروب دامت بين الدولة العثمانية من جهة ودول النمسا وروسيا من جهة أخرى، نظراً لظهور التجار المحليين من المسلمين وغيرهم كمنافسين لتجار دوبروفنيك.

وبفضل ملاحه سفن دوبروفنيك تحت حماية راية أو سنجاق الدولة العثمانية من جهة وأمان السلاطين المغاربة من جهة أخرى على ما تشير إليه الوثائق المغربية مثل مرسوم السلطان سيدي محمد بن عبد الله الصادر في مراكش يوم 9 ربيع الثاني 1195 هـ. (4 / 4 / 1781) والذي ينص فيه : «... ونحن معكم على

المهادنة والصلح التام وجعلناكم تحت أماننا كما أنكم تحت أمان السلطان العثماني...»⁽⁸⁾ نما أسطول دوبروفنيك التجاري إلى درجة أنه كان يحتوي 110 مركباً في بداية القرن الثامن عشر وزاد عدده في نهاية هذا القرن إلى 280 مركباً للملاحة الساحلية ذات المسافات الطويلة⁽⁹⁾.

إلا أن هذه المراكب لم تكن ملكاً للدولة بل كانت ملكاً خاصاً للمواطنين. وعلى ملاحة هذه السفن ونشاطها كانت تتركز الحياة الاقتصادية لجمهورية دوبروفنيك وسكانها حيث كانت مواردهم الرئيسية تُجَبَّى من الملاحة البحرية من الضرائب والجمارك والأعمال التجارية الأخرى. ويبدو ذلك بوضوح في مراسلة ديوان *Senat* دوبروفنيك والبلاط المغربي حين طلب بعض السلاطين أن يُرسل لهم مركباً أو أكثر لاستعمالهم الخاص لمدة ستة شهور في السنة أو أكثر مثلما فعل السلطان سيدي محمد بن عبد الله سنة 1195 / 1781 والسلطان مولاي يزيد سنة 1207 / 1792 وكان ديوان الجمهورية يعتذر إليهم عن عدم إمكانية إرسالها إشارة إلى أن الدولة لا تملك المراكب وهي تعدّ ملكاً خاصاً. فإذا تعطلت عن العمل أو عملت بلا مقابل، فإنها ستؤدي إلى أضرار كبيرة لسكان دوبروفنيك. وفي هذا المعنى تنص إحدى رسائل الديوان وتقول: «... هذه المراكب تعود متعطبة إذ لم تتنازل سعادتك السامية وتعفو عنا فيما أمرتم لنا بواسطة بطرس ابن اليا براتيك من إرسال خمسة مراكب كل عام لمراسيكم المحروسة...»⁽¹⁰⁾.

لقد راعى الجانب المغربي هذا العذر للجمهورية وعدل عن طلبه. وإلى هذا يشير مرسوم السلطان مولاي سليمان بن محمد المكتوب في 3 محرم 1213 / 17 يونيو 1797، وينص: «وثبت عندنا من سيرة سيدنا الوالد رحمه الله معكم قديماً ونحن معكم على ذلك إن شاء الله وزيادة وما أوصيتمونا به على مراكب رعيتكم فإننا بحول الله نعمل بوصيتكم وحتى إن احتجنا إلى المركب في بعض الأزمان

(8) Korkut, *Arap. dok*, n° 11, pp. 52 - 53

(9) Mitic, J, *Konzulati i konzularna služba storog Dubrovnika*, Historyski institut JASU u Dubrovniku, Dubrovnik, 1973, pp. 18 - 19.

(10) Korkut, *Arap. dok*, N° 11, 18, pp. 52,66 - 67

فلا يرى منا إلا الخير ويُجبرُّ خاطر صاحبه...»⁽¹¹⁾.

ومن المصالح الرئيسية التي كانت تربط المغرب بدوبروفنيك نقل الحجاج المغاربة من الإسكندرية وهم عائدون من أداء فريضة الحج إلى وطنهم وأحيانا كانت سفن دوبروفنيك تنقلهم من الموانئ المغربية (سلا وطنجة، إلخ) إلى الإسكندرية.

ومن بين ست وعشرين وثيقة عربية مذكورة تتعلق بالمغرب نجد إحدى عشر منها تتعلق بنقل الحجاج وبالمشاكل التي تجري خلال هذه العملية، أي تسفيرهم المضمون. ومن نصوص الوثائق المغربية يبدو جليا ما يأتي :

(1) اهتمام السلاطين المغاربة ورعايتهم البالغة بأمن مواطنهم وسفرهم إلى الخارج.

(2) المكائد المختلفة في إطار التنافس والتي كان يستعملها الناقلون للبضائع والركاب في ملاحاة البحر الأبيض المتوسط مثل بحارة البندقية وفرنسا ودوبروفنيك وغيرهم.

(3) الجهود والإجراءات الدبلوماسية الكبيرة والواسعة التي كانت تتخذها جمهورية دوبروفنيك من أجل تبرئة بحارتها من تهم منافسيهم عن سوء تصرفهم إزاء الحجاج المغاربة وإعطاء الجانب المغربي حججا مقنعة لذلك.

(4) توسط الدولة العثمانية وولاتها في طرابلس وتونس والجزائر ووزرائها لحل النزاع والمشاكل التي قد تحدث في شأن نقل الحجاج المغربية الخاصة⁽¹²⁾.

والجدير هنا أن نذكر حسب المصادر الأخرى الموجودة في دار الوثائق بدوبروفنيك أن هذه الوساطة بين الطرفين المتنازعين تأتي من قبل البندقية وإسبانيا وفرنسا وحتى جماعة من المبشرين اليسوعيين. ويظهر ذلك في تقرير رفعه سنة 1782 مبعوث جمهورية دوبروفنيك كشيّار ايولا أوهمو شجويچ *Gašpar Ohmušćevic - Ivelia* إلى ديوانها، ويذكر أن المبشرين اليسوعيين بالمغرب ورؤسهم

(11) Ibid, n° 27, 12, pp. 84 - 85, 54 - 55.

(12) Ibid, n° 1 - 5, 7, 8, 10, 11, 13, 15.

على الأخص قد ساعدوه كثيراً في أداء مهمته الدبلوماسية لدى العاهل المغربي، وكانوا يتمتعون بنفوذ كبير في بلاط السلطان. ومن هنا فالمبعوث المذكور أوصى بالمبشرين خيراً وطلب أن يقدم أصحاب مراكب دوبروفنيك خدمات إليهم، كنقلهم بالمجان. واقترح أن يعين لرئيس المبشرين راتب سنوي جزاء لخدماته المختلفة التي قدمها أو سيقدمها إلى الجمهورية لأنهم — أي المبشرون اليسوعيون — يعرفون جيداً أحوال المغرب وتغيراته الداخلية، ويمكن بذلك أن يفيدوا الديوان عن التحولات المختلفة للبلاد⁽¹³⁾.

وإذا دلّ هذا الخبر على شيء فإنما يدل على مستوى التسامح الديني والعرفي الذي ساد في المغرب في ذلك الوقت بين المسلمين والمسيحيين مما قد لا نجده في القرن الثامن عشر في الدول الأوربية المجاورة للمغرب بل بالعكس نجد أن المسلمين فيها قد تعرضوا لشتى الضغوط وحتى الإبادة الجماعية في بلاد البلقان بعد أن أجبر العثمانيون على الانسحاب منها وتركوا أهاليها المسلمين تحت حكم الدول المسيحية كاثمسا والبندقية والمجر وروسيا، إلخ.

ولضمان سلامة نقل الركاب والبضائع كانت مراكب الشركة التي توفر لملاحتها حماية بحرية قوية تحظى بتفضيل المسافرين. ولذا كانت جمهورية دوبروفنيك تحرص دائماً على أن تكون لها معاهدات مختلفة مع الدول البحرية المسيطرة على ملاحية البحر الأبيض المتوسط وخارجها، ومن ضمنها المغرب. إضافة إلى وجود خطر مهاجمة قراصنة البحر للسفن التجارية ونهبها، كان هناك خطر آخر يهدد نجاح نقل الركاب والبضائع ألا وهو خطر الأمراض والأوبئة التي كانت تنتشر بواسطة نقل الناس والبضائع. وكان كل من يقوم بالتجارة أو النقل يحاول ألا يقع في هذا الخطر مما يضر بسمعته لدى التجار أو الموانئ التي ترسو مراكبه بها، وبالتالي لا يسمح بدخولها وبقائها فيها مثلما حدث لأحد مراكب دوبروفنيك

B. Lukic, Diplomatski odnosi i sukob Dubrovoeke Republike i Moroka u XVIII st, Anoli (13) Historijskog instituta JAZU u Dubrovniku, 1954, III, pp. 553 - 554.

وفي المراسلة الدبلوماسية المغربية يذكر هؤلاء المبشرون الفريالية *Frailes* وقد ذكر ظهير صدر عن السلطان مولاي سليمان بتاريخ 3 شعبان 1208 (5 مارس 1794) في موضوع «خدامنا الفريالية» وإعفائهم من سائر الكلف اللازمة في مراسي إيالتنا السعيدة...» (التازي، التاريخ الدبلوماسي، ج 9، ص 283 — 285).

الذي منع من دخول مرسى طنجة في 2 يونيو 1784 لأن قبطان السفينة لم يحترم أمر السلطان المغربي ولم يبق ستين يوما في ميناء مرسيليا تطيقا للحجر الصحي (كرانتينا)، بل غادر الميناء بعد 24 يوما بأمر مبعوث مغربي يدعى فارس. وكان من بين الركاب المغاربة 150 حاجا مغربيا وأنزلهم في طنجة ولكن لم يسمح له بتفريغ شحنة السفينة بل طرد من المرسى، مما أدى بعد ذلك إلى توتر العلاقات بين المغرب ودوبروفنيك وتدخل المبعوث المغربي المذكور — فارس — لحلها فيما بعد⁽¹⁴⁾.

وحسب الوثائق المغربية، فحمولات سفن دوبروفنيك كانت تشتمل على القمح⁽¹⁵⁾ والشمع⁽¹⁶⁾ والخشب الذي كان ينقل من ألبانيا لصناعة السفن وكان يعتبر حينئذ من المواد المحظورة فيروج عن طريق التهريب إضافة إلى أسرى الحرب من المسلمين الذين كانوا ينقلون في مراكب دوبروفنيك لحساب المغرب مثلما طلب السلطان سيدي محمد بن عبد الله سنة 1196 / 1782 وكتب لديوان دوبروفنيك ما يلي : «... والآن انظروا لنا ثلاثة مراكب من مراكبكم تكون كبيرة ووجهوها لكاتبنا ابن عثمان، بمالطة يحمل فيها الأسرى واحدة لتونس واثنين للإسكندرية»⁽¹⁷⁾.

وكان التوصل إلى حل المشاكل بين الطرفين — أي بين المغرب وجمهورية دوبروفنيك — يتم في الغالب بلقاء الممثلين المباشر في المغرب وحتى في دوبروفنيك. وكان بعث الوفود الدبلوماسية يتم على مستوى القناصلة أو السفراء من جمهورية دوبروفنيك⁽¹⁸⁾ ومن المغاربة المعتمدين لدى دول أخرى⁽¹⁹⁾. وأثناء تبادل زيارات الدبلوماسيين ولقاءاتهم كان يتم تبادل الهدايا المختلفة، وكانت هي الأخرى مواد حمل السفن وشحنها. ومثلا نرى سفير السلطان المغربي السيد محمد بن عثمان يوجه

(14) Lukič, *Diplomatski odnosi...*, pp. 554 - 555

(15) Korkut, *Arapska dokumenta*, n° 26

(16) *Ibid*, n° 6, 19, 22, 23, 24, 25

(17) *Ibid*, n° 12

(18) Matič, *Wonzulati, ikonzularno služba Stozog Dubrovnike*

(19) التازي، التاريخ الدبلوماسي، ج 1 — 10.

رسالة في 15 جمادى الأولى عام 1197 / 18 - 4 - 1783 من طنجة إلى ديوان جمهورية دوبروفنيك ينص فيها : «... أما بعد نعلمكم ان سيدنا نصره الله لما بعث انباشطور إلى نابول وقضيت أغراض سيدنا نصره الله وأردت أن أتوجه من نابول إلى حضرة سيدنا فبحتت عن المركب الذي يحملني إلى بلاد سيدنا أيده الله فسمح بذلك القبطان جاكم خادمكم فقدم علي فقال أنا أحملك إلى بلاد سيدنا من غير كراء فحملنا من نابل إلى أن وصلنا طنجة وسار معنا بسيرة محمودة وساعفنا في جميع مرادنا وما رأينا منه إلا الخير ونفידكم أن القبطان المذكور جعل لكم بهذه الخدمة التي خدمنا عند سيدنا نصره الله منزلة كبيرة ومحبة كثيرة...»⁽²⁰⁾.

ان السلطان يزيد بن محمد يخبر جمهورية دوبروفنيك عن وفاة والده واعتلائه العرش المغربي ويقول : «... وأنتم مميّزون عندنا عن كثير من أبناء أجناسكم وأنتم وجهوا لنا رجلاً من عندكم لتتكلّم معه بعض الأمور والسلام. في منتصف شعبان المبارك عام 1204 (30 أبريل 1790)»⁽²¹⁾.

وبعد سنة من هذا، أي عام 1205 / 1791 أرسل نفس السلطان رسوله الخاص إلى ديوان الجمهورية مع رسالة يقول فيها : «... إلى برنيسي راكوزا والسلام على من اتبع الهدى وخشي عواقب الردى. أما بعد، فحامله إليك خديمتنا الحاج عبد الرحمان بن القبطان الحاج بناصر المستيري بوصوله إليك وجهه بالعزم للإسكندرية واكتب الْقُنْصُو أمتعكم الذي بالاسكندرية حين يرجع من مصر للإسكندرية يوجهه بالعزم في أول مركب إما للكننة أو المرسيلىة يخلط علينا للغرب إن شاء الله ولا بد والسلام. في ذي القعدة الحرام عام 1205 (1791/7/9) يوصلكم جوج خيل وستوصل في الحين...»⁽²²⁾.

وقد رأى ديوان دوبروفنيك أن من مصلحته بعث رسل إلى المغرب وقد يرافقهم أحياناً قنصل الجمهورية من قاديس (إسبانيا) أو ممثليها من التجار في طنجة.

(20) Korkut, Arap. Doko, N° 14 (Tanger, 15 džuma del-ula 1197 / 18 april 1783)

(21) Korkut, Arap. dok. Ho. 16

(22) Ibid, N° 17

ومن بين هؤلاء الدبلوماسيين الدوبروفنيكيين تذكر وثائقنا المذكورة جاكوما لوقا (Jakoma Luka) سنة 1207 / 1792⁽²³⁾ وپتر جوفاني (Petar Jovani) سنة 1210 / 1795⁽²⁴⁾ أو غيرهما.

ومن الطريف أن الوثائق المغربية الموجهة إلى سلطة جمهورية دوبروفنيك غير الإسلامية تحمل طابعها الإسلامي والذي يتضمن عبارات مثل :

«بسم الله الرحمن الرحيم، لاحول ولا قوة إلا بالله، السلام على من اتبع الهدى إنخ»⁽²⁵⁾. وهذا الطابع الإسلامي يظهر جليا في مراسلة الوزير المغربي السيد محمد ابن أحمد الدكالي لزميله العثماني السيد محمد سلاحدار باشا حيث يخاطبه : «أخونا في الله تعالى السيد محمد وفقنا الله وإياكم لما فيه صلاح ديننا ودنيانا... إذ نحن وإياكم متصلون أرواحا وإن تناءينا أشباحا أبقاكم الله ظاهرين ولأعداء الدين قاهرين وجعل أمورنا وإياكم على قوائم الشريعة...»⁽²⁶⁾.

إلا أن هذه السلوكات والمشاعر الإسلامية لسلطين المغرب ووزرائهم لم تمنعهم من التسامح الديني مع غير المسلمين حتى حين وقوع سوء التفاهم والأخطاء من غير المسلمين مثلما حدث مع بعض ملاحى دوبروفنيك.

- 2 -

أما بلاد ما وراء جمهورية دوبروفنيك التي دخلت في حوزة الدولة العثمانية منذ القرن الخامس عشر والتي اعتنق أكثرية سكانها الإسلام مع مرور الأيام، فكانت لها اتصالات بالمغرب بطرق مختلفة نشير إلى بعضها. وهذه الاتصالات تعتبر، في رأينا المتواضع، أمرا طبيعيا إذا عرفنا أن كلا الطرفين ينتسبان جغرافيا وتاريخيا وحضاريا إلى حضارات حوض البحر الأبيض المتوسط منذ آلاف السنين ومنها الحضارة الإسلامية التي كانت من حظها أن تكون صلة روحية ومادية بين هذه البلدان الشرقية والغربية.

Ibid, N° 18 (23)

Ibid, N° 21 (24)

Ibid, N° 6,11,12 atc (25)

Ibid, N° 9 (26)

وقد يتم الاتصال بين ضفاف البحر عن طريق الموانئ على ساحل البحر الأدرياتيكي مثل بار (Bar)، وأولتسين (Ulciny)، وكوتور (Kotor) وهرسك نوئي (Herceg novi) ودوبروفنيك وغيرها، وإما عن طريق البر عبر فرنسا وإيطاليا الشمالية عبر بلاد كرواتيا والبوسنة والهرسك وغيرها. وقد ترك لنا هذا الترابط العجيب بين فرع الإسلام الغربي مع فرعه الشرقي معالم متميزة قد تكون ذات أهمية، ونذكر بعضها بهذه المناسبة ونحن نبحث عن المغارب في العهد العثماني :

(1) يوجد مسجد يرجع بناؤه إلى القرن السادس عشر أيام الحكم العثماني للبلاد في مدينة سراييفو (Saraievo) عاصمة جمهورية البوسنة والهرسك إحدى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة يحمل اسم مسجد الشيخ المغربي (Magribija dzamija)⁽²⁷⁾ وتذكر الروايات الشعبية أن تأسيسه تم على يد شيخ مجهول أتى من المغرب أيام الفتوحات الإسلامية الأولى للبلاد.

(2) وفي مكتبة الغازي خسرو بك في سراييفو التي أسست عام 1537 يُوجد عدد من المخطوطات العربية المكتوبة بخط كوفي مغربي⁽²⁸⁾ تم جلبها من بلدان شمال إفريقيا المختلفة على مرور الأيام.

(3) وقد انتشرت الطريقة التيجانية في بعض المدن الألبانية على ساحل البحر الأدرياتيكي ولازال لمؤسس هذه الطريقة الصوفية، سيدي أحمد التيجاني، دفين فاس، اتباع بألبانيا.

(4) وقد توفي في مدينة سراييفو عام 1176 / 1762 الحاج صالح أفندي الذي كان يتجر في الجلود المغربية الصفراء والحمراء في البوسنة والهرسك، وقد سجل في المحكمة الشرعية في سراييفو من ضمن متروكاته كمية كبيرة من هذه الجلود من مختلف الأحجام⁽²⁹⁾.

(27) Kenura, S, *Sarajevski džamije, glosnik Zemalj Skog muzeja*, Sarajevo, 1913

(28) Dobrača, K., *Katalog arapskih. turskih i persijskih rukopisa, gazi Husru - begova bibliotika*, Sarajevo. 1963 (I), 1980 II.

(29) Siézili seriatskog suda, 9 Hb, Sarajevo, N° 10, pp. 16 - 18
No-gots, J, *Materials on the Bosnian Notables*, Institute of the Study of Language and cultures of Asia and Africa, Tokio. 1979, p. 12.

(5) ان التطريز المشهور باسم طوليدو (Toledo) على قماش قطني أبيض كان من مهارة النساء المسلمات في بعض مناطق البوسنة والهرسك، وهذا النوع من الطرز لاشك أنه قد نقل من الأندلس عن طريق المغاربة الذين اتصلوا بسكان هذه الأقطار.

(6) ان مسلمي البوسنة والهرسك والعلماء خاصة لازالوا يضعون على رؤوسهم الطرايش التي اشتهرت باسم فاس (Fes)، لأن الأتراك العثمانيين كانوا يستوردون الشاشية⁽³⁰⁾ من مدينة فاس المغربية وباسمها سمي هذا الطربوش.

(7) تحفظ الخزانة العامة في الرباط مخطوطاً تحت رقم ك — 1238، ويحمل العنوان التالي : «الأنوار النبوية في اباء خير البرية» لمحمد بن عبد الرؤوف الذي كتبه المؤلف عام 1044/1664 ؛ ويذكر في الصفحة 328 أن بعض النازحين الأندلسيين من المورسكيين المسلمين قد وصلوا إلى مدينة بلغراد (Belograd) — وكانت حينذاك في حوزة الدولة العثمانية — واتصلوا بوالها مراد باشا أحد قواد السلطان أحمد الأول (1603 — 1647)، فاستقبلهم بالعناية البالغة. وجاء في المخطوطة أن مراد باشا كتب باسم السلطان العثماني رسالة إلى ملك فرنسا يطلب منه أن يسهل عبور المسلمين القادمين من الأندلس براً عن طريق فرنسا وإيطاليا حتى يستوطنوا أراضي الدولة العثمانية⁽³¹⁾. ليس لدينا معلومات عن عدد المورسكيين الذين نجوا بأنفسهم عند وصولهم إلى البلقان ؛ وكثيرة هي الأسماء العائلية مثل (Moro) مورو، وموريجي (Morici)، ومافروفيج (Maurovic) التي لازالت تحملها بعض العائلات البوسنوية والتي تشير إلى وجود علاقة ما مع هؤلاء المورسكيين النازحين.

وتذكر المخطوطة أيضاً اسم السيد محمد أبي العباس أحمد الحنفي الذي، بعد أن وصل إلى بلغراد، اتجه إلى سراييفو — على ما يذكره المصدر الآخر — حيث انتسب إلى مدرسة الغازي خسرو بك ودرس فيها (قبل عام 1612) ثم انتقل إلى مدينة بورصة (Bursa) التركية وأتم دراسته هناك ثم رجع إلى تونس وأصبح مفتياً

(30) التازي، التاريخ الدبلوماسي، ج 9، ص 29.

(31) الخزانة العامة في الرباط المخطوط ك 1238، ص 328 وما بعدها.

لديارها(32).

إن المخطوطة الخاميا دو الموجودة في المكتبة الوطنية في باريس تحت رقم 774
نخبرنا عن سفر المورسكيين إلى بلاد الدولة العثمانية برّاً عبر فرنسا وإيطاليا وبحراً
إلى الموانئ العثمانية على ساحل البحر الادرياتيكي ؛ وتنص المخطوطة على ما يلي :
«.. في ذلك المكان إبحث عن طريق إلى بادوفا (Padova) ثم تتركب سفينة
متوجهة إلى البندقية (Venezia)، ومن البندقية تنزل إلى فالونا (Valona) أو إلى دراج
(Drac) أو ليش (Lies) (في ألبانيا) أو إلى هرسك نوئي (Herceg novi) ادخل إلى
فندق يوجد بميدان سان ماركو (Sent Marco)؛ لكن قبل دخولك عدّ فلوسك.
والناس الذين تراهم وعلى رؤوسهم العمام (Turban) البيضاء هم الأتراك، والذين
يلبسون العمام الصفراء هم اليهود — وهم تجار السلطان العثماني...»(33).

وفي القرن السادس عشر بدأت هجرة اليهود — سفاردس (Safards) — من
إسبانيا إلى بلاد البلقان، ومنها البوسنة والهرسك، حيث نقلوا معهم كثيراً من معالم
التراث الإسلامي والحضارة الإسلامية التي عاشوا في جوها زمناً طويلاً في
الأندلس.

بعد أن فشلت محاولة العثمانيين للاستيلاء على فيينا، حاضرة النمسا، خلال القرن
السابع عشر الميلادي، قامت الدول الأوربية المسيحية مثل النمسا والمجر والبندقية
وروسيا بتهيبء نفسها وتوحيد جهودها لشن هجوم مضاد على تركيا وطرد
العثمانيين من البلقان والقارة الأوربية عامة.

وأول من تعرض لهجومهم هم مسلمو البوسنة والهرسك القاطنون في حدود
الدولة العثمانية الشمالية والغربية في أوروبا. وخلال هذه الاشتباكات الحربية أسر
عدد غير قليل من المسلمين وتحملوا كثيراً من المصائب.

وتجدر الإشارة هنا إلى الحادثة الدبلوماسية التي وقعت عام 1197 / 1783
حيث أرسل السلطان المغربي سيدي محمد الثالث سفارته إلى ملك النمسا في فيينا،

Nežirovič, M., *Ključensvog doma poneseni u svijet Muslimonski glos*, Sarajevo, 18 okt. (32)
1991, pp. 18-19 ; Mignel de Epalza, *Moriscos y andalusies en Tunes*.

Nežirovič, M., *ključensvog doma*, p. 19 (33)

مما أثار استنكاراً من طرف العثمانيين، ولذلك قام المبعوث المغربي في إستانبول بتبرير تصرفات السلطان المغربي المذكورة وتفسيرها قائلاً : «ان سلطان المغرب تصرف على نحو ما تفرضه مصالح الإسلام...». والدليل على ذلك أن السفير المغربي لدى النمسا عاد وقد حرر عدداً من الأتراك الذين كانوا يعانون من الأسر هناك... وبهذه المناسبة أكد المبعوث المغربي على استعداد بلاده لتقديم مزيد من العون للأتراك في حروبهم مع النمسا وروسيا⁽³⁴⁾.

وقد قام السلطان المغربي بمثل هذا العمل عام 1203 / 1789 : إذ حرر عدداً من الأتراك المسلمين كانوا أسرى في نابولي وأرسلهم إلى إستانبول⁽³⁵⁾ وقد فعل مثل ذلك سنة 1204 / 1790، حيث حرر 536 أسيراً مسلماً تركيا في مالطة⁽³⁶⁾ وأرسلهم إلى الايالات العثمانية. ولاشك أن من ضمن هؤلاء الأسرى كان عدد منهم من البوسنة والهرسك أيضاً ؛ إذ كانت الحرب تجري بين تركيا والبندقية والنمسا وغيرهما وراء ساحل بحر الأدرياتيك.

ونعتبر إشارتنا إلى بعض نقاط اتصالات مسلمي البوسنة والهرسك وغيرهم من بلاد البلقان بالمغرب رؤوس أقلام فقط، لأن ميدان التقارب والتعاون والشعور بالوحدة الثقافية والحضارية الإسلامية أوسع بكثير نأمل أن تنال مزيداً من العناية لدى الباحثين والمتخصصين في العلوم المختلفة في كل من البوسنة والهرسك.

(34) التازي، التاريخ الدبلوماسي، ج 9، ص 29 — 30.

(35) Ibid, pp. 36 - 37

(36) Ibid, pp. 40 - 41

المغرب والدولة العثمانية في بداية القرن العشرين

علال الخديمي

كلية الآداب — الرباط

مقدمة

في سنة 1926، وبمناسبة الأصداء التي تركها جهاد محمد بن عبد الكريم الخطابي، بعد أن استسلم لقوات الغزو الاستعماري الفرنسي، ذُكرت إحدى الصحف التركية (الوقت القسطنطينية)، بصراع المغرب الطويل ضد الأطماع الأوربية. ونشرت رواية لأحد الضباط الأتراك، تحدث فيها عن كيفية ذهابه للمغرب في عهد مولاي عبد الحفيظ في إطار بعثة من المدربين المسلمين، لتدريب الجيش المغربي، بطلب من السلطان المذكور، الذي كان في صراع مع الأطماع الفرنسية. وقد بين الضابط التركي بأن مهمة البعثة كانت ناجحة لولا تدخل الحكومة الفرنسية وإنذارها للسلطان المغربي بتسريح الضباط الأتراك.

ولقد أثارت فينا هذه الرواية عدة تساؤلات حول طبيعة العلاقات المغربية التركية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وحول ماهي حقيقة مشروع التعاون المغربي التركي ؟ هل كانت تلك البعثة هي أول محاولة وآخرها للتعاون العسكري بين الدولتين المسلمتين ؟ لماذا تدخلت الحكومة الفرنسية بعنف ضد المدربين الأتراك، في حين كان هناك مدربون أوريون بالمغرب ؟

إن الجواب عن هذه التساؤلات يحتاج إلى الكشف عن مصادر دفيئة، خاصة منها المستندات الدبلوماسية المحفوظة بالأرشفة التركي والمغربي وكذلك بالأرشفات الأوربية.

يبد أننا ارتأينا — في أفق ذلك — أن نتتبع العلاقات المغربية العثمانية، خلال الفترة المحددة أعلاه، راصدين بعض المحطات التي شاهدت محاولات للتعاون بين البلدين في الحقبة المعاصرة. مَلاً للفراغ المحسوس. ولقد اعتمدنا في رسم تطور تلك العلاقات على بعض الوثائق التي عثرنا عليها بالأرشفة المغربي والأوربي، وكذا على بعض المراسلات القليلة التي أوردها ابن زيدان في الإتحاف ومحمد المنوني في يَقْظَةُ المغرب الحديث⁽¹⁾.

وليسهل تتبع تطور تلك العلاقات، دَرَسْنَا الموضوع عبر ثلاث مراحل :

• المرحلة الأولى : نتعرف فيها على العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن التاسع عشر.

• المرحلة الثانية : العلاقات المغربية العثمانية في عهد السلطان مولاي عبد العزيز 1894 — 1907.

• المرحلة الثالثة : العلاقات المغربية التركية خلال عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ 1908 — 1912.

أولاً : العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن 19

يظهر أن التواصل المغربي العثماني، الذي اثنابهُ فتور بعد نهاية الدولة السعدية، لم ينقطع على المستوى غير الرسمي على الأقل.

فقد ظلت أراضي الدولة العثمانية مجالا فسيحاً ومفتوحاً، يسافر فيه المسلم أينما شاء وخاصة الحجاج إلى بيت الله الحرام، وقد كانت أغلبية الحجاج المغاربة كثيراً ما تزور بيت المقدس وبلاد الشام، وتتبادل التأثير والتأثر بما يجري في عاصمة الخلافة، كما ظل الرعايا العثمانيون على اتصال بالمغرب.

وأول إشارة في هذا الباب نأخذها من عهد السلطان مولاي عبد الرحمان (1822 م — 1859 م). فقد ذكر المختار السوسي رواية عن الباشا إدريس مَنُو، الذي عزله الفرنسيون عن باشوية مراكش على أثر فرض الحماية سنة 1912، ذكر إدريس مَنُو أن أباه الحاج مَنُو كان قد انخرط في الجيش العثماني، على أثر

(1) الأمر يتعلق بأربع رسائل. انظر أسفله.

سفره للحج، ولما أنهى مهمته الجهادية — فيما يبدو — رجع للمغرب، ودخل الجيش فسُهل عليه أن يترقى بسرعة، حتى أصبح هو «الخليفة الأول للخواجة التركي القائد العام للجند المغربي»⁽²⁾.

معنى هذا أن تحديث الجيش المغربي وتنظيمه الذي شرع فيه في عهد السلطان مولاي عبد الرحمان، على يد ابنه وخليفته سيدي محمد، خاصة بعد معركة إسلي التي تواجه فيها المغاربة مع قوات الاحتلال الفرنسية (1844)؛ إن ذلك التحديث قد تم بمساعدة تركية، مهما كانت تلك المساعدة غير رسمية أو شبه رسمية.

وتسمح لنا هذه الحقيقة بالقول : إن جدلية العلاقات المغربية العثمانية، في الحقبة المعاصرة، انطلقت من فكرة الإصلاح، وتطورت بعد ذلك لتستقر في ضرورة الاتحاد لمقاومة الغزو الأوربي لبلاد الإسلام⁽³⁾.

والملاحظ أن مسألة العلاقات العثمانية المغربية قد وضعت بحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ويدخل ذلك التطور في ظرفية الصراع الدولي حول حوض البحر المتوسط، وفي إطار التنافس الفرنسي الألماني حول المغرب من جهة، والتنافس الألماني الإنجليزي في الامبراطورية العثمانية من جهة أخرى.

وإذا أشرنا لهذه الظرفية الدولية، فلنكتفي بنبه، منذ البداية، إلى أن محاولات ربط علاقات دبلوماسية بين المغرب والدولة العثمانية ستتحكم فيها تأثيرات وضغوط أجنبية، سواء على الدولة العثمانية أو على المملكة المغربية.

فمنذ 1877، حاول السلطان عبد الحميد الثاني أن يحصل من سلطان المغرب على قبول نوع من التعاون الرسمي بين البلدين، وركز في دعوته على الدوافع الدينية. فقد جاء في إحدى رسائله إلى السلطان مولاي الحسن (1873 — 1894) ما يلي :

«فيجب علينا — معاشر المسلمين كافة — الاتحاد والتعااض والتناصر لدفع كيد المشركين، وإبقاء شعائر الإسلام بين المؤمنين. وإلا فعاقبة الأمر تؤول إلى

(2) محمد المختار السوسي، حول مائدة الغداء، 1983، ص 12 — 13.

(3) تجدر الإشارة إلى أن السلطان محمد الرابع (1859 — 1873) هو الذي جلب للمغرب أدوات الطباعة الحجرية لأول مرة من مصر التي كانت نظرياً ولاية عثمانية.

محذور عظيم. لا ينجو منه أحد من المسلمين. ولو كان في أقصى البلاد، ولا يجدي التباعد والسكوت في دفع ما لأعداء الدين من المراد»⁽⁴⁾.

وقد نقل هذه الرسالة وغيرها الفقيه إبراهيم السنوسي إلى السلطان مولاي الحسن الذي كان قد أرسله إلى القسطنطينية، وشافهه بما حمله من جهة السلطان عبد الحميد الثاني. لكن جواب سلطان المغرب على هذه المحاولة العثمانية جاء غامضاً، إذ اكتفى السلطان مولاي الحسن في رده بتمجيد السلطان العثماني، وأكد على أن «التناصر في ذات الله غاية الأمانة والسعي في جمع الكلمة متعين على جميع أهل التوحيد»، بيد أنه لم يقترح أي شيء عملي⁽⁵⁾.

ويظهر أن الرغبة كانت صادقة من الجانبين، إذ بادر مولاي الحسن عقب مؤتمر مدريد 1880 إلى إرسال بعثة برئاسة العربي بريشة التطواني إلى السلطان عبد الحميد الثاني الذي خصص له استقبلاً حافلاً. ويقال إن الجانبين اتفقا على تبادل التمثيل الدبلوماسي، فرشح الأمير محيي الدين الجزائري لتمثيل الدولة العثمانية، والفقيه إبراهيم السنوسي الفاسي لتمثيل المغرب⁽⁶⁾. لكن هذه المحاولة أقبرت في مهدها نتيجة لمعارضة فرنسا.

والواقع أن اشتداد الصراع الدولي حول حوض البحر المتوسط جعل الحاجة إلى ربط علاقات دبلوماسية بين المغرب والدولة العثمانية تصبح ضرورية. وقد نشطت الدبلوماسية الألمانية في دفع البلدين المسلمين إلى ربط تلك العلاقات. فتدخلت لدى إيطاليا وإسبانيا لمساعدتها في هذا المجال. وواضح أن الدبلوماسية الألمانية التي كانت في صراع مع الدبلوماسية الفرنسية كانت تهدف إلى كسب صوت إلى الجانب الألماني في الحياة الدبلوماسية بطنجة، وبالتالي صوت آخر في هيئة الأستانة، مادامت ألمانيا كانت تقدم نفسها كصديقة مؤيدة للدولتين الإسلاميتين.

(4) الرسالة مؤرخة بـ 1 ربيع الأول 1294 الموافق 16 مارس 1877، انظرها في : محمد المنوي، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج 1، 1973، ص 50 — 52.

(5) الرسالة الحسنية بدون تاريخ، انظرها في : المنوي، م س، ص 52 — 54.

(6) محمد المنوي، م س، ص 48.

وفي إطار هذا النشاط عينت الدولة العثمانية قنصلاً بجبل طارق قرب المغرب، ورأسلت مبعوثاً إلى فاس⁽⁷⁾، ليقتراح علي مولاي الحسن مساعدة بعثة عسكرية تركية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي. وقد أرفقت الحكومة العثمانية هذه البعثة غير الرسمية برسالة وجهها وزير الخارجية العثماني محمد بن سعيد إلى المكلف بخارجية المغرب. وقد ورد في هذه الرسالة :

«وبما أن السلطنة السنية ترغب في تشكيل هيئة سفارة في طنجة.. فالتمنى إذن صرّف جل الهمم العلية باستحصال موافقة الحكمدار المشار إليه، بحصول هذا المطلب المؤدي لتأييد دعامة المصافاة»⁽⁸⁾.

ويظهر أن هذه الرسالة قد أوصلها السفير الألماني إلى البلاط المغربي. كما يبدو أن الجواب عنها قد تأخر كثيراً. لذلك تدخل السفير الألماني لدى النائب محمد الطريس، الذي حدّد الإخبار للسلطان، فكتب هذا الأخير للنائب يقول : «وصل كتابك بما شافهك به بأشدور الألمان من كون دولة الترك طلبت من دولته إيصال كتاب وزير أمورها البرانية لحضرتنا الشريفة فأوصلته. وحيث أبطأ عنهم الجواب، اقتضى رأي دولته أن توجه ترجمانها منصور ملحمة لحضرتنا الشريفة بقصد حيازة جواب الكتاب المذكور بما يقتضيه نظرنا الشريف، وصار بالبال. فأجاب الوزير المذكور عن كتابه من عندك بما في المبيضة الواصلة إليك طيه مع نسخة من كتابه، لكونه كتب للمكلف بالأمور الخارجية من غير تصريح باسمه. والأمر الذي كتب فيه من وظيفتك..»⁽⁹⁾.

وهكذا جاء جواب النائب الطريس رافضاً للمقترح العثماني، بصيغة ذكية، لكنها لا تخفي رفض السلطان للمقترحات العثمانية. فقد أشار إلى أن الأخوة في الدين لا تقبل التشكيك. ولا داعي للدولة العلية أن تنزل «جانبا منزلة ملل الاختلاف، حتى تحتاج لنصب وسائط الائتلاف، ولتفهم القواعد والقوانين

(7) المسمى علي باي، وهو شخص من أصل جزائري.

(8) الرسالة مؤرخة بـ 15 ربيع الثاني 1304 الموافق 12 يناير 1887. انظرها في : عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس، الجزء الثاني، ص 359 — 361.

(9) مولاي الحسن للنائب الحاج محمد الطريس، متم جمادى الأولى عام 1305 الموافق 13 فبراير 1888، وثائق الخزنة الحسينية بالرباط، مع 729.

والأعراف، لأن من المقرر المعلوم أن المقتضى لذلك هو ضرورة المعاملات المتوقفة على المفاوضة بين الأجناس المحتاجة لبيان الاصطلاحات واللغات. وذلك منتف في أهل الملة الإسلامية⁽¹⁰⁾.

ماهي دوافع الرفض المغربي ؟ من الجواب يظهر أن السلطان ارتكز على تبرير رفضه بعدم وجود معاملات بين البلدين تقتضي نصب القناصل والسفراء. وإذا كان في هذا الرد بعض المنطق، خاصة وأن هاجس زيادة سفير بطنجة يعني عند المغاربة تكثير عدد أتباعه من المحميين، ومايُنشأ عن ذلك من متاعب للمخزن، فإن للرفض المغربي دوافع أخرى. وبدون البحث عن كل تلك الدوافع تقتصر على أمرين كلاهما يصب في قناة واحدة.

الدافع الأول : وهو الأقوى ويتعلق بمعارضة الدولة الفرنسية، سهر دبلوماسيتها بكل الوسائل على معارضة وإفشال كل محاولة للتعاون المغربي العثماني، خاصة ما يوحيه ذلك التعاون من تمتين لروابط الجامعة الإسلامية، التي يدعو إليها السلطان العثماني مع بلدان المغرب العربي، التي كانت فرنسا تخطط لإكمال هيمنتها عليها باحتلال المغرب الأقصى.

وهكذا فقد تدخل، مثلا، ممثل فرنسا فيرو (Feraud) سنة 1886، لدى السلطان مولاي الحسن ليبين له الأخطار المحدقة ببلاده، نتيجة للأطماع العثمانية المزعومة.

وحسب الممثل الفرنسي، فإنه كان يعتمد في تدخلاته على أشخاص مقربين من السلطان، وعلى «أصدقاء مضمونين ومؤيدين»⁽¹¹⁾ للجانب الفرنسي. ويظهر أن التخويف الفرنسي كان يجد صداه عند السلطان، خاصة وأن عمه مولاي أحمد كان قد ذهب لعاصمة الخلافة، على أثر وفاة أخيه محمد الرابع وبيعة ولي عهده مولاي الحسن. وعلى كل حال فقد استبعد مولاي الحسن وظل يستبعد دائما أي تحالف مع الدولة العثمانية.

(10) الاتحاف، م.س، ج 2. ص 360.

(11) J.L. Miège, le Maroc et l'Europe, T. IV, p.173 - 178

الدافع الثاني : يلاحظ من منطوق بعض الرسائل العثمانية، مثل رسالة وزير الخارجية المشار إليها أعلاه، أن الجانب العثماني ينعت الدولة المغربية «بمحكومة فاس» والسلطان المغربي بـ «حكمدار فاس». وإذا كان الأمر نسبياً خاصاً ببعض الرسائل، ولا يلتفت له، فإنه قد يثير بعض الشكوك التي كانت تغذيها الدسائس الفرنسية ! ثم، ألا تثير تلك اللغة الدبلوماسية، أن الدولة العثمانية بدورها لم تكن راغبة كل الرغبة في ربط علاقات دبلوماسية مع المغرب. نظراً لما يترتب عنها من مشاكل لا تستطيع مواجهتها مع فرنسا وحليفتها بريطانيا. فيظهر — تبعاً لذلك — أن الجانب العثماني، بعد إلحاح الجانب الألماني، كان يكتب رسائله للجانب المغربي بلغة ينتظر منها أن لا تحظى بقبول سلطان المغرب ذي الأصل العربي الشريف⁽¹²⁾. ويجدر بنا أن ننبه، في هذا الباب كذلك، إلى أن الحركة السنوسية، التي انطلقت كحركة سلفية مغربية، سرعان ما اتخذت خطأ معادياً للاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا بخاصة، ومعادياً للغزو الاستعماري للبلدان الإسلامية بصفة عامة. ثم إن هذه الحركة كان لها اتصال بحركة الجامعة الإسلامية وبالسلطان العثماني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان للحركة السنوسية علاقات متينة مع الطريقة الدرقاوية بالمغرب. وطالما نادى الدرقاويون بالجهاد، وشاركوا فيه ضد الاحتلال الفرنسي في بلدان المغرب. وطالما حذر السلطان مولاي الحسن عماله من دعوات بعض الدرقاويين، ومن جرّ الأذى على المسلمين نتيجة «لتهور من لا يتدبرون العواقب» !

المرحلة الثانية : العلاقات المغربية العثمانية 1894 — 1907

لا تتوفر على مستندات كافية لتتبع تطور محاولات تبادل التمثيل الدبلوماسي بين المغرب والدولة العثمانية. بيد أن بعض الوثائق والإشارات — على قلتها — ستقربنا من طبيعة تلك العلاقات التي ظلت غائبة على المستوى الرسمي، حاضرة على مستوى التعبير عن التضامن الإسلامي والهموم المشتركة.

(12) هذا ما يمكن ملاحظته والاستدلال عليه بمقارنة أول رسالة عثمانية (16 مارس 1877) ورسالة وزير الخارجية العثماني (12 يناير 1887). إذ يلاحظ بعض الفوارق في الألفاظ، يقابله فتور من الجانب المغربي الذي نعت الدولة العثمانية «ب الدولة الترك». انظر أعلاه من رسالة مولاي الحسن للنائب الطريس 13 فبراير 1888.

ففي سنة 1897، زار مسافر تركي المغرب. وإذا كنا لا نعرف — بالضبط — هدف الزيارة، فإن الوصف الذي خصصه للمغرب، والذي نقلته جريدة التركي سنة 1904، يبرز أن الرجل كان مكلفا بمهمة معينة، لفائدة أوساط معينة ومهمة. فقد نبه ذلك المسافر التركي إلى حالة ضعف المغرب، وضعف جيشه على الرغم من وجود مدربين أوروبيين. كما نبه إلى أن التجارة كلها بيد الأجانب، وما هو موجود من أغنياء مغاربة يتعلقون بالحماية الأجنبية. وندد خاصة بتصرفات اليهود وبتدخلات الأمريكيين والفرنسيين والإنجليز والإيطاليين والإسبان في الشؤون الداخلية للمغرب⁽¹³⁾.

وفي سنة 1901، ساهم المغرب في مشروع بناء خط سكة حديد الحجاز بما مقداره 500 000 درهم شرعي، قدمها مولاي عبد العزيز(*) «سلطان الدولة المغربية»، إعانة للسلطان عبد الحميد الثاني «سلطان الدولة العثمانية»، حسبما جاء في رسالة يظهر أنها موجهة من الصدر الأعظم المغربي إلى الصدر الأعظم العثماني آنذاك خليل رفعت باشا⁽¹⁴⁾.

ومع بداية القرن العشرين، ازدادت الاتصالات بين المشرق والمغرب في إطار حركة الجامعة الإسلامية. التي كانت تهدف إلى مقاومة الغزو الاستعماري. وكانت الحجاز ملتقى الوفود ومنطلق تأثيرات الحركة الإسلامية، التي أسست لها في المدينة المنورة جامعة سمّتها: «الجامعة الإسلامية». وكان الشيخ عبد العزيز شوايش والشيخ المكي بن عزوز من أنشط أعضائها وأشهرهم.

ولقد اعتنق كل السلفيين المغاربة مبدأ حركة الجامعة الإسلامية وانتشرت بينهم الفكرة الداعية لضرورة التعاون بين المسلمين لمواجهة أطماع الأوروبيين. وهكذا أصبح الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، بعد عودته من الحج سنة 1903، من دعاة التعاون بين المغرب وتركيا ومصر.

وبمناسبة زيارة الوزير المهدي النبهى لمصر سنة 1904، في طريقه للحج،

(13) Archives Marocaines, 1905, T. 3, pp. 156 - 157

(*) كانت أمه تركية.

(14) الرسالة مؤرخة بـ 23 قعدة عام 1318 الموافق 14 مارس 1901. و خ ح.

كتبت جريدة التركي، الناطقة باللغة التركية مايلي : «اننا نعتقد بأنه عند عودته من مصر والقسطنطينية سيعمل على إدخال الحضارة لبلاده بواسطة أياد مسلمة. بل لقد قرر إصدار جريدة بالمغرب، بشرائه من هنا لأدوات الطبع»⁽¹⁵⁾.

وهكذا يظهر أن الآمال كانت معقودة على توسيع التعاون المغربي العثماني في حقبة تحدت فيها وتأكدت أطماع فرنسا في احتلال المغرب.

ففي أواخر 1904، ونتيجة لتفاعلات عواقب الاتفاق الودي، أصدر السلطان عبد العزيز قرارات بتوقيف البعثة العسكرية الفرنسية، وإرسال الأمين المقرري لجلب مدرّبين مصريين أو أتراك، وإحداث تبديلات في الخارجية المغربية. لكن هذه القرارات سرعان ما ألغيت نتيجة للضغط الفرنسي⁽¹⁶⁾.

ولقد اشتدت الأزمة المغربية الفرنسية، في بداية 1905، على أثر رفض المغاربة لمشروع «الإصلاحات» المقترحة من طرف فرنسا⁽¹⁷⁾. وحاولت الدبلوماسية المغربية توسيع مجال صراعها مع الفرنسيين. وهكذا استقبل السلطان السفير الألماني طاطنباخ، ثم السفيرين البريطاني والإسباني، وأشيع أن سفارة تركية ربما تصل إلى فاس.

بيد أن الفرنسيين كانوا بالمرصاد لهذا النشاط، حيث نشطت دسائس الحزب الاستعماري وضغطه على الدولتين المغربية والتركية. فقد كتبت نشرة إفريقية الفرنسية بالمناسبة تقول : «لكن نتساءل ماهو الاستقبال الذي ستلقاه [السفارة التركية] عند خليفة المغرب»⁽¹⁸⁾ هكذا أراد دعاة الاستعمار التشكيك في سلامة العلاقات المغربية العثمانية بإثارة التساؤل حول من هو الخليفة ؟ هل السلطان العثماني أم السلطان المغربي ؟

(15) *Revue du Monde Musulman*, N° 9, p. 586

(16) *Documents Diplomatiques français, Affaires du Maroc*, Vol. I, p. 183

(17) انظر علال الحديمي، «مجلس الأعيان ومشروع «الإصلاحات» الفرنسية بالمغرب سنة 1905»، دراسة قدمت في ندوة : الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، أبريل 1983، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7،

(18) *Bulletin de l'Afrique Française*, 1905, p. 213

وبهذا التشكيك والدس والضغط، وقفت فرنسا وحلفاؤها في وجه كل محاولة للتعاون بين الدولتين المسلمتين : المغرب وتركيا.

ويظهر أن ألمانيا ظلت تبحث عن كسب مزيد من النفوذ في المغرب وتركيا، ولذلك دفعت السلطان العثماني إلى مراسلة السلطان المغربي، بعد مؤتمر الجزيرة 1906. لكن هذه المراسلات لم تأت بنتيجة إيجابية⁽¹⁹⁾.

وفي 1907، رفض السلطان العثماني إرسال ممثل دبلوماسي عنه إلى المغرب خوفاً من إثارة خلافات مع فرنسا وإنجلترا، خاصة وأن تركيا في هذه الأثناء كانت منشغلة بالأوضاع الداخلية.

العلاقات التركية المغربية في العهد الحفيظي 1908 - 1912

مع الانقلاب الحفيظي وإعلان الجهاد بالمغرب أواخر 1907، يبدو أن حركة الجامعة الإسلامية وجدت زعيماً مسلماً استطاع أن يعلن الجهاد لطرد الغزاة الأجانب من المغرب الأقصى المجاور لأوروبا. وإذا كنا لا نعلم حق العلم البدايات الأولى، ولا الكيفيات التي وقع فيها الاتصال بين مولاي عبد الحفيظ وحركة الجامعة الإسلامية، فبالإمكان القول :

إن الرجل، وقد كان أحد أبرز علماء المغرب، وأكثرهم اطلاعاً واستخباراً عن الظروف السياسية الدولية عامة وأحوال المغرب بصفة خاصة؛ فلا يستغرب اتصاله المبكر بالتطورات الفكرية والسياسية التي كان يعرفها المشرق العربي والدولة العثمانية⁽²⁰⁾.

ومهما يكن، فإن أخبار الجهاد بالمغرب ضد الاحتلال الفرنسي بالشاوية، قد تناقلتها الجرائد بأوروبا والشرق الإسلامي. وذهبت في تأويلها وتقييم عواقبها على المصالح الأوربية كل مذهب.

(19) Louis MAURICE, *La Politique marocaine de l'Allemagne*, Paris, 1916, p. 28 - 29.

(20) إذا استثنينا شخصيات مشرقية، استقرت بطنجة وعملت في ميدان الصحافة، ومنها من كان يؤيد المواقف المغربية ويدعو إلى النهوض بالبلاد، فإن مولاي عبد الحفيظ كان على اتصال بشخص يسمى هولتزمان. وقد أشيع عنه أنه طبيب تركي من أصل يهودي أو ألماني، وكان من رجال ألمانيا في المغرب ومن الذين لعبوا أدواراً معينة في مقاومة النفوذ الفرنسي بالمغرب.

فحسب مراسلة سرية، وجهت من لندن، بتاريخ 19 يناير 1908، إلى وزارة الحربية الفرنسية، فإن الجرائد البريطانية قد نشرت برقيات جاء فيها أن مولاي عبد الحفيظ يرغب في عقد تحالف مع سلطان تركيا، ويريد أن يعيش تحت حمايته. وأضافت المراسلة أن الحكومة العثمانية تأثرت للاختبار وهي تعمل على تحقيقها. وقبل كل شيء، فقد استنتج التقرير الفرنسي بأن إنجلترا وكذلك إسبانيا تثقان في فرنسا، بمعنى تثقان في قدرتها على محاصرة الحركة الحفيظية، أي لا يمكن — حسب المراسلة — أن تمثل خطراً عظيماً على المصالح الأوربية. وأضافت المراسلة أن الناس في إنجلترا لا يعتقدون في وجود حركة إسلامية عنيفة بالمغرب، لأن القبائل المغربية تكره بعضها البعض، مثل ما يحدث بين المسيحيين في البلقان⁽²¹⁾.

وحول مسألة الخلافة، فقد جاء في التقرير أن السلطان العثماني يراقب الصراع بين عبد الحفيظ وأخيه، ولا يريد اتخاذ أي قرار. وأشار التقرير إلى أن السلطان يفضل عبد الحفيظ، لكنه يخاف من رد فعل الدول الموقعة على ميثاق الجزيرة، وخاصة موقف بعضها في قضية الروملي⁽²²⁾.

وعلى كل حال، فالثابت أن مولاي عبد الحفيظ تم الاعتراف به دولياً، بتأييد من ألمانيا من جهة، وبعد قبوله للشروط الفرنسية من جهة أخرى. ومن تلك الشروط استمرار التعاون العسكري، أي بقاء البعثة العسكرية الفرنسية في عملها بالمغرب. لكن علاقات هذه البعثة سرعان ما أصبحت متوترة مع مخزن عبد الحفيظ. ولما رفض قائد البعثة التعاون مع السلطان، كسر ذلك الرفض باستدعاء بعثة عسكرية عثمانية شرعت في عملها بالمغرب خلال شهر نونبر 1909⁽²³⁾.

ماهي حقيقة هذه البعثة ؟

تجدر الإشارة ابتداءً إلى أن المعلومات حول هذه البعثة لازالت غير كافية لتجلية كل الحقائق المحيطة بها. لكن تبعاً للرواية التي ترجمها Jean Deny (جان دني) عن جريدة الوقت التركية، التي نشرتها بدورها في 8 يونيو 1926، نقلاً عن أحد

(21) Archives de guerre Vincennes, 3 H 70, Londres 17 - 1 - 1908

ibid (22)

J.C. Allain, Agadir, 19, p. 209 (23)

ضباط البعثة العسكرية المشار لها، يمكننا أن نطمئن — على الأقل — لمعرفة الظروف، التي حيدت فيها تلك البعثة العسكرية الإسلامية⁽²⁴⁾.

لقد ذكر الضابط التركي، الذي لم تشر الصحيفة إلى اسمه، أن مولاي عبد الحفيظ لما تولى العرش، اتصل وزيره المقرئ⁽²⁵⁾ بالسيد عباس حلمي باشا⁽²⁶⁾ وكان صديقه وطلب منه إرسال ضباط أتراك للعمل في المغرب. وبما أن الحال قد وجد أولئك الضباط في مصر، فقد قبلوا العرض وكان مغرياً، زيادة على أن فكرة الجامعة الإسلامية كانت تدفعهم للعمل. ولما وصل هؤلاء الضباط للمغرب، التحق بهم آخرون من طرابلس الغرب. وذكر الضابط التركي أنهم شرعوا في العمل وحصلوا على نتائج سريعة في تدريبهم للجيش المغربي الذي كان متعوداً على الإشارات العسكرية التركية. كما أشار إلى حقيقة هامة وهي أنهم كونوا تنظيمًا يسمى «فتيان المغرب» على غرار «تركيا الفتاة». وذكر أن عدداً من التونسيين والجزائريين انخرطوا في ذلك التنظيم، كما أشار إلى استقرار حوالي ثلاثين عائلة تركية وبوسنية بالمغرب، وأن الضباط تدخلوا لدى الخزن فحصلوا لتلك الأسر على أراض فلاحية. ومما جاء في رواية الضابط التركي كذلك أن أعضاء البعثة أرسلوا عدة تقارير للسفيرين التركيين بمدير وباريز، طالبوا فيها بضرورة إحداث قنصلية تركية بالمغرب. وذكر أنهم لم يعرفوا ماذا فعل السفيران، لأن مطالب البعثة لم تتحقق.

ثم أشار الضابط التركي إلى أن فرنسا قلقت من تدريب الجيش المغربي فاندرت السلطان بتسريح المدربين الأتراك. لكنه لم يأبه بالإنذار في البداية مما جعل الفرنسيين يلجأون لضغوط أخرى مادية وعسكرية أجبرته على القبول في النهاية بالتخلي عن المدربين الأتراك.

هذا ما يهم البعثة العسكرية العثمانية التي جندها سلطان الجهاد لتدريب جيشه

JEAN DENY, «Instructeurs militaires Turcs du Maroc sous Moulay Hafidh», *Memorial* (24) H.Basset, 1928, pp. 221 - 227.

(25) أصبح محمد المقرئ وزيراً للخارجية سنة 1910.

(26) كان عباس حلمي باشا آخر خديو بمصر، خلف أباه توفيق باشا بين سنتي 1892 — 1914، وكان هو متزعم حركة الجامعة الإسلامية بمصر.

في إطار محاولته للنهوض بالمغرب. والملاحظ أن رواية الضباط التركي لم تشر إلى أسماء الضباط الأتراك ولا إلى مصيرهم بعد ذلك.

وقد بقيت هذه المسألة غامضة عند J. Deny، الذي انتقد فقط استعمال الرواية التركية كلمة «أجنبي» لتعيين الأوربيين بالمغرب. مشيراً إلى أن الأتراك، بدورهم كانوا أجنباً في المغرب، وأن استخدام الجريدة لذلك المصطلح الديني يبين — حسب رأيه — «بأن الأتراك كانوا يخضعون لعاطفة بدائية ودينية في حقبة أخذت فيها الاصطلاحات الدينية تتجه نحو اللائكية في تركيا».

والواقع أن Deny لم ينتبه إلى أن الإنذار الفرنسي الذي قدمه سفير فرنسا بطنجة للمخزن، والمؤرخ بـ 18 فبراير 1910، وردت فيه كلمة «أجنب» وقد عني بها السفير الفرنسي الضباط المسلمين؛ في الوقت الذي حاول فيه أن يبين للمخزن بأن «عواطف» المديرين الفرنسيين سليمة «ومخلصة». وبالرغم من أن سبب الخلاف مع السلطان كان هو تطلع البعثة العسكرية الفرنسية بقيادة مانجان (Mangin) إلى الهيمنة على أمور الجيش المغربي وفرض أوامرها على ضباطه مما أدى إلى توتر علاقتها بالمخزن؟ قال السفير الفرنسي في إنذاره: «.. وزيادة فيكون جانب المخزن يطلق سبيل جميع الأتراك الذين هم مستخدمون عنده بصفة حراسة، بحيث وجود هؤلاء الأجانب غير مناسب لما يليق بالإرسالية الحربية [الفرنسية] من الاعتبار المستحق لها رعاية لرفع خدماتها وعواطفهم الخالصة»⁽²⁷⁾ !

الواقع أن Deny لو اطلع على الإنذار، وعلى اتهام السفير الفرنسي للأتراك بأنهم أجنب في المغرب، لانتبه إلى أن الخطاب الإسلامي الذي تكلمت به الجريدة التركية سنة 1926 عن ضباط مسلمين جاءوا لمساعدة إخوانهم المسلمين سنة 1909. إن ذلك الخطاب كان أكثر مصداقية مما جاء على لسان سفير الحكومة الفرنسية، العاملة على احتلال المغرب سنة 1910.

والحقيقة أن الإنذار الفرنسي المؤرخ بـ 18 فبراير جاء بعد ثلاثة أيام فقط من تقرير بعثة السفير الفرنسي بالقسطنطينية Bompard إلى بيشون (S. Pichon)

(27) رينيو إلى عيسى بن عمر العبدى، 18 فبراير 1910. نسخة معربة.

وزير الخارجية الفرنسي⁽²⁸⁾، يصحح ويؤكد له فيه ما جاء في برقيات سابقة حول المهمة الحقيقية لمبعوث مغربي في القسطنطينية هو حماد المقرئ ابن الوزير محمد المقرئ. ومن أهداف تلك المهمة ذكر السفير الفرنسي أن حماد المقرئ قد أجرى محادثات مع وزير الحرية محمود شوكت باشا، بهدف تجنيد ضباط أتراك للعمل في الجيش المغربي⁽²⁹⁾. كما أشار التقرير إلى أن المبعوث المغربي التقى بضباط حامية العاصمة، لكن هؤلاء اشترطوا دفع تسبيقات مالية هامة. وأنه أمهلهم إلى ما بعد مراجعة أبيه للحصول على المال. وذكر السفير في نهاية تقريره أن حماد المقرئ غادر تركيا في 11 فبراير 1910، وصرح للبعض بأنه فشل في تحقيق ما جاء من أجله.

وهكذا نلاحظ أن الحكومة الفرنسية كانت تحاصر المغرب وتحول بينه وبين ما كان يتطلع إليه من تعاون مع الدولة العثمانية. كما أن هذه الأخيرة — فيما يبدو — لم تكن مستعدة للمغامرة بإعلان تأييدها لموقف السلطان مولاي عبد الحفيظ. ويظهر أن المسؤولين الأتراك كانوا يعملون على تجنب كل ما من شأنه أن يثير غضب الجانب الفرنسي وحليفه البريطاني. ولهذا لم تعترف حكومة القسطنطينية رسمياً بالبعثة العسكرية المشار إليها. كما أن المغرب بدوره لم يعترف بأنه جلب أولئك المدربين بالاتفاق مع المسؤولين الأتراك، جاء في رد وزير خارجية المغرب على الإنذار الفرنسي :

«وأما الأتراك الذين كانوا خرجوا للمحلة لما اضطرت إلى الحراة، فقد أمر كبير المحلة السعيدة بردهم ورجوعهم [إلى فاس]، لأنهم ليسوا رسميين ولا مجلوين وإنما هم من النوع المطلق الذي يرد للمغرب»⁽³⁰⁾.

ونصل الآن إلى محاولة تجلية حقيقة المدربين الأتراك، فنقول إن تجنيد تلك البعثة يدخل في إطار حركة الجامعة الإسلامية، وإن قائدها كان بالفعل ضابطاً في الجيش التركي وكان اسمه عارف طاهر، وإنه كان عضواً في جمعية إسلامية سرية تسمى

(28) Archives Dip. Nantes, Bompard à Pichon, 15 - 2 - 1910, Tanger 316

(29) نفس التقرير.

(30) عيسى بن عمر العبدى إلى رينيو 13 صفر 1328 الموافق 24 فبراير 1910.

«الاتحاد المغاربي». وهذه الجمعية هي التي تدخلت لدى سلطات تركيا لتجنيد ضباط مسلمين بهدف تنظيم مقاومة الاحتلال الأوربي لدول المغرب العربي. كما تجدر الإشارة إلى أن أولئك المدربين العسكريين المسلمين فضلوا البقاء بالمغرب لما سرحوا من الجيش المغربي، وصرحوا بأنهم يتوفرون على وسائل عيشهم. ولقد اتصل عارف طاهر بالقنصل البريطاني وطلب حمايته من السلطات الفرنسية، لكنه اضطر بعد مضايقة هذه الأخيرة له إلى الانتقال إلى إسبانيا. واستمر — فيما يبدو — كمنسق لعمل «الاتحاد المغاربي» بشمال إفريقيا، ذلك العمل الذي استمر إلى الحرب العالمية الأولى.

فمنذ تنازل مولاي عبد الحفيظ سنة 1912 إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ظل الرجل على اتصال بالأوساط الإسلامية والتركية وكذلك مع ألمانيا. وقد سعت الأطراف الثلاثة، بنشاط، إلى تحقيق مشروع إثارة المغرب كله ضد الاحتلال الفرنسي، وإعادة السلطان السابق إلى عرشه إبان الحرب. بيد أن المشروع لم ينجح.

قراءة في حياة صالح بن مصطفى، باي قسنطينة (1771 - 1792 م)

فاطمة الزهراء قشي
جامعة قسنطينة — قسنطينة

كثير من الكتاب والمؤرخين يعتبرون صالح بن مصطفى، باي قسنطينة فيما بين (1185 - 1207 هـ) (1771 - 1792 م)، رجل دولة متميزاً وقد «يعد أعظم باياتها على الإطلاق» في الفترة التركية⁽¹⁾ لأنه «بلغ مالم يبلغه من هو أكبر منه من ولاية الجزائر وولاية تونس»⁽²⁾، وفيهم من يرى أن نهاية حكمه كانت نقطة التحول نحو انحطاط الحكم العثماني في الجزائر عامة وبايلك الشرق بالتبعية⁽³⁾.

والملفت للانتباه في سيرة صالح باي هو مصيره المثير حيث خرج من الشباب بارتكابه جريمة قتل خطأ في حق أحد أترابه بأزمير مما اضطره إلى الهجرة وهو لم يتعد السادسة عشر. وانتهى به الأمر خنقا بعد عزله من باوية قسنطينة، وبعد حياة زاخرة أنجز فيها الكثير من أحلامه وبرز خلالها كرجل دولة فذ، جمع بين الصلابة في المواقف والقساوة في التعامل والبذل والرعاية لشؤون الدولة وحاجات الرعية. وقد تفوق صالح باي في الإدارة والتسيير. وبإجماع كل الملاحظين كانت

(1) E. Vayssettes, «Constantine sous la domination turque de 1647 à 1792» in *Recueil des notes et mémoires de la société archéologique de Cne*, (RSAC), 1868, pp. 255 - 392.

(2) أحمد بن المبارك، تاريخ قسنطينة، تحقيق بونار رابح، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.

(3) ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر — العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

حياته حافله بالإسهامات البارزة التي اكتسبتها روح التجديد والرعاية الدؤوبة للشؤون العامة.

إلا أن الغريب في الأمر، أن هذا الرجل الفذ والأمير الشهم الذي سعى إلى تعويض أهل صاحبه المقتول خطأً بدية أرسلها لهم قدرت بستة عشر ألف فرنك⁽⁴⁾، والذي جمع المحبين له وظهر له الخصوم والأعداء، لم يحظ من طرف معاصريه بالاهتمام الكافي، مما جعل الروايات حول نهايته المأساوية متضاربة، وكثير من الغموض يكتنف جوانب عديدة من حياته العامة والخاصة على حد سواء. وقد لاحظ فايست (E. Vayssettes) هذا النقص عندما أقدم على دراسة تاريخ «قسنطينة تحت الهيمنة التركية» بعد منتصف القرن الماضي (19 م)⁽⁵⁾.

أما الآن، فلا زال صالح باي محل تقدير وإعجاب الدارسين لكثرة إنجازاته من جهة وربما لأن الذاكرة الشعبية المحلية انتقت محاسن أعماله وخلدتها في رثاء «قالوا العرب قالوا».

ولازال القسنطينيون يترنمون بكلماتها وألحانها إلى الآن. إنها قصيدة :
قالوا العرب قالوا ما نعطي صالح ولا ماله
قالوا العرب هيات ما تعطوا صالح باي البايات
إلا أن الدراسات المخصصة له ضئيلة من حيث العدد ولا تجيب عن كل تساؤلات الباحثين.

وإن كنت اليوم أريد المساهمة في تعميق المعرفة حول صالح باي والكشف عن وثائق لم تدرس بعد. ولأول مرة يمكن لنا أن نعرف بالأدلة طبيعة الأوقاف والمجال القضائي التي وجدت به ومدى تأثير سياسة صالح باي العمرانية على نسيج المدينة، فاخترنا في هذه المداخلة أن نركز على الأوقاف الأهلية أي تلك التي حبسها على نفسه فأولاده من بعده وكيف تعامل مع هذه الأملاك ومع أولاده بل مع بناته حيث حاول صالح باي بعد أقل من عشر سنوات من تاريخ بعض

M.A. Cherbonneau, «Inscriptions arabes de la province de Constantine», in *Annuaire Archéologique de Constantine*, 1856 - 57, p. 116. (4)

E. Vayssettes, *op.cit* (5)

الأحباس التراجع عنها بمحاولة إخراج البنات. لماذا ؟ لماذا يتراجع أب عن وقف سجله بنفسه وهو في الحالة الجائزة شرعا من الصحة. ولماذا صالح باي بالذات. لم تكن الأملاك تعوزه ولم يتزايد عنده الذكور ؟ للأسف ليس هناك في العقود ما يدلنا ولو لفرضية واحدة... وعليه سنحاول الاجابة على متى بدأ التحول، وكيف كان موقف المتضررات من هذا التراجع... وكذا رأي من له الحكم الشرعي...

لنبداً من البداية حتى يتسنى لنا معرفة بعض المعطيات التي تفيد في توضيح الرؤية أو في بروز التساؤلات نتيجة للطروحات المختلفة.

صورة صالح باي عند مؤرخي القرن التاسع عشر

من هو صالح باي ؟ وكيف عرفه كل من محمد الصالح العنتري وأحمد بن المبارك بن العطار، وهما كاتبان من قسنطينة، قام كل منهما بدراسة تاريخ قسنطينة. نشرتا بعد الاحتلال الفرنسي للمدينة.

ان محمد الصالح بن العنتري أو صالح بن العنتري هو ابن محمد بن العنتري الذي كان يعمل خوجة لدى الحاج أحمد باي، وأمر بقتله عام 1837، وفي 1843 عين صالح ككاتب مصلحة الشؤون العربية بالمكتب العربي... «ويبدو أن سعة ثقافته واطلاعه من جهة، وحقده على الحاج أحمد باي قاتل أبيه من جهة أخرى، من ضمن أسباب ترشيحه واختياره لذلك المنصب وتلك الوظيفة»⁽⁶⁾ وقد قام العنتري بإنجاز هذا العمل بتكليف من الضابط بواسني (Le capitaine Boissenet) الذي وضع له المنهج والخطة. فأنتهى من العمل سنة 1846⁽⁷⁾، وقد سمّاه «فريدة منيسة في حال دخول الترك بلدة قسنطينة واستيلائهم على أوطانها» أو

(6) يحيى بوعزيز، تاريخ قسنطينة، مؤلفه ابن العنتري، محمد الصالح، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 4.

(7) C. Saint - Calbre, «Constantine et quelques auteurs arabes». in *Revue Africaine* (RA), 1913, pp. 70 - 95.

Dournon, «Constantine sous les Turcs d'après Salah El Antari,» in *RSAC*, 1928 - 29, pp. 61 - 178.

L. Feraud, «Province de Constantine : les anciens établissements religieux musulmans de Constantine», in *RA.*, 1868.

«تاريخ قسنطينة» ويتضح من العنوان الاتجاه المعادي للأتراك وتركيزه على هذه الفترة بالذات. ولسنا بصدد دراسة كتاب العنتري بقدر مانريد معرفة كيف أرخ لحكم صالح باي ؟

نكتفي في موقف العنتري ببعض الملاحظات حول ما ورد في الفقرة التي أفرد لها لصالح باي. وحسب الدكتور يحيى بو عزيز الذي راجع المخطوط ونشره فإن النسخ أخطأ، فترك القسم الأخير من سيرة الباي أحمد القلي والقسم الأول من سيرة صالح باي. ولذلك نقف عند بعض الأوصاف التي استعملها، ولقصر النص نورده كاملا ونضع سطرا تحت مايمكن أن يشكل رأي الكاتب في صالح باي. ولنقف عند التقييم الإجمالي لحكم صالح باي، والذي يبدو إيجابيا وفيه نوع من الإعجاب. لكن العنتري يسجل قلب صالح باي في عبارته «ولما قرب أجله وحانت وفاته تبدلت سيرته وانعكست حقيقته، وصار يظلم ناس الزاوية حتى أفضى به ذلك إلى الهلاك والهاوية» ولم يورد صالح العنتري أي سبب لهذا التحول. والمثير فعلا، هو أن هذه العبارات تأخذ صبغة حادة عندما ترد في تقرير (مخطوط) حول تاريخ بعض العائلات القسنطينية، يتناول فيها عائلات قدماء البايات، عائلات الأعيان (داخل قسنطينة خاصة وخارجها)⁽⁸⁾.

صاحب التقرير مجهول، لكن يمكننا التعرف على تاريخه وهو بعد صدور «تاريخ مختصر لبايات قسنطينة». فصاحب التقرير يذكر عائلة العنتري من بين أعيان قسنطينة، وإن «صالحا هو كاتب حاليا بإدارة الشؤون العربية، انه شاب مخلص وجد ذكي وهو مؤلف لمختصر تاريخ بايات قسنطينة» وهذا نص ماورد في «الفريدة المنسية...» ما لم يسقطه النسخ :

«صالح باي 1771 — 1792 م.

وأقن بنيانها، فكان فيها منفعة للعباد ومصلحة، وحصنا للبلاد وأسس المساجد للديانات، وأجرى للضعفاء والقليلين الصدقات فبذلك كانت أحواله في غاية الاستقامة والرعية طائعة إليه ومنقادة. وقد أعطاه الله من صلبه كثيرا من الأولاد وملك الأملاك في كل البلاد، وعم الخير كل العباد. وكان صالح باي المذكور

(8) Anonyme, «Notes sur l'histoire de quelques familles de Cne CNEH» (aimablement communiqué par Mr M.TOUILLI, alors directeur du Centre National des Etudes Historiques).

يخرج إلى الوطن يخلص مطالبه بالتمام في مدة قليلة من الأيام. وهو الذي أسس مرسى سكيكدة وشهرها وصار كل الأجناس يأخذون الوسق منها. وقد انجرت له من تلك المرسى فوائد عديدة وذخائر نفيسة وتمهدت كل الأوطان في عصره، ونال من الخيرات ما لم يناله (كذا) واحد من البايات قبله ومن بعده وداس كل الأوطان العامرة والفقراء وكان وصل إلى تقرت إقصاء (كذا) وطن الصحراء لم يصلوا إليها البايات السابقين (كذا) ولا أدركوها المتأخرين (كذا) إلا صالح باي وصلها وأقام عليها سبعين يوما حتى طوعها. وتحصل بيده الفوائد الكثيرة منها ورجع إلى قسنطينة من بعد اغتنامه بذلك الغنيمة، وعاش في زمانه عيشة محضية وأحواله سديدة مرضية. ولما قرب أجله وحانت وفاته تبدلت سيرته وانعكست حقيقته وصار يظلم ناس الزاوية حتى أفضى به ذلك إلى الهلاك والهاوية. هذا الوقت جاء الخبر من الجزائر بموت الباشا الذي كان رجع صالح باي، ورجع البايات الذي قبله، وتولى باشا آخر فما كان من أيام قلائل إلا وقد أمر بعزل صالح باي وانتقاله إلى الجزائر بأولاده وأهله، ورجع باي آخر وبعثه من الجزائر».

وقد جاء في هذه المذكرة، نبذة موجزة عن حياة صالح باي، وأصله التركي والمناصب التي تقلب فيها قبل أن يصل إلى رأس بايلك الشرق ويعمل فيه على تعميم العدالة والسلم والاهتمام بشؤون الرعية، الخاضعين قبله إلى جشع الأعوان الأتراك (كذا)، وكأنه ليس بتركي آت من أزمير... ثم أشاد بمنجزاته العمرانية وبسطة نفوذه على القبائل النائية...

و«صالح الذي كان بهذا الانصاف وبهذا العدل من قبل، تغيرت فجأة سيرته وأضحى فظيعة... مع كل رعاياه بظلمهم دون هوادة، وسلب حتى الذين سبق له أن عمل على إثرائهم».

ان مثل هذا الحكم القاطع الذي لم يعتمد على معطيات كفيلة بتفسير الموقف، هو الذي شجعني على اقتحام هذا الموضوع.

أما الشيخ الحاج أحمد بن المبارك بن العطار الميلي القسنطيني الذي تصدر للافتاء ثم اشتغل بالتدريس في مدرسة سيدي الكتاني (أو المدرسة الصالحية التي أحدث بنيانها صالح باي وسيأتي ذكرها) بعد 1850، كان عضوا بالمجلس الشرعي، فقد

ألف «كتاب تاريخ قسنطينة» وتحدث فيه بإيجاز عن ماضي المدينة قبل الاسلام، فبعض الموضوعات عبر القرون، ولا يذكر تاريخ البايات بالتفصيل، بل اكتفى ببعضهم ومنهم صالح باي⁽⁹⁾.

وقد أفرد له ست صفحات صغيرة الحجم، خصص النصف لسرد حوادث نهايته وخلافه مع أوامر الباشا...

ولم يخصص له عنوانا مستقلا، إنما جاء الحديث عنه في سياق ذكر وفاة أحمد القلي سنة خمسة وثمانين ومائة وألف (1771 — 1772 م) «مات أحمد باي وتولى مكانه خليفته صالح باي، وحسنت أيامه وبلغ ما لم يبلغه من هو أكبر منه من ولاية الجزائر وولاية تونس وجمع ما لا يجمعه غيره، وبنى جامع سيدي الكتاني. ودياره بالشارع وغرس البساتين المعتبرة، وكانت له اليد العليا على صاحب تونس وغيره، وبنى القنطرة، جلب لها المهندسين من بلد النصارى وأنفق عليها أموالا عظيمة، وعمر الوطن وسعدت الناس في دولته، ودام نحو اثنين وعشرين سنة (22 سنة) واخباره مشهورة وصدقاته ماثورة»، وكان حسين ولد اعجشي حسنى بوحنك بداره⁽¹⁰⁾ ينتقل هنا إلى بداية المشاكل التي تسبب فيها صالح باي، حتى اضطر حسين، وقد كان مقربا إليه، إلى الفرار إلى الجزائر... ثم يورد الشيخ المبارك الأسباب المباشرة لعزل صالح باي بعد وفاة محمد عثمان باشا صاحب نعمته، عام 1791 م. وقدم رواية للاحداث الأخيرة قبل موته دون أن يعلق..

وللقراءة الأولى فإن الشيخ المبارك يحتفظ في النهاية بصورة إيجابية لحكم صالح باي ولا أدل على ذلك من هذه الأوصاف الدالة على العمران والسعادة والاهتمام بالرعايا وجلب الماء وبناء المساجد.

ويعطي تفاصيل أخرى عن أهمية التجارة غير موانئ الساحل كبحاية وسطورة ودورها في المضايقات التي عرفها صالح باي وتسببت في موته.

لم يذكر المبارك ذرية صالح باي، في حين جاءت عابرة ودون توظيف عند

(9) أحمد بن المبارك، كتاب تاريخ قسنطينة، تحقيق، عبد القادر نورالدين، الجزائر، 1952.

Dournon. «Kitab Tarikh Qosantina par El Hadj El Mobarek», in RA., 1913, pp. 256 - 305.

(10) أحمد بن المبارك، نفس المرجع، ص 69 — 75.

العنتري : «وقد أعطاه الله من صلبه كثيرا من الأولاد...» ربما جاءت هنا بغرض القافية والسجع مع «وملك الأملاك في كل البلاد، وعم الخير كل العباد».. وسنعود لذريته في حينها.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن العنتري والمبارك قد اسهبا في تناول عهد صالح باي، وقد أهملهما الاثنان مولد وشباب صالح باي، وكيف وصل إلى السلطة.

صورة صالح باي في الدراسات الفرنسية الاستشراقية للقرن 19

تشكل هيئة المجلة الافريقية «وديان الملاحظات والمذكرات لأعمال الجمعية الأثرية بقسنطينة» مدرسة تاريخية بمعنى أنها عملت على البحث والتنقيب في تاريخ الجزائر بمنظور يخدم ويساعد على تثبيت الاستعمار بها وتبرير ما يقوم به الجيش الاستعماري من كسر وتغيير ليس في المنشآت والبنيات فحسب، بل وحتى في المفاهيم والتراث.

إن كتابات «الجمعية الأثرية» التي لم تحظ بدراسات نقدية مركزة تكتسي شيئا من الأهمية، خاصة بعد اندثار أو غياب أصل الوثائق التي اعتمدت للقيام بهذه الدراسات، وروج لها في شكل مذكرات ومقالات وغيرها⁽¹¹⁾.

وفي شأن صالح باي يمكن الاعتماد على فايست (E. Vayssettes) الذي وظف الأعمال المتوفرة لديه ومنها أعمال شربونو (M.A. Cherbonneau) في استقراء «الكتابات العربية بمقاطعة قسنطينة»⁽¹²⁾ أو إسهامات لوي فيرو (L. Feraud)، مترجم لدى الجيش⁽¹³⁾ «وقد بذل فايست جهودا مشكورة في استقراء الكتب والمخطوطات والرسائل والاختام وغيرها.. وتمكن من جمع روايات كثيرة وقارنها ببعضها البعض ووضع دراسة لا بأس بها لهذه الفترة»⁽¹⁴⁾.

(11) James Malarkey, «The dramatic structure of scientific discovery», in *Colonial Algeria* : «critique of the Journal of the Société archéologique de Constantine (1853 - 1876)», in *Connaissances du Maghreb : Sciences sociales et colonisation*. CRESM / CNRS, 1984.

M.A. Cherbonneau, *op.cit.* (12)

L. Feraud, «Epoque de l'établissement des Turcs à Constantine» in *RA.*, 1866, p. 179... (13)

(14) يحيى بوعزيز، نفس المرجع، ص 6.

وفايست الذي يلاحظ في البداية أن «ذكرى صالح باي لازالت قوية عالقة بأذهان الأهالي وهو بلا منازع أعظم الحكام الذين تعاقبوا أثناء الفترة التركية على رأس إدارة بايلك الشرق، كرجل حرب كان له منافسون».

«إما كإداري، فلم يضاهه أحد، وفي هذا الميدان بالذات أثبت تفوقه الحقيقي على وقته وزمانه وعلى السكان الذين كانوا تحت سلطته».

«لم يترك لنا أي كاتب أهلي تاريخاً شاملاً عنه..» وبعبارات الإعجاب هذه، بدأ فايست سيرة صالح باي. ثم يعود إلى مولده بأزمير ويذكر تاريخ 1755 «اعتماداً على شربونو»، لكن المقارنة بين الاثنين تبين الخطأ المطبعي أو السهو من فايست، والتاريخ المقترح من طرف شربونو لميلاد صالح ابن مصطفى هو 1725 م وفي السادسة عشر يهاجر في اتجاه الجزائر حيث يستقر ويشغل بإحدى مقاهي الجيش، فتكون الفرصة للانخراط في الميليشيا التركية، حيث يبرز بسرعة بشجاعته ومهارته...

يخرج مع الحامية التركية إلى قسنطينة ويشارك في الحملة ضد تونس التي قادها الباي حسين زرق عينه ويتقرب من أحمد القلي... الذي عينه قائداً على قبيلة الحراكته بعد 1756 عندما وصل هو إلى رأس بايلك قسنطينة وزوجه ابنته ثم ارتقى إلى منصب الخليفة في سنة 1765 م، وقبل وفاة أحمد القلي، كان قد أوصى لصالح باي بخلافته أمام باشا الجزائر. وتم له ذلك.

ويواصل فايست رواية مشوار صالح باي معتمداً على مختلف الروايات والمصادر وموظفاً ما لم يكن بيد من سبقه من الباحثين. (أي قبل 1868).

وقد لاحظ أن «الاصلاحات التي أدخلها هذا الأمير في إدارته وخاصة في التعليم الابتدائي رغم أنها بوحى من حب الخير والصالح العام، كانت ستمس ببعض المصالح الفردية» ومنها مصالح المرابطين والأولياء...⁽¹⁵⁾.

هذا وقد أشاد أحدهم بأهمية الأمر الذي أعطاه صالح باي من أجل جرد كل الأملاك الوقف وتسجيلها في عدة نسخ وتسجيل عقود الأحباس الخيرية منها والأهلية، وذلك بغرض رعاية أموال المسلمين والقيام بشؤون الرعية.

E. Vayssettes, *op.cit* (15)

إجمالاً تبقى صورة صالح باي إيجابية لدى الكتاب الفرنسيين في القرن التاسع عشر، وقد يرجع هذا لقيمة المنجزات العمرانية ولما تركه من أثر في سجلات الأوقاف مما قلل وأضعف من صورة «التركي السفاك»، لعله اكتسب أوسمته بحمايته لمؤسسة الأوقاف ولأنه بعيد عن الفترة التي جاءت فيها الدراسة ولأنه توفي قبل أن تبدأ المشاكل بين الجزائر وفرنسا. فإن أحمد باي مثلاً آخر بايات قسنطينة الذي لا يصور إلاّ وهو قاس، غليظ، ظالم... مع رعيته مما يفسر في نظرهم توجه بعض أعوانه لملاقاة الفرنسيين، ولأن صالح باي بقي الأسطورة التي تجمع بين الحقيقة والخيال.

فيما تتمثل الأسطورة ؟ وماهو موقف الباحثين الجزائريين حالياً من تاريخ صالح باي ؟

اهتم مولود قايد بتاريخ الجزائر عموماً وخصص «للجزائر تحت الأتراك» كتاباً وأفرد دراسة لبايات قسنطينة، حوصل فيها نتائج البحوث السابقة عن طريق المقارنة والتحقيق⁽¹⁶⁾.

لا يرجع مولود قايد إلى ميلاد صالح باي بل ينطلق من صداقته لأحمد القلي الذي يكبره سناً ورتبة والذي جعل منه عوناً وارتقى به إلى رأس البيلك من بعده. إنه يعرض لمختلف مناصبه ويشرح بعض علاقاته العائلية واتصالاته بعائلة قانة بن سليمان مثلاً والذي حاول أحمد القلي أن يجعل من بينهم «شيخ العرب» بيسكرة وواصل صالح باي المحاولة لكن بصعوبة حيث يستمر الخلاف بين سلاطين توغورت أمراء الصحراء من عائلة بني جلاب وعائلة بن قانة. وبشرحه لعلاقات المصاهرة يعرفنا بأن زوجة صالح باي الأولى هي بنت أحمد القلي كما هو معلوم من زوجته الثانية بنت المقراني وله ابنة واحدة منها وتزوج ثانية من عائلة قسنطينية ؟ وكان له منها ولدان محمد وحسين... ولا يعطي مولود قايد المصدر الذي استقى منه هذه المعلومات خاصة تلك التي تذكر أولاده حيث صادفنا في عقود الأحباس ما يفندوها.

Mouloud Gaid, *L'Algérie sous les Turcs*, S.N.E. Tunis 1973. Chronique des beys de (16) Constantine, OPU, Alger, sd.

حاول مولود قايد الإمام بالموضوع دون التوقف عند «التحول المفاجيء» في مواقف صالح باي بل ركز على نشاطاته الدبلوماسية والعسكرية الهادفة لإخضاع قبائل الجنوب والمؤامرات التي لجأ إليها لتفريق بني جلاب أولاد بن عاشور وإخماد حماس بايات تونس بما فرض عليهم من شروط واثاثات، كما علق مولود قايد على الخلاف القائم بين صالح باي وخزنة دار الإمارة الذي لقي حتفه إثر تعامله مع الأجانب في ميناء سكيكدة مخالفا لأوامر الباشا ويؤكد الشريف الزهار، نقيب السادة الاشراف في الجزائر في مذكراته على حسن نية صالح باي الذي خدعه الخزندار، ونظرا للمصاهرة التي تربط بين حسن باشا والخزندار فإن بنت القليل طلبت من زوجها عندما تولى منصب الباشا سنة 1791 م. أن ينتقم لأبيها وكانت هذه التولية إيذانا بالمصائب والمصاعب على صالح باي⁽¹⁷⁾.

وينبه مولود قايد إلى اختلاف الروايات حول الأحداث الأخيرة التي سبقت مقتل صالح باي ويرجع سبب الاختلاف إلى مصدر الرواية، فمنهم من يروي عن سي مصطفى بن جلول قاضي الحنفية بقسنطينة ان صالح باي يكون قد أوقف واعتقل من طرف قايد النوبة عندها حضر الشواش لقتله بينما يرى شيربونو أن صالح باي شارك في مشادات ضد الباي الجديد ولم يقبل الاستسلام للشواش إلا بشرط أن يخرج تحت حماية شيخ الإسلام سي عبد الرحمان الفقون. ولكن عند خروجه أوقف وجر إلى رحبة البلد مقابل دار الباي وتم خنقه هناك⁽¹⁸⁾. وقد خصص له مولود قايد عشر صفحات من مجموع 117 صفحة وله نفس حظ الحاج أحمد باي (1826 — 1837).

وتأتي مساهمة الأستاذ ناصر الدين سعيدوني بدراسة وافية تناول فيها موضوع : «صالح باي ومكانته في تاريخ قسنطينة» (1185 — 1207 هـ / 1771 — 1792 م)⁽¹⁹⁾. فبعد عرض وجيز عرف فيه بمولد صالح باي بأزمير سنة

(17) أحمد الشريف الزهار، مذكرات، تحقيق المدني، توفيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980. ط 2،

ناصر الدين سعيدوني، ثلاث مقالات، صالح باي ومكانته... ص ص 59 — 80، نهاية صالح باي ص 347 — 355.

(18) في نفس المرجع وصف مدينة قسنطينة، ص 307 — 313.

(19) M. Gaid, *Chronique des beys*, p. 47

1725 م إلى أن ارتقى إلى منصب الباي إثر موت صهره أحمد القلي في صيف 1185 هـ أي 1771 م وهنا يلاحظ سعيدوني «تبدأ صفحة جديدة في حياة صالح باي مليئة بالآثر والأعمال العظيمة، التي سوف نتطرق إلى بعضها قبل محاولة تقييم أعمال صالح باي وإبراز مكانته في تاريخ قسنطينة». ثم يصنف أعماله إلى عدة مجالات منها الحرية والآثر العمرانية والتنظيمات الاقتصادية والإدارية وفي الأخير الإصلاحات الاجتماعية والخدمات الثقافية وفي باب التقويم يرفض سعيدوني أن يعتبر خلاف صالح باي مع الخزنदार هو سبب هلاكه وراح يبحث عن «أسباب أخرى أعم وأشمل قد تكون السبب الحقيقي في القضاء على صالح باي» وقد أجملها في النقاط التالية :

- (1) كثرة أعداء ومنافسي صالح باي من الأتراك.
 - (2) تحول طائفة الحضر عن تأييد صالح باي.
 - (3) عداة أهل الأرياف لصالح باي.
 - (4) نفور رجال الدين من أسلوب صالح باي في الحكم.
 - (5) تأمر الاحتكارات اليهودية على صالح باي.
 - (6) تغير نظام الحكم التركي بالجزائر وما يحمله من تحولات في مناصب الدولة.
- ويخلص سعيدوني إلى جملة من النتائج العامة والخاصة أشاد فيها بخصال صالح باي الحميدة، بل وتعاطف معه في كثير من المواقف ويعطي رأيه في قضية وردت عرضا في بعض الدراسات والمتمثلة فيما إذا كان عصيان صالح باي عند عزله وقتل الباي الذي عين خليفة له ضربا من ضروب الاستقلالية فيرى أن صالح باي لم يكن طموحا إلى حد التخطيط للاستقلال بدليل انه عندما عارض قرار العزل لم يحاول بالمرّة الاستجارة بباي تونس والالتجاء إلى الدولة العثمانية والتعامل مباشرة مع الشركات الفرنسية العاملة أو مجارة اليهود ومحاولة تقوية صفه بديوان الجزائر واكتساب عطف الأوجاق : «ولنأى في معاملة الداى له إهانة شخصية لم يجد وسيلة للمرور عليها سوى إظهار العصيان لهذا القرار».

وبهذا يكون المقال هو أعمق ما قدم حول شخصية صالح باي وإنجازاته وما محاولتنا اليوم سوى الإضافة في مجال طالما درس من خلال الوثائق الفرنسية التي استقت بدورها من سجلات صالح باي للأوقاف، وسنحاول توظيف عقود

الأحباس التي عثرنا عليها في قراءة لسيرته الخاصة والعامة وبالأمثلة يمكن تحديد مواقفه المجسدة في معاملات البيع والشراء والمعاوضة وتجاه مؤسسة الأوقاف بصفة عامة.

صالح باي ومؤسسة الأوقاف

بعد خمس سنوات من الحكم وبعد أن أتم بناء المدرسة المحاذية لضريح سيدي الكتاني «والمسجد الأعظم بحومة سوق الجمعة» عمل صالح باي على تنظيم الأوقاف ورعايتها وذلك بتسجيل كل الأملاك الموقوفة على المؤسسات الدينية والتعليمية ورقابة القائمين عليها خاصة أن إدارة هذه الأملاك قد تدهورت بشكل أصبحت المساجد مهددة بالخراب والضياع وإليكم نص الوثيقة التي خلدت شخصية صالح باي بين الذين برعوا في إدارة شؤون الدولة وفاقوا زمانهم ومعاصريهم.

TEXTE

النص

الحمد لله ولما وقع التقصير من وكلاء مساجد قسنطينة ولم يكن لهم اعتناء بشأن الأوقاف وفرطوا في ذلك غاية التفريط وضاع الكثير منها بقبلتهم عنها وعدم اعتنائهم بشأنها ولم يبحثوا على ذلك وتعطل البعض من المساجد بضياع أوقافها التي مبنى عمارة الوقف عليها وصار البعض منها بسبب ذلك مربطاً للدواب والبعض غُلفت عليه الأبواب وآل أمره إلى الخراب وبلغ أمر ذلك لحضرة المعظم الأسعد المنصور المويرذي الآراء السديد وحسن الرأي سيدنا صالح باي أيده الله تعالى وأبقى وجوده وأدام خيراته وجوده فألهمه الله إلى إحياء ما اندرس من المساجد والأوقاف وترجمه بكليته أعزه الله تعالى إلى الكشف عن ذلك وأراد (1) بل بأربع 4 أن يثبت ذلك بثلاث 3 سجلات متماثلة تحفظها ويومن بذلك من التبديل والتغيير عليها أمر حينئذ قضاته والمفتيين أن يبحثوا على أوقاف 3 بل بأربع سجلات المساجد وعلى المساجد التي دثرت ويثبتوا ذلك بثلاث سجلات 3 متماثلة فامثلوا أمره وبلغوا جهدهم في البحث عن أوقاف المساجد وعن المساجد التي دثرت واطلعوا على سجلات المساجد وأثبتوا بعد الكشف عن ذلك أوقاف مساجد بلد قسنطينة بهذا السجل وبسجلين 2 آخرين مماثلين له لفظاً ومعنى أحد السجلات عند صاحب بيت المال والثاني عند شيخ البلد والثالث عند قاضي الحنفية والرابع عند قاضي المالكية

فمن علم ذلك وتحققه وعلم أن الطابع المرتسم بطرته أعلاه هو طابع
المعظم الأرفع سيدنا صالح باي أدام الله أوقاته وبارك فيه فبربه وبمضمنه
شهادته هنا وذلك أواسط شهر ربيع الأول المنور بمولده ﷺ عام تسعين
ومائة وألف ومن تمامه أن سيدنا صالح باي أيده الله على أن المعاوضة
لا تقع في أوقاف المساجد أصلا لا بالقليل ولا بالكثير وأن وكلاء
المساجد يحاسبون على أوقاف المساجد من البسة أشهر إلى الستة أشهر
وأن الفاضل من أوقاف المساجد أي من غلتها يتفقده العلماء المنعقد بهم
المجلس العلمي وصاحب بيت المال في كل سنة ومن كثرت غلة أوقافه
من المساجد يشترى له بما فضل عن حاجة الأوقاف عقارا يصير من
جملة الأوقاف صبح ذلك.

Paraphes et signatures : محمد بن الموهوب
أحمد بن جلول

وللعلم فإن بربروجر الذي نشر هذه الوثيقة «بالجملة الإفريقية» ضمن أعمال
«الجمعية التاريخية الجزائرية» كان يحث الباحثين على تكريس جهودهم لدراسة
المؤسسات الدينية في قسنطينة على غرار ماتم حول مؤسسات الجزائر ومؤسسات
تلمسان خاصة وإن المدينة كانت تعرف تغيرات عمرانية عميقة ستفقدنا نسيجها
الحالي من جراء الطرقات التي شقت ولا زالت تشق وسط المدينة وأشار بربروجر
إلى أن هذا السجل يضم قائمة مفصلة بكل جوامع الخطية والمساجد وقاعات
الصلاة والزوايا... مع ذكر الأوقاف التابعة لها كما توجد سجلات أصغر حجما
خاصة بكل مسجد بها المداخل والمصاريف المقررة وكذا عدد الموظفين ورواتبهم
وهذه السجلات كلها كانت محفوظة بمصلحة «الدومين» (Domaine) لكن اختفاء
هذه السجلات جعل هذا المقال هو المصدر الوحيد والدليل الذي يعتمد عليه
في الإشادة بأعمال صالح باي في تنظيم الأوقاف. وقد حاول الباحثون الحصول
عليها بالاستفسار والسؤال في المصالح المعنية من «أرشيف ودومين» ولدى العائلات
التي كان بيدها الحل والعقد⁽²⁰⁾. وباختصار لازال البحث متواصلا رغم
حصولنا على هذا الجزء من إحدى السجلات بفضل مجهودات الأستاذ المحامي

Q. Tengour, «Questions autour des habous, des Medersas et des Ulémas», in cahier, n° 5, (20)
GREMAMO, 1985, p. 19 - 31, Table ronde autour des problèmes urbains Maghrébins.

بن الطرشة الذي صور سبعين صفحة بها ستون عقدا تنحصر فيما بين 1188 إلى 1206 أي من تاريخ بناء المدرسة إلى آخر سنة حكم صالح باي.

وهذه الوثائق المرقمة من واحد إلى 75 والتي تحمل عنوان «سجل صالح باي للأوقاف» توجد الآن بأرشفيف ولاية قسنطينة وهي نسخ مصورة عن الأصل أما الترقيم فهو محاولة من الأستاذ ابن الطرشة وتنقص بعض الصفحات الداخلية وهذه الوثائق كلها في شكل عقود شرعية مخطوطة بخط مغربي واضح جلها عقود تحبيس وبعضها بيع وابتياح ومعاوضات سبقت عملية التحبيس وبالتالي فهي تخضع لنفس الصيغة على الشكل التالي :

الحمد لله بعد أن استقر على ملك فلان...

الحمد لله هذه نسخة رسم نقلت هنا للحاجة... (انظر الملحق رقم 1) سنة تسجيل العقد مكتوبة بخط عريض بارز وعلى عرض الصفحة وبالأحرف وفي أعلى الورقة التي تحمل العقد طابع «من له الحكم الشرعي» أي القاضي الحنفي وهو في تلك الفترة العالم الفقيه شعبان بن عبد الجليل وخاتم «الأجل الأرفع... سيدنا صالح باي» ويشهد على صحة العقد عدلان من المحكمة الشرعية بتوقيعها أسفل الصفحة، وإن كانت مميزة فالتوقيعات لم تكن دائما واضحة ومقروءة.

إن هذه العقود غنية بالمعلومات التي تفيد الناحية الاجتماعية والعمرانية للمدينة وكذا استرجاع أعلام الأماكن التي ضاعت أو حُرفت أو بُدلت عدة مرات. إنها تسمح بدراسة مدى توسع إنجازات صالح باي والاحياء التي تركزت فيها جهوده العمرانية. لكن القراءة الأولى لا تسمح إلا ببعض الملاحظات الشكلية في حين تحتاج هذه المعطيات إلى مقارنة وتحقيق مع مصادر أخرى قبل توظيفها في دراسة للملكية أو للمعاملات التجارية منها والعقارية.

بعد دراسة متأنية لهذه الوثائق بغرض تصنيفها أولا، قصد تحليلها، ارتأينا ترتيبها حسب التسلسل الزمني قدر المستطاع واعترضتنا مشكلة بسيطة وهي الإضافات التي تثقل بعض العقود في نفس الصفحة على الهوامش والتي ترجع لتاريخ متأخر عن تاريخ صدور العقد الأول. وقد شملت هذه الوثائق فترة ما بين 1188 هـ — 1206 هـ إذا استثنينا رسما واحدا يحمل تاريخ 1235 هـ

(وستعامل بالتقويم الهجري حتى لا نثقل النص علما ان حكم صالح باي كان من 1185 إلى محرم 1207 هـ (1771 - أكتوبر 1792).

أما تصنيفها من حيث المضمون فهي تتوزع كما يلي :

- * أوقاف خيرية حبسها صالح باي على المسجد والمدرسة 16 عقدا
- * أوقاف أهلية حبسها صالح باي على نفسه ثم من بعده على ذريته 12 عقدا
- * أوقاف خيرية حبسها بعض أعيان المدينة 04 عقدا
- * أوقاف أهلية لبعض أعيان قسنطينة 12 عقدا
- * معاوضات سبقت التحجيس 04 عقدا
- * مبيعات سبقت التحجيس 02 عقدا

* عقود خاصة بأوقاف حبسها صالح باي على بنته آمنة ومحاولة

التراجع عنها ورأي المحكمة فيها 10 عقدا

وشملت هذه الأوقاف أراضي عديدة لكن مساحتها غير محددة، دور وفنادق (بلغ عدد بيوت أحدها 77 بيتا) وحوانيت وإسطبلات وجنائن، ورحى وطاحونة وحمام وكتب... جلها على الجامع والمدرسة ولم يكن حظ الحرمين الشريفين إلا قليلا.

ولا يسعنا في هذه المداخلة إلا أن نحصر اهتمامنا في جانب واحد وهو الحياة الخاصة لصالح باي من خلال الأوقاف الأهلية التي هي بين أيدينا. ماهي أهمية الأحباس الأهلية مقارنة مع تلك التي وهبها للمؤسسات ذات المنفعة العامة. وماهي الجوانب التي تزيد وضوحا وتلك التي تبقى على تساؤلات... لأنه كما لاحظنا لازلنا نجهل الكثير عن صالح باي ومن بينها عدد أولاده وتوزيعهم على الزوجتين الأولى والثانية، إسم عائلة الزوجة الثانية، أعمار الأولاد، من صاهر صالح باي وكانت له خمس بنات ؟

إذا كانت قضايا بديهة مثل هذه، معلومة من العام والخاص لم تدون بدقة، فكيف لنا أن نفهم لماذا تراجع صالح باي عن أوقاف وهبها مدة حياته ؟ وكيف تنال ابنته آمنة تثبيت عقود الحبس المستفيدة منها في المحكمة الشرعية بقسنطينة برئاسة القاضي سي شعبان بن عبد الجليل ؟ وكيف لم يسجل أي اعتراض مبدئي

على تراجعه عن وقف خيرى كان موجه لصالح «الجامع الأعظم» وحوله لصالح عالم العلامة السيد مبارك الصايفي... ؟

سنعرض إذن لمواقف صالح باي من الأحباس — حسب هذه العينة — وتطورها مع الزمن مع تقديم الملاحظات والاستنتاجات وبعض الفرضيات التي تحتاج إلى تحليل أعمق وتحقيق في مصادر أخرى.

من الملاحظات الأولية هي أن الأوقاف الخيرية كانت مكثفة في الفترة الأولى، حيث سجلنا سبعة عقود خيرية مقابل ثلاثة أهلية فيما بين 1188 هـ و1190 هـ. و«توقفت» الأحباس الخيرية بعد 1198 هـ. وأحصينا سبعة عقود أهلية فيما بين 1200 هـ. و1206 هـ باستثناء العقود العشرة التي تكون ملف نازلة آمنة مع أبيها...

وأول حبس سجله على «نفسه مدة حياته وعلى من سيوجد له...» كان سنة 1189 هـ.

سنة 1193 هـ. حبس على نفسه ثم على ولده من بعده ومن سيوجد له...
سنة 1196 هـ. حبس على نفسه ثم على ولده محمد وأخيه أم هانيء وآمنة...
سنة 1197 هـ. حبس على نفسه ثم على ولده وان انقرض من غير عقب يرجع إلى إخوانه ذكورا وإناثا.

سنة 1200 هـ. حبس على نفسه ثم على ولده محمد، وعند انقراض عقب محمد. يرجع إلى بناته الجليلات أم هانيء، آمنة؛ عائشة، فاطمة، وخدوجة.
سنة 1202 هـ. حبس على بنته آمنة. في حالة انقراض عقب رجع ذلك لشقيقها السيد حسين والسيدة خدوجة ولاخوانها للأب وهم السيد محمد والسيدة أم هانيء والسيدة عائشة والسيدة فاطمة.

سنة 1204 هـ. حبس على ولده لصلبه المعظم الأرفع سيدي محمد. ثم على أعقابه وأعقاب أعقابه ذكورا وإناثا، للذكر مثل حظ الأنثيين... فإذا انقرض عقب السيد محمد رجع ذلك لإخوانه وهم المعظم الأرفع السيد حسين والسيدة أم هانيء والسيدة فاطمة والسيدة عائشة والسيدة خدوجة ولمن سيوجد للمحبس المذكور..

في باب الأولاد نستطيع أن نخرج ببعض المعلومات الصحيحة المؤكدة لأنها وردت في وثائق رسمية لا تحتمل الشك. فمنها أن لصالح باي سبعة أولاد، ولدان

وخمس بنات من فراشين، موزعين بصفة مغايرة لما جاء به مولود قايد حيث أورد أن لصالح باي من زوجته الأولى بنت واحدة، وإن الولدين الذكرين محمد وحسين من الزوجة الثانية. وإن كانت هذه العقود لم تفصل فيمن هي أم محمد وإخواته ومن هي أم حسين وأختيه، ومن منهما بنت أحمد باي القلي ومن هي بنت «العائلة القسنطينية» التي تزوج بها صالح في المرتبة الثانية.

ماهي أعمار الأولاد ؟ ومتى تزوج بالضبط ؟... وهل ذكر الأولاد في العقود في فترات متفاوتة مؤشر كاف لوضع ترتيب لهم في الأعمار. القضية ليست بالبساطة المتوقعة.

لاحظنا أن أولى العقود كانت تخصه لوحده أي «حبسها على نفسه مدى الحياة» و«على من سيوجد له» وكان ذلك سنة 1189 هـ. ومن المفروض أن العبارة الأخيرة تعني أنه ليس له أولاد بعد وإلا ذكرهم، عوض هذه الصيغة «وعلى من سيوجد له» ولكن... سنة 1193 يظهر إسم محمد وسنة 1196 هـ. تلحق الاختان بالركب أم هاني وآمنة. هل آمنة البنت البكر للزوجة الثانية ؟ سنة 1200 هـ. تكتمل قائمة البنات الخمس ولو في صيغة إخراجهن من الحبس... وتغلق القائمة سنة 1202 بالابن الثاني حسين..

وبالفعل كان حسين بن صالح باي صغير السن عن ارتقائه لوظيفة الباي سنة 1221 هـ. وقد نفترض أن محمدا يكبره بتسع سنوات لأنه لم يتميز بموقف أو نشاط، فلا ذكر له مثلا في محنة أبيه قبل وفاته ؟ ولا يمكن لنا أن نعتمد هذا الترتيب رغم إغرائه...

كيف يمكن لآمنة مثلا أن ترفع دعوى على أبيها في محاولته إخراجها من أحباس كان قد سجلها عليها وهي صغيرة السن لم تبلغ الثامنة أو العاشرة من عمرها وهي التي كسبت القضية. ولايتسنى لها هذا إلا إذا كانت بالغة أو متزوجة ونرجح الاحتمال الثاني وإن كنا نجهل إسم زوجها وقد يكون السيد رضوان خوجة الذي تولى النيابة عنها أمام المحكمة في هذه النازلة واعتمادنا على عبارة وردت في إحدى العقود : «وحضر معه الفاضل الأجل السيد رضوان خوجة بما له من النظر والنيابة على السيدة آمنة».

بينما الصيغة تختلف بصدد ذكر ممثل صالح باي بالمحكمة. حضر بالمحكمة العالم الفقيه السيد محمد بن كوجك علي بنيابته عن الحضرة العلية حضرة مولانا الأسعد سيدنا صالح باي خلد الله دولته...

والسؤال المطروح هل يمكن لهذه العبارة أن تشمل معاني أخرى ؟ (انظر الملحق الثاني) من الدلائل الأخرى التي قد تثبت بأن البنات أو بنتين على الأقل أكبر سنا ما يتبادر من نص العقود، هو أن أحمد الزواوي بن جلول (نفس عائلة بن عبد الجليل كان قد تزوج ابنة صالح باي من بنت أحمد باي القلي (من فراشه الأول) وكان مستشارا لصهره وقائما على أملاكه وأعماله وهو الذي كفل عائلة صالح باي بعد وفاته واستقبل أم زوجته... (مولود قايد).

إذا، هناك سؤال يطرح نفسه : هل عمد صالح باي إلى إخراج البنات بعد ذكرهن في المرحلة الأولى ؟ وهل يجوز شرعا تسجيل العقود بمثل هذه الصيغة «على نفسه ومن سيوجد له» إذا من المعلوم أن للمحبس أولاد ؟ مشكل عويص رغم سذاجة القضية ظاهريا.

والجدير بالاهتمام في مواقف صالح باي من الحبس. فقد فضل محمدا على إخواته وكرس هذه العملية مع آمنة سنة 1202 وان حاول التراجع عنها في نفس السنة، واستمر مع محمد حسب النصوص إلى غاية 1204 هـ.

وهنا أيضا لا نجد لصالح باي موقفا عدائيا تجاه ابنته أو بناته بدليل انه بعد أن يمنح محمدا أملاك خاصة به، يفعل نفس الشيء — وفي أراضي وأملاك معتبرة — مع أخته آمنة. في حين لا يستفيد حسين بأملاك خاصة به.

وهذا يرجعنا إلى نقطة البداية في كون هذه العقود لا تمثل سوى جزء من كل ولا يمكن اعتمادها في قضايا تحتاج الفصل أو التعميم. فقد تكون عقود أخرى سجلت أموالا وأملاك للبنات الأخريات وللحسين.

ويبدو أيضا أن موقف صالح باي لم يتغير تجاه ابنته آمنة بعد 1202 هـ. حيث نجدها تستفيد من الحبس الموجه إلى أخيها محمد سنة 1204 هـ. ولكن مع إخوانها وبعد انقراض عقب محمد ولكن لم يبعدها وبقيت وسط قائمة اخواتها.

وفي باب آخر، جد هام ولم نتطرق إليه في هذه العجالة، فما هي حقيقة العلاقة

بين الباي والقاضي، أو بين الباي والمحكمة، وهل كان الفقهاء مستقلين عن السلطة. ان نازلة أمنة بنت صالح باي تطرح كثيرا من الأسئلة، من بيده سلطة القضاء، ؟ وكيف قبل صالح باي هذا التحدي من طرف المحكمة الحنفية وهو المعروف بصرامته وقساوته مع المعارضين له حتى وان كانوا من الأولياء الصالحين ؟

ثم كيف يكون صالح باي هو الذي عمل على حماية الأوقاف... ويكون هو من يحاول التراجع عن بنودها ؟

وسؤال آخر من الناحية الفقهية، لماذا ترفض المحكمة «الادخال والايخراج والتبديل مدى الحياة» علما ان هذه الشروط واردة نصا في عقد الوقف، وما معنى هذه العبارة التي لا يخلو عقد منها ؟

إنها معالم على طريق ازال طويلا للكشف عن المزيد من الوثائق التي قد تساعد في إلقاء الضوء على مواطن الغموض والتعقيد والتحليل والدراسة لدور مؤسسة الأوقاف في الفترة العثمانية التي انتشرت وتوسعت بصفة مذهلة⁽²¹⁾، في المدن الجزائرية وغيرها....

(21) T. Bachrouch, *Le Saint et le Prince en Tunisie*, Université de Tunis, 1989.
M.A. Ben Achour, *Les Ulamas à Tunis au 18^e et 19^e siècles*, Thèse 3^e cycle, Paris - Sorbonne, 1977, 339 p. bibliog 313.- 334.
Catégories sociales en Tunisie.
Jacques Berque, *Maghreb : histoire et sociétés*, S.N.E.D, Duculot, Alger, 1974.
André Raymond, «Caractéristiques d'une ville moyenne : Constantine au 18^es », *Cahiers de Tunisie*, 1986.
«Les grands Waqfs et l'organisation de l'espace urbain à Alep et au Caire à l'époque Ottomane», *B.E.O.*, T. XXXI, 1970, Damas.

[illegible]

[illegible]

عروض باللغات الأجنبية

Contributions en langue arabe

- * *Tanger: Contribution à l'histoire récente du Maroc (1800-1956)*, 1991, 292p. en ar., 24p. en lg. étr. (En collab. avec l'E.S Roi Fahd de Trad. Tanger).
- * *Le Maroc et l'Atlantique*, 1992, 222p. en fr.
- * *La recherche scientifique au service du développement (3e rencontre universitaire Maroc - Néerlandaise)* 1992, 459p. en fr. et ang.
- * *Tanger : Espace imaginaire*, 1992, 192p. en ar., 187p en lg. étr. (En collaboration avec l'Ecole Supérieure Roi Fahd de traduction, Tanger).
- * *Aspects de la pensée philosophique au Maroc*, 1993, 188p. en ar., 19p. en fr.
- * *Théorie de la réception: Problématique et pratique*, 1993, 232p. en ar., 43p. en lg. étr.
- * *Psychologie et problèmes de la société contemporaine*, 1993, 250p. en fr.
- * *Tanger : espace, économie et société*, 1993, 145p. en ar., 141p. en fr. (En collaboration avec l'E.S.R.F.T., Tanger).
- * *Westermarck et la société marocaine*. 1993, 200p. en lg fr. et ang.
- * *Montagnes et Hauts-Pays de l'Afrique : Utilisation et conservation des ressources*, 1993, 405p. en lg.étr.
- * *Mutations socio-spatiales dans les campagnes marocaines*, 1994, 126p. en ar., 126p. en fr.
- * *Approches linguistiques, universaux et paramètres*, 1994, 278p. en ar., 56p. en fr.
- * *Mémorial Germain Ayache*, 1994, 375p. en ar., 104p. en fr.
- * *Le manuscrit arabe et la codicologie*, 1994, 129p. en ar., 124p. en fr.
- * *Historiographie et crise : Etudes historiographiques et culturelles*, 1994, 113p. en ar. 14p. en fr.
- * *Mahdisme, crise et changements dans l'histoire du Maroc*, 1994, 125p. en fr.
- * *Réception et interprétation des textes*, 1995, 227p. en ar., 16p. en ang.
- * *Dialectologie et sciences humaines*, 1995, 236p. en langues fr. et ang.
- * *Le Maroc et la Hollande (4ème rencontre universitaire)*, 1995, 239p en langues française et anglaise.

Publications de la Faculté dans la série COLLOQUES ET SEMINAIRES

- * *Ibn Khaldoun*, 1962, 77p. en ar., 40p. en fr. Epuisé.
- * *Linguistique et sémiotique*, 1976, 110p. en ar., 138p. en fr. Epuisé.
- * *Ibn Khaldoun*, 1981, 486p. en ar., 39p. en fr. Epuisé.
- * *Recherches linguistiques et sémiotique*, 1984, 338p. en ar., 115p. en fr.
- * *Pensée arabe et culture grecque*, 1985, 538p. en ar., 115p. en fr.
- * *Réformisme et société marocaine au XIX^es*, 427p. en ar., 74p. en fr.
- * *Le Maroc et la Hollande: études sur l'histoire, la migration, la linguistique et la sémiologie de la culture*, 1985, 96p. en ar., 356p. en lg.étr.
- * *L'évolution des rapports villes-campagnes au Maghreb*, 1988, 175p. en ar., 203p. en fr.
- * *La sociologie marocaine contemporaine, bilan et perspectives*, 1988, 0p. en ar., 109p. en fr.
- * *La recherche géographique sur le Maroc, Evaluation préliminaire*, 1989, 100p. en fr.
- * *Langue et société au Magreb, Bilan et perspectives*, 1989, 244p. en fr.
- * *Recherches sur l'histoire du Maroc, Esquisse de bilan*, 1989, 192p. en ar., 96p. en lg. étr.
- * *Le Maroc: Espace et société (2^e rencontre inter-universitaire maroco-allemande)*. En collaboration avec l'Université de Passau.
- * *Le Maroc et la Hollande : nouvelles études sur l'histoire, la migration, la langue et la culture*, 1990, 359p. en fr. et ang.
- * *Le Maroc et l'Allemagne : Etudes sur les rapports humains, culturels et économiques*, 1991, 89p. en ar., 146p. en lg. étr.
- * *Les études littéraires universitaires au Maroc*, 1991, 319p. en ar., 66p. en fr.
- * *Identité culturelle au Magreb*, 1991, 214p. en fr.

L'occupation d'Alger était, comme le souligne A. Temimi, un processus grave mais limité et éventuellement réversible au début. Chaque alliance avec les forces locales encourageait la France à reconsidérer la possibilité de s'y installer pour coloniser le pays. Dans des mesures différentes elle en a eu des trois Régences. Parmi leurs leaders il y eut ceux comme Hamdan Khodja qui pensèrent à profiter de la rivalité Franco-Anglaise afin que l'Angleterre oblige la France à abandonner Alger, ainsi à utiliser deux forces impérialistes l'une contre l'autre. Son argument principal est l'appartenance à l'Empire Ottoman, ou plutôt à l'Etat Islamique. Ce raisonnement sera utilisé aussi par les nationalistes égyptiens à la fin du 19^e et du début 20^e siècles. Ils voulaient en premier lieu s'incorporer à l'entité ottomane et puis atteindre l'indépendance ; ils ont utilisé pour cette fin la rivalité franco-anglaise.

La politique suivie par Ghuma et Abd-al Galil paraît être juste le contraire. Ils utilisent cette rivalité dans le cadre d'un plan de rechange, pour s'adresser à l'un quand l'autre n'est plus disponible. Par conséquent ils mettent les deux dans une position alternative de la présence ottomane.

Il faut naturellement prendre en considération l'effet de l'incapacité militaire ottomane sur ce choix. Les doutes sur le pouvoir militaire de la Sublime Porte à résister aux attaques européennes commencent à s'enraciner au Maghreb à partir de la prise d'Alger. La recherche des solutions locales, parallèlement aux initiatives diplomatiques de la Porte devenait impérative. Par une considération rétrospective on peut voir que c'est le début d'une nouvelle rupture avec 'l'Etat Islamique' ou le commencement d'une nouvelle ère. Il sera exagéré de les considérer comme des courants nationalistes de pure forme. Mais on ne pourra s'empêcher de les accepter comme les premiers pas d'un mouvement qui ne prendra son vrai essor et forme, qu'un siècle plus tard.

en armes (...) La cause première de l'échec de la résistance algérienne est M. Ali Pacha, gouverneur d'Egypte, qui, poussé par des conseillers politiques et militaires français, déclare la guerre à l'Empire Ottoman (...) Après dix années de combats (1831-1841) le résultat est nul (...) Le véritable vainqueur de cette guerre meurtrière fut la France qui parvint, grâce à sa politique, à diviser l'Etat Ottoman en deux, à l'affaiblir et même à l'anéantir».⁽⁵⁶⁾

Les révoltes de Ghuma et d'Abd-al Galil n'ont pas une envergure internationale comparable à celle de M. Ali d'Egypte. Le point commun est l'encouragement à l'infiltration de l'influence impérialiste européenne dans la région. Une coopération et l'acquisition des aides financières et matérielles de l'un des pouvoirs colonialistes, encourageaient les autres pouvoirs à s'aventurer dans le même sens. Ainsi la rivalité franco-anglaise s'est établie grâce à eux en Tripolitaine. La conséquence de cette rivalité est bien illustrée par A. T. Madani, dans l'exemple libanais, qui est déclenchée juste au moment quand les deux sheikhs se trouvaient à l'apogée de leur résistance à l'armée ottomane :⁽⁵⁷⁾

«De 1841 à 1845, avant même que l'armée égyptienne soit encore repliée de Syrie et du Liban qu'une émeute due aux intrigues des européens éclate. La France prit parti pour les Maronites, chrétiens catholiques, tandis que l'Angleterre se rangea du côté des Druzes, leurs adversaires. Une guerre de nature politique sous couvert de religion déchira le Liban. La Porte n'a pu la maîtriser qu'en 1845».

Et il faut ajouter : Sans pourtant l'empêcher de réapparaître en 1860.

La Sublime Porte n'a pu trouver d'autre solution pour mettre fin à ces ingérences, que de relier ces provinces solidement à Istanbul, en éliminant leur autonomie politique. Pourtant les tendances d'autonomie bien enracinées en Afrique du Nord depuis près de deux siècles, dans le cadre même de l'Empire Ottoman, rendait cette opération difficile. Dans leur lutte, Ghuma aussi bien qu'Abd-al Galil ne s'intéressent qu'à la dimension locale de l'affaire. Ghuma est plus réaliste. Il paraît se contenter d'une autonomie, sans refuser la vassalité — fictive il est vrai — au Sultan. Abd-al Galil est plus ambitieux, il n'hésite pas à s'approprier les titres de Sultan et de *Amir al Muminin*. Mais ils sont d'accord à ne pas prendre en considération des complications possibles de la dimension internationale. On remarque chez eux un désintéressement total de tout ce qui arrive dans les régions avoisinantes puisqu'ils ne trouvent aucun inconvénient à coopérer avec la France. Les implications futures d'une telle coopération avec un pouvoir colonialiste ne les inquiètent pas.

(56) A.T. Madani, *op. cit.*, p. 129.

(57) *Ibid.*, p. 133.

(58) A. Temimi, *op. cit.*, p. 14.

chez le Sultan, pour défendre les droits des Arabes en Tripolitaine, qu'on refuse aux Arabes Algériens.

La Sublime Porte est au courant des initiatives de Ghuma chez l'Empereur Français et la Reine d'Angleterre. Tuwayr ajoute qu'il est en contact dans le même but, même avec les Américains⁽⁵³⁾. D'après la Porte, «ce sont des efforts pour distraire l'attention des problèmes principaux (La Guerre de Crimée spécifiquement et la Question d'Orient en général) en créant des troubles inattendus».⁽⁵⁴⁾

Ghuma est mort en 1858, âgé de plus de 70 ans, pendant qu'il combattait l'armée ottomane. Ainsi prend fin toute opposition à la politique de centralisation de la Sublime Porte dans les régions entre Djebel Gharb — Fezzan — Benghazi.

CONCLUSION

La dimension locale de l'Affaire Ghuma — avec sa connexion avec Abd-al Galil — lui a valu une renommée bien méritée parmi son peuple. Il devient une légende. Ses paroles et poèmes et même les éloges à son égard sont transmis de génération en génération, tels des proverbes. L'un d'entre eux prouve que l'estime dont il jouit est le fruit de sa personification des aspirations de son peuple, plus que ses qualités de leader.

«*Ed-darb lil Makhamid wa s-sana' li-Ghuma* = Le combat (échoit) aux Makhamids et l'éloge à Ghuma»⁽⁵⁵⁾.

Tandis que, la dimension Maghrébine de l'affaire le place, ainsi que le peuple du Djebel Gharb, sur le même échelon que M. Ali d'Egypte, et le Bey de Tunis.

Les difficultés dont les combattants souffrent en Algérie à cause du manque d'aide, les lettres envoyées au Sulan, aux vizirs et même au gouverneur de Trablous par Hamdan Ben Othmane Khodja, Ahmed Bey de Constantine et Emir Abd-al Kadir sont publiées en détail par Ahmad Tawfiq Madani, dans un long article. Il y conclut :

«L'histoire prouve à travers ces documents que l'Empire Ottoman a déployé une remarquable activité politique et diplomatique dans ce domaine. Tous les Etats savaient — plus que les Ottomans eux-mêmes — que la puissance ottomane (...) ne pouvait depuis 1827 subvenir aux besoins de l'Algérie en hommes ou

(53) Tuwayr, *op. cit.*, v. II, p. 396.

(54) *Ibid.*

(55) Gino Cerbella, 'Ghuma, Poeta e Patriota Libica Nella Storia : Nella Leggenda', *Libia* (Tripoli), 1955 n° 4 (Oct. dec.) pp. 3-24.

la garantie des notables de Trablous. Le consul Anglais croyait pouvoir influencer la politique de cette province tant que Ghuma se trouve à Trablous sous sa propre garantie. Sa surprise fut grande quand il apprend qu'il a été expédié avec quatre autres sheikhs le 28 Décembre 1842 à Istanbul, par ordre de la Porte⁽⁴⁹⁾. Ce qui lui enlève une belle occasion de s'immiscer dans les affaires du gouverneur.

On a l'habitude d'accuser le gouverneur de manquement à la parole et même de trahison à la parole et même de trahison à cause de l'exil de Ghuma. Le consul de France est d'un avis tout à fait contraire :

«Le gouverneur attira Ghuma à Tripoli où il fut reçu d'abord avec honneur ; puis conduit à Constantinople (...) Le pacha se lave les mains de toute imputation de trahison dans cette affaire en disant que Ghuma savait en venant à Tripoli, que son sort devait être décidé par La Porte.»⁽⁵⁰⁾

Après l'envoi de Ghuma en Anatolie l'armée ottomane attaque le Djebel, exécute des douzaines de chefs de la résistance dont les têtes sont exposées à Tripoli, pour dissuader les derniers obstinés. Ainsi la route de Tunis et d'Alger était ouverte mais il était trop tard pour secourir les moujahids à Constantine et ailleurs.

Le contact entre Ghuma et les Anglais continuera pendant son séjour de 12 années à Trébizonde. Avant son arrivée à cette ville d'exil, le consul d'Angleterre est informé par son ambassade pour qu'il se mette en contact avec les sheikhs tripolitains. Le consul sera un courrier régulier entre le sheikh et le Djebel Gharb⁽⁵¹⁾. D'ailleurs il s'évade de Trébizonde en 1854. Grâce à son aide, profitant de la confusion créée par la Guerre de Crimée (1853-1856), et atteint le Djebel par les facilités procurées par les Anglais. Il réorganise la résistance armée contre le gouvernement ottoman.

Il faut aussi noter que dans ses exploits Ghuma aura le support du gouvernement français, comme le prouve André Martel :⁽⁵²⁾

«A Tripoli et en Tunisie les mécontents ont tendance à chercher aide auprès des consuls. Comme les Anglais soutiennent pour des raisons d'équilibre méditerranéen, les autorités en place, les opposants se tournent vers les Français (...) Il est certain qu'à Tripoli Rocha, puis Botta (Consuls de France) interviennent en faveur de Ghouma (...) Pour l'opinion publique dans les deux régences Ghouma jouit de l'appui français. «Et il ajoute que cet appui est utilisé

(49) *Ibid*, 27.12.1842, n° 188 annexe au lettre du 29.12.1842.

(50) *Ibid*, 16.7.1843, n° 6.

(51) FO/524-4; lettre du 8.2.1843 ; voir aussi les dossiers FO/524-7 et 195/376.

(52) A. Martel, *op. cit.*, pp. 118-119 ; Tuwayr, *op. cit.*, v. III, pp. 396, 402.

a qualifié de Sultan pour soustraire à jamais toute une vaste contrée à l'autorité de la Porte et la rendre à ses anciennes relations».

Puis il entre dans les détails des soi-disant intrigues spectaculaires de Warrington qui avec le support de son ambassadeur à Istanbul, aurait projeté de remplacer le gouverneur de Trablous par Tossun Pacha, qui aurait orchestré la conquête de la Tunisie au nom de la Porte par la seule contribution des sheikhs et des moyens locaux. Il prétend même que celui-ci aspire à l'indépendance sous l'égide des Anglais. D'après lui Warrington convoite de saper les efforts français pour créer un commerce dans la région et qu'un petit effort de la part du gouvernement français peut attirer Abd-al Galil à son côté. La présence de Subtil en tant que représentant d'un certain capital français, et ses contacts avec Ghuma et Abd-al Galil lui fait penser un plan de développement du commerce ruiné du Fezzan en le dirigeant vers Alger. Il finit son rapport en précisant ses réflexions sur une politique Arabe à suivre :

«Il faut tâcher de ranimer la pensée d'une nationalité Arabe, non soumise au joug Turc, et dont Abd-el Gelil allié à la France pourrait un jour devenir le chef (...) faire comprendre que la guerre des Arabes contre les Français est une folie et une ruine, car elle dépeuple le pays, elle l'épuise et elle retarde l'époque des transactions (...) bien recommander d'éviter d'établir des relations avec les Anglais qui finissent toujours par dominer le pays où ils commencent d'abord par faire des affaires. Ne pas oublier l'exemple de M. Ali».

Dans cette rivalité Franco-Anglaise pour avoir les faveurs des deux sheikhs, il est naturel que la France ait des relations prioritaires avec Ghuma qui contrôle le passage du côté de Tunis et Alger. D'ailleurs tout un chacun a besoin d'un sauf-conduit de la part du sheikh pour voyager dans la région.⁽⁴⁶⁾

Askar Ali Pacha, après avoir défait Abd-al Galil, réussit à isoler les forces de Ghuma et à couper ses voies de ravitaillement. Après le départ d'Ali Pacha de Trablous à la suite des intrigues du consul Anglais, le sheikh se sent dans l'obligation de se soumettre puisqu'il ne lui reste plus aucun champ d'action. Warrington qui veut faire croire que le nouveau gouverneur se résignera à suivre ses pas, essaie par différentes méthodes de l'influencer. Il propose même d'obtenir la reddition de Ghuma sous sa garantie et de l'amener à Trablous par un bateau anglais. C'est simplement pour son propre prestige qu'il agit, puisque le sheikh n'a plus d'espoir pour résister.⁽⁴⁷⁾

Le nouveau gouverneur refuse toute ingérence de la part du consul et procède à des négociations directes qui conduisent à la soumission de Ghuma⁽⁴⁸⁾, sous

(46) *Ibid*, 5.12.1841, n° 163.

(47) *Ibid*, 30.7.1842, n° 179.

(48) *Ibid*, 25.10.1842, n° 185.

Galil.⁽⁴³⁾

Dans son rapport annuel, le consul de France résume tous ces événements comme «un vaste plan concerté avec ce sheikh pour faire prévaloir l'autorité (du consul d'Angleterre) sur celle du représentant du Sultan.»⁽⁴⁴⁾

Les expéditions des forces ottomanes du côté de Djebel Gharbi restèrent en échec jusqu'à l'arrivée de Ashgar Pacha. Ghuma a mis continuellement en déroute les troupes qu'on envoyait sur lui. Sa position était plus favorable que celle d'Abd-al Galil pour recevoir de l'aide en provisions et en armes.

Dans son rapport du 6 Octobre 1841, Aubry Bailleul, le commandant du Brig Français à Tripoli, le Palinure, informe son supérieur, le commandant de la division française devant Tunis, du rôle de Ghuma en face d'Ashgar Pacha :⁽⁴⁵⁾

«... le Pacha a obtenu la soumission des tribus en leur interdisant l'envoi des céréales (...) Ghuma a huit milles guerriers avec lui et contrôle totalement Gharjan (...) Il se tient à l'écart du Pacha et est en accord complet avec Abd-al Galil (...) Il s'est adressé au Bey de Tunis pour une coopération mais fut refusé. Si le Pacha pouvait interdire sa communication avec la mer il pourra le priver d'approvisionnement et le mettre à sa merci. Ce qui peut lui ouvrir la route de conquête de la Tunisie. Pour résumer (...) le Pacha de Tripoli serait arrêté dans ses projets par Ghouma, si ce cheikh continue à recevoir les approvisionnements par la côte, (pour cette raison...) l'occupation de Gerbe est importante pour Askar Ali Pacha.

Le consul d'Angleterre est l'âme de toute intrigue qui paraît avoir été acceptée à Constantinople et qui se conduit très mystérieusement dans l'intérieur. Mr. Warrington n'en convient pas, mais il m'a cependant avoué que le désir de conquérir au commerce européen et à la civilisation des provinces qui possèdent de grandes richesses, l'avaient engagés à seconder de tous ses moyens le développement du pouvoir d'Abd-al Gelil qu'il m'a recommandé comme un homme d'avenir, ayant toutes les qualités nécessaires pour régir un pays qui ne demande qu'à établir des relations avec les Européens, et surtout à se soustraire pour toujours au joug insurmontable des Pachas de la Porte.

Warrington qui est depuis trente années consul d'Angleterre se plaint de l'abstention du consul de France d'une contribution dans les affaires commerciales (...) Or il suffirait, a-t-il ajouté que les deux nations soutinssent ouvertement Abd el Gelil qui est le plus puissant de tous les Cheikhs et qu'on

(43) *Ibid*, 27.6.1842, n° 176.

(44) *Ibid*, 15.3.1843, n° 195.

(45) *Ibid*, 28.9.1841.

au gouverneur de Tripoli, pourvu qu'il ne soit pas Levantin [C'est à dire Roumi = Turc] Cette affaire touche de trop près à notre commerce, et c'est pourquoi aussi nous désirons la voir bientôt arriver à bonne fin». (n° 210, 9, mai. 1842).

'Le mépris d'Askar Ali Pacha envers le consul Anglais est désormais arrivé à un tel point qu'une réparation est devenue indispensable. Askar Ali qui avait refusé au consul un firman pour un courrier qu'il voulait expédier dans l'intérieur, est dans une grande fureur depuis que le consul Anglais se transportant sur un vapeur dans le Golfe de la Sidre a pu personnellement traiter avec Abd el Gelil et les autres chefs de tribu's.

L'article continue en prétendant que le consul est intéressé par l'abolition de l'esclavage, que les Sheikhs sont d'accord sur ce sujet à la condition d'être débarrassé du gouverneur Ottoman. (N° 211, 16 Mai. 1842).

Dans un deuxième article du même numéro, une lettre de Tripoli datée du 4 Mais on trouve les détails sur le comportement d'Abd-al Galil après les encouragements reçus des Anglais :

'Le pacha a craché à la face d'un dragoman qui lui a été envoyé par le fils du consul et l'a mis à la porte en l'accablant d'injures qu'il convient même pas de répéter. Pourtant il ne ménage pas ses faveurs aux autres consuls. Plusieurs sujets anglais ont signé une pétition où ils exposent que désormais leur personnes ne sont plus en sûreté' (...) Prochainement on va expédier de nombreux bateaux de guerre à Tripoli. Nous sommes dans l'attente de grands événements.

Abd el Gelil a pris beaucoup de courage du moment que le consul Anglais est allé à sa rencontre ; il menace déjà le pacha, et celui-ci en ressent déjà les effets. On annonce que Abd el Gelil avec une forte armée est déjà en marche sur Misurata, et l'on ajoute qu'une rencontre a déjà eu lieu avec la garnison de cette ville et quelques indigènes, lesquels, d'après ce que l'on dit, doivent avoir souffert une perte considérable.

Les dernières dépêches du 12 du mois nous informent que les Arabes avancent, qu'ils ont battus le pacha et qu'ils sont tout près de Tripoli.(...) A Tripoli on s'attendait à voir paraître d'un moment à l'autre une force navale anglaise...

Et un peu plus loin on écrit que 'Abd el Gelil est mort dans le combat.

On trouve dans le camp de Sirte la correspondance du consul d'Angleterre et les propositions adressées par Abd-al Galil à la Porte sous la dictée de ce consul. L'officier (Ottoman d'origine) Arabe qui commandait l'expédition est revenu armé d'un sabre et de deux pistolets donnés par Subtil à Abd-al

le qualifie d'agent secret des Affaires Etrangères Françaises⁽³⁸⁾. Plus tard on apprend que Subtil s'est rendu chez Abd-al Galil et lui a procuré des grains et des munitions⁽³⁹⁾. A son retour Subtil se rend à Paris, pour informer ses supérieurs au sujet de ses contacts⁽⁴⁰⁾. Les Français ne sont pas ses seuls contacts. Il se rend chez Abd-al Galil avec le consul Anglais et avec le bateau militaire Anglais. Salvatore Bono a aussi découvert un rapport dont Subtil a remis aux Belges : 'Comptoirs belges. Relations à établir entre le Comptoir de Tripoli et les diverses échelles de la Méditerranée, Paris 1850'⁽⁴¹⁾. Personnage international, par conséquent.

Les Français ne sont pas les seuls à courir après Abd-al Galil. Le consul Anglais Warrington aussi se rend chez lui, à une soixantaine de kilomètres du littoral, pour s'informer de la disposition des tribus. Ses constatations ou plutôt ses aspirations trouvent échos dans les colonnes des journaux maltais. *Portafoglio Maltese* du 2. Mai. 1842, n° 209 décrit sans aucun ménagement le complot Anglais de forcer la Porte à nommer un Karamanli, leur protégé, au gouvernement de Tripoli en utilisant la menace d'Abd-al Galil :⁽⁴²⁾

«Le consul Warrington s'est entretenu avec Abd-al Galil (...) Nous apprenons que ce pays est très riche. Abondent l'or, l'ivoire et autres articles également précieux que les Arabes ne veulent point porter à Tripoli tant que la Régence est gouvernée par un Pacha Turc. Ces Arabes entretiennent une haine profonde contre les Turcs et tous expriment le désir de voir nommé, pour Pacha de Tripoli, l'ancien Bey de Bengasi qui se trouve actuellement dans notre île. Si leur vœu venait à se réaliser ils se contenteraient de payer annuellement un fort tribut à la Turquie et rétabliraient immédiatement leurs relations avec Tripoli».

La campagne de presse continue dans les numéros suivants du journal, avec des contenus qui ne pouvaient être communiqués que par le consul lui-même :

«Sir Stafford Canning, ambassadeur Britannique insiste sur le remplacement d'Askar Ali Pacha (...) Ce pacha s'est montré plus arrogant que jamais à l'égard du consul Anglais depuis que ce dernier est allé s'entretenir avec Abd el Gelil et les autres chefs des tribus (...) On ne peut pas douter que la situation de ce pays continue d'être aussi malheureuse tant qu'il sera gouverné par un Pacha Turc, que les Arabes ne pourront jamais reconnaître et puis jamais la Porte ne sera en état de retirer d'eux aucun tribut. Tandis qu'ils le paieraient volontiers

(38) N. Serres, *La Politique Turque en Afrique du Nord Sous la Monarchie de Juillet*, 1925, p. 266.

(39) *Corr. Comm. Tripoli de Barbarie* Tome 39, lettre du 2.12.1841, n° 162.

(40) *Ibid*, lettre du 24.4.1842 n° 173.

(41) S. Bano, 'Documentazione Sulla Libia nell' Archivie del Ministero degli Esteri a Bruxelles (1850-1950)', *Africa*, Anno 38/3, Sept. 1983, p. 419.

(42) *Cor. Comm. Tripoli de Barbarie* Tome 39, les articles se trouvent dans les folies 53-73.

En Juin 1833, une mission composée du Ministre en Chef Mohammed D'ghies, du vice-consul et des officiers Français se rend chez Ghuma, pour lui présenter des garanties au nom du gouvernement Français⁽³³⁾. Malgré l'occupation d'Alger, les rumeurs des visées Françaises sur Tunis et Trablous, et celles de M. Ali d'Egypte supportées par la France, sur Benghazi et Trablous, ces pourparlers donnent des résultats satisfaisants. On prévoit une assistance financière et navale Française. Le jugement d'Ettore Rossi le confirme : «Les aspirations autonomistes de Ghuma ont été secrètement favorisées par la France».⁽³⁴⁾

Avant de se lancer dans les détails des activités de Ghuma dans ce domaine, il sera intéressant d'étudier les relations d'Abd-al Galil avec les puissances européennes.

Le livre de Kola Folayan prouve qu'Abd-al Galil était depuis longtemps en contact avec les Français. En fin de 1840 il se met cette fois en contact avec le consul Anglais. Il répète qu'il n'est pas hostile au Grand Seigneur, mais seulement au gouverneur dont il critique la conduite. Il ajoute qu'il ne traitera plus sans la médiation et la garantie de l'Angleterre. Le consul de France rapporte qu'une querelle oppose sur ce point le Pacha et le consul d'Angleterre et que ce dernier fut contraint de renoncer à jouer l'intermédiaire dans l'affaire⁽³⁵⁾. Entre temps l'ambassadeur d'Angleterre à Istanbul tente d'obtenir la destitution du gouverneur. Ce qui encourage le consul à continuer ses activités. Il invite les commerçants israélites européens chez lui pour qu'ils fassent savoir à leurs coréligionnaires Tripolitains qu'il a reçu l'ordre de les prendre sous la protection du pavillon britannique en cas d'avanie, ou de mauvais traitement de la part du gouvernement local⁽³⁶⁾.

En Mai 1841, un personnage mystérieux, nommé Subtil apparaît sur la scène. Il prétend avoir l'intention de faire des recherches des mines à exploiter. En vérité il informe son consul qu'il est venu pour contacter les sheikhs afin d'organiser le commerce entre Mourzouk et Gadamès pour le relier à Constantine ; c'est-à-dire afin de dévier la route des caravanes vers les régions sous contrôle Français⁽³⁷⁾. Tout cela ne suffit pas à éclaircir son mystère. Serrès

(33) Kola Folayan, *op. cit.*, pp. 197-198.

(34) E. Rossi, *op. cit.*, p. 309.

(35) De Bourboulon au Min. des Affaires Etrangères, lettre du 5 Janv. 1841, n° 141, *Arch. Min. E., Corr. Commercial de Tripoli de Barbarie* Tome 39.

(36) *Ibid*, lettre du 19.6.1841.

(37) *Ibid*, lettre du 20.9.1841.

Trablous, commence la vraie pacification de Trablous. Cette date coïncide avec la période de la multiplication des appels de secours provenant d'Alger, de Constantine, etc...⁽³⁰⁾. Ce qui explique la recherche par la Porte d'un administrateur énergique et déterminé. Ashgar Ali Pacha refuse tout marchandage sur les conditions de la soumission, Ghuma et Abd-al-Galil l'approchent en proposant d'accepter l'autorité du Sultan à la condition de préserver leur autonomie locale. L'intransigeance du pacha sur ce point — le refus de discuter toute contre-proposition — nous paraît dépasser le champ d'action d'un gouverneur, à moins qu'il n'y soit spécialement autorisé. A ce point il faut rappeler les paroles du Sultan au Capoudan Pacha avant son départ pour Trablous, au sujet des tendances d'indépendance et des relations avec les états européens⁽³¹⁾.

LES AMBITIONS DE GHUMA ET D'ABD-AL GALIL

Ashgar Ali n'hésite pas à utiliser des méthodes violentes. Il élimine Abd-al-Galil, prépare le terrain pour la soumission de Ghuma, consolide la centralisation et introduit certaines réformes du Tanzimat, dont celle des impôts, qu'il utilise pour punir les tribus insurgées⁽³²⁾. Pourtant, contrairement à Sirte, la reddition de Ghuma ne suffit pas à éliminer totalement la résistance au Djebel. Ce qui prouve que l'aspiration d'autonomie y est plus enracinée. Même en 1846 (1260) alors que Ghuma se trouve en exil à Trébizonde, le peuple du Djebel insiste sur l'autonomie et ne cesse d'organiser des razzias vers Tunis et Trablous. Les conseils du Bey de Tunis pour qu'on se soumette à l'autorité du Sultan ne produisent aucun effet «car, dit-on dans la réponse, notre région n'a jamais subi *'al hukm al-shadid* = un régime oppressif». Cela désigne aussi bien la période ottomane que celle des Karamanlis.

Malgré sa jalousie pour son autonomie le peuple du Djebel ne peut s'empêcher d'être contaminé par les ingérences européennes. Les puissances étrangères introduites dans la politique de la région par les Karamanlis, y cherchaient des alliés, surtout bien parmi les populations de l'hinterland. La tendance s'accroît aux dernières années des Karamanlis et après leur disparition de la scène. Ni Ghuma, ni Abd-al Galil ne sont étrangers à ces initiatives, et on peut même dire qu'ils y jouent un rôle décisif.

(30) Abdeljelil Temimi, *op. cit.*, Ahmad Tawfiq al Madani, 'Abdal al Mukavama al Jazairiya : Hamdan Othman Khodja, Ahmad Bey Kosantine, Al Amir Abdalkadir wa Dawlat al Othmaniya', *Majalla Tarikh*, (1977) (Al Jazair 1977), pp. 31-134 ; H. Khodja, *Le Miroir*, Paris 1985, Sindbad.

(31) *Taqwim Vaqayi*, n° 128.

(32) Communication de Richard Pennell, 'The taxing of Libya Ashqar Ali Pacha and the Reimposition of Ottoman rule in Tripoli', s.d.

Trablous n'est pas une province qui contribue aux dépenses de l'état mais qui a besoin au contraire des sources extérieures pour son existence, A une période où l'administration centrale était elle même en difficulté financière, il ne pouvait y avoir d'autre formule. L'irritation de ces commerçants était double : outre la perte d'argent, cela représentait une entorse claire au droit des Capitulations, la base de la suprématie commerciale des Européens. Ce qui les rendait encore plus intransigeant, Tahir Pacha n'aura pas l'opportunité d'appliquer son plan, puisqu'il est transféré à un autre poste.

Réduit aux sources locales pour couvrir ses frais, le gouvernement de Trablous est obligé d'assurer l'ordre et la sécurité le plus vite possible afin que les activités économiques réduites à cause de la guerre civile reprennent et que les impôts soient collectés. Par conséquent l'élimination des tendances autonomistes n'est pas seulement un besoin de la politique intérieure, mais aussi une nécessité économique. Pourtant la pacification de la région — et surtout de l'hinterland — ne sera pas aussi facile que celle de la ville de Trablousgharb.

Sheikh Ghuma à Djebel Gharb, le sheikh Abd-al Galil à Orfella et Fezzan, le sheikh Al Mryyad à Tarhouna, Othman al-Adgham Agha à Misurata ainsi que quelques membres de la famille Karamanli montrent tour à tour leur disposition à ne pas se soumettre, ni à payer des impôts. Les gouverneurs d'Istanbul constatent dès le premier moment que l'assujettissement des populations en dehors des murs de la ville sera chose difficile⁽²⁸⁾. Chacun des quatre gouverneurs avant Ali Ashghar Pasha déploie une différente méthode. M. Nedjib Pasha fait prisonnier quelques Karamanlis et les embarque pour Istanbul. Il arrête aussi Ghuma et le détient en prison. Son successeur libère Ghuma, mais combat les Karamanlis à Tadjura. Peu de temps après on constate que ces démarches ne suffisent pas à venir à bout de l'opposition.

« Cette province étant très large, l'application d'un ordre parfait et la soumission de tout le peuple étant le désir impérial, on nomme un nouveau gouverneur le Grand Amiral Tahir Pasha, qui entreprend des expéditions contre Misurata et Djebel Gharbi. Il est critiqué pour ses échecs et action brutale et remplacé par Tcheshmeli Hassan Pacha. Son apathie amène la chute de Hassan. Mais ce n'est sûrement pas la seule raison. On lui a reproché aussi de n'avoir pu procurer les besoins d'équipements et alimentaires de ses troupes. Ce qui veut dire qu'il n'a pas réussi à accroître les revenus du vilayet pour le rendre auto-suffisant. D'ailleurs c'est un objectif qui ne sera jamais atteint pendant l'administration Ottomane »⁽²⁹⁾.

Avec la nomination en 1838 de Ashgar Ali Pasha, cinquième gouverneur de

(28) Aziz Samih, *op. cit.*, p. 245.

(29) *Taqwim Vaqayi*, n° 168.

pouvoir au gouvernement central⁽²⁴⁾. Le cours des événements confirme l'application d'un tel programme à Trablous. On lit dans le rapport du consul de Toscane à Trablous, une année après l'annexion⁽²⁵⁾ :

«Ces messieurs les consuls de France et de l'Angleterre, qui jouissaient du plus grand pouvoir d'influence chez les gouvernements tripolitains du passé et qui dans une certaine mode imposaient ici la loi, sont à présent — au moins pour le moment — tels les autres consuls, sans aucun privilège d'immunité. Leurs démarches ne sont pas écoutées et sont obligés pour cela de se soumettre, sans les pouvoir empêcher, à tout ce que la nouvelle administration institue, fait et défait.

Quelques uns d'entre eux ayant été maltraités par les soldats Turcs, les Maltais ont fermés leurs magasins en signe de protestation. Pour se venger le Capitaine Pasha interdit à ses soldats et même aux Tripolitains de faire des achats chez les Européens de Tripoli, ou de leur vendre des choses.»

Les accusations portées contre Tahir Pacha parlent surtout des interdictions de commercer avec les Anglais, mais évitent de mentionner en quoi consiste ce commerce. Les rapports de Tahir Pacha parlent des 'matériaux interdits' dont ces commerçants veulent importer dans le pays par la permission explicite du consul Anglais à Trablous. Par exemple on avait mis la main sur un bateau Anglais chargé de poudre, et arrêté l'équipage. Ce matériel était destiné sûrement aux différentes tribus de l'intérieur. Le consul pris en flagrant délit, commence à faire grand tapage afin de détourner l'attention, et demande la destitution du gouverneur. Des discussions acharnées prennent place entre les diplomates. Le consul perd de sa crédibilité même chez son Ministère, mais ce fut le gouverneur qui perdra en fin de compte. La Porte qui a besoin du support diplomatique anglais contre la France et la Russie, ne peut résister à la demande de Londres de destituer Tahir Pacha.⁽²⁶⁾

La perte de l'influence politique était suivie par des pertes économiques. L'une des premières actions du gouverneur Tahir Pacha fut de hausser le droit de douane de 3 à 10 % ce qui affecte directement les commerçants européens.⁽²⁷⁾

(24) J. and E. Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, Cambridge 1977, vol. II, pp. 14-15 ; E.Z. Karal, *Osmanlı Tarihi V. cilt Nizami Cedit ve Tanzimat Devirleri*, Ankara 1983, TTK, p. 155.

(25) E. Rossi, *op. cit.*, p. 301, lettre du 10. Octobre, 1836.

(26) Cavid Baysun, Mustafa Resid Pasa'nın Siyasi Yazıları', *Tarih Dergisi*, n° 15 1960, pp. 133-142 ; Cavid Baysun, 'Mustafa Resi Pasa' nin Paris ve Londra elçilikleri esnasında Siyasi Yazıları', *Tarih Vesikalari*, c. 3 (1944), p. 13 ; Ecrument Kuran, *Cezayir'in Fransızlar tarafından işgali karsısında Osmanlı Siyaseti (1827-1847)*, Istanbul 1957.

(27) E. Rossi, *op. cit.*, p. 300.

pacifiste⁽²¹⁾. De toute façon la France encourageait toute révolte — comme en Egypte — qui empêche la Porte d'intervenir au Maghreb.

Ali Karamanli, supporté par la Porte, reçoit aussi l'appui de la France. Celle-ci est en bons termes avec Ghuma, qui contrôle l'accès de la Tunisie et de l'Algérie par terre. Elle arrange une entente entre Ali et Ghuma, pour bloquer tout passage vers l'ouest. La France ne pouvait soupçonner l'arrivée de la flotte ottomane au port de Trablous, avec le but bien défini de rétablir l'autorité d'Ali Karamanli. Or, à la première occasion celui-ci est arrêté, expédié à Istanbul et l'irade d'investiture du nouveau gouverneur de la Sublime Porte est lu devant les notables. C'était par conséquent une affaire préméditée. Devant le fait accompli la France n'avait plus la possibilité d'intervention. Par conséquent un allié — Ghuma — barrant la route de la Tunisie aux forces ottomanes devint encore plus impératif. Elle adopte une politique encore plus intransigeante à l'encontre de toute poussée des Turcs vers la Tunisie.

LES VISÉES DE LA SUBLIME PORTE

La Sublime Porte définit son intervention à Trablous comme une démarche pour «rétablir l'ordre et la sécurité du peuple, troublée à cause de la guerre civile»⁽²²⁾. Au début, la nomination d'un gouverneur directement d'Istanbul, est commentée comme un désir de la population même. Plus tard, on en donne une interprétation plus nette :

«Ils (les administrateurs) devaient agir en accord complet avec les ordres impériaux, afin de mener tout problème à une fin souhaitable au bonheur du peuple. Au lieu de ça ils se sont écartés des méthodes efficaces et admissibles et ont contractés des accords avec les pays amis et même ont eu l'audace de s'aventurer dans les voies d'un gouvernement indépendant. Ce furent les raisons des malheurs et désastres dont ils souffrent depuis des années»⁽²³⁾.

On ajoute que l'ordre et la sécurité visée ne peuvent être établies que lorsque le peuple entier fait preuve d'une obéissance complète.

Ainsi on a un programme complet d'action. Avant tout on veut éliminer l'ingérence des puissances européennes — l'héritage des Karamanlis — dans les affaires locales. C'est pourquoi la Porte s'engage à rembourser les prêteurs européens. La deuxième cible est l'élimination de toute tendance d'autonomie, en conformité avec l'esprit du Tanzimat qui envisage une concentration du

(21) A. Çayci, *op. cit.*, p. 18.

(22) *Taqwim Waqayi*, n° 107.

(23) *Taqwim Waqayi*, n° 112.

Etat souverain⁽¹⁸⁾.

Quoique le traité Franco-Tunisien du 8 Août 1830 englobe les premiers signes d'une nouvelle vassalité, il confirme et élargit d'autre part son autonomie envers la Porte. Le Bey s'enhardit au point de penser à incorporer Constantine et Bône dans son domaine⁽¹⁹⁾.

Il faut aussi considérer la contribution de Muhammad Ali Pacha d'Egypte à l'idée défavorable que la Porte s'est faite au sujet de l'autonomie des provinces, depuis la révolte de ce gouverneur, qui a failli conquérir même la capitale de l'Empire en 1832. Il est encouragé depuis 1826, par le consul de France à Alexandrie, pour incorporer les trois Odjaks du Maghreb à son domaine et de former un Empire Arabe indépendant.

M. Ali ne signe aucun accord avec la France, mais sa politique contribue à l'action française autant que la neutralité tunisienne. Quand il apprend le blocus d'Alger il ne laisse pas les navires algériens se trouvant dans ses ports, secourir l'Odjak. Les émissaires du Sultan ne peuvent atteindre Alger, tandis que ceux de M. Ali trouvent cette possibilité, car ils vont conseiller au Dey de s'entendre avec Paris. Dans son journal officiel, le *Waqai Misriyya*, l'affaire d'Alger est traitée du point de vue Français. On y exprime une méfiance envers toute solution provenant d'autres sources que celles de la France, et par une neutralité surprenante, on évite toute insinuation d'affinité religieuse et de solidarité, de l'*umma*⁽²⁰⁾.

Cette indifférence doublée de ses visées expansionnistes dans la région a des répercussions alarmantes à Benghazi et Trablous. On parle d'une incursion probable du Pacha dans cette direction, et même d'une ingérence discrète en faveur de l'un des prétendants. Ce qui encourage les notables de Trablous à orienter leur choix vers le Sultan.

Enfin vient la décision de la France de ne pas quitter l'Algérie. L'installation en Juillet 1834 d'une Direction Générale d'Afrique Française et la déclaration du Ministre Guizot au sujet d'une théorie d'occupation limitée sur l'hinterland nécessaire pour cette colonie, a obligé la Porte à abandonner sa politique

(18) E. Guellouz, 'La Tunisie Husseinite au XVIII^e Siècle', dans *Histoire de la Tunisie les Temps Modernes*, Par Guellouz - Masmoudi-Smida, Tunis 1983, pp. 271-273 ; I. Hakki Uzunçarsili, 'Tunus' un 1881 'de Fransa tarafindan isgaline kadar burada valilik eden Hüseyini ailesi', *Belleten* n° 72 (Ekim 1954) pp. 553-555.

(19) Abdeljelil Temimi, *Le Beylik de Constantine et Dadj Ahmed Bey (1830-1837)*, Tunis 1978, pp. 87-89.

(20) Orhan Koloğlu, Tendance de Régionalisme en Egypte *Waqai Misriyya* vis-à-vis de l'occupation de l'Algérie par la France (1930), *Revue d'Histoire Maghrébine* 63/64 (Juillet 1991).

du 19^e siècle la Tunisie l'intéressait en fonction d'Alger⁽¹⁴⁾. Ce qui est de même pour le Trablous. En 1861 le consul de France à Tripoli rappelle la priorité d'Alger pour la politique ottomane avec les mots suivants : «La Porte ne nous pardonnera jamais la conquête de l'Algérie ; tout ce qui vient de ce côté blesse son-amour propre, éveille des susceptibilités et provoque sa résistance»⁽¹⁵⁾.

Le seul moyen immédiat pour aider l'Algérie se trouvait dans un contrôle efficace de la Tunisie. «Tout fait penser que le Capoudan Tahir Pacha est envoyé pour incorporer Tunis à Istanbul avec des liens plus solides» dit A. Çaycı, «Mais la France fit savoir qu'elle s'opposera, si nécessaire par force, à toute abrogation du statu quo et a exprimé sa détermination en envoyant en 1836 et 1837 sa flotte plusieurs fois devant Tunis et Trablousgharb. Ce qui a obligé la Porte à reconsidérer son plan».⁽¹⁶⁾

Les historiens sont d'accord qu'au début la Sublime Porte n'avait pas l'intention de s'installer directement à Trablous. Elle voulait consolider le gouvernement d'Ali Karamanli en l'incorporant plus solidement à Istanbul⁽¹⁷⁾.

Le changement de cette politique est le résultat de différents éléments locaux, tels l'acharnement des Karamanlis à ne pas cesser la guerre civile, l'appel des notables de Trablous au Sultan pour qu'il prenne en main les affaires de la région ; mais aussi des éléments externes dont la politique de neutralité suivie par la Régence de Tunis, qui tenait à son autonomie. Tahir Pacha, envoyé de la Porte s'est rendu à Tunis pour passer de là à Alger afin de résoudre le différend avec la France. L'autorisation de débarquement à Tunis lui fut refusée, les prétextes les plus futiles furent invoqués. Raviver l'autorité ottomane dans la région pouvait amener le déclin de l'autonomie des Husseinites. Tandis que la chute d'Alger leur rival le plus redoutée et l'affaiblissement de l'influence ottomane signifiaient pour eux la promotion au rang de princes souverains d'un

(14) *Taqwim Vagayî*, le journal officiel de la Porte reflète les souhaits de la Porte, plus que sa politique. La première mention d'Alger au début de 1832 ne parle que de la résistance acharnée des Arabes et de la décision de la France d'évacuer le pays (n° 7). Puis on n'en parle plus. Tandis que les relations fraternelles avec la Régence de Tunisie - contrairement à la vérité sont répétées à plusieurs occasions : La réorganisation de l'armée tunisienne sur le modèle ottoman (n° 15) ; l'irade d'investiture du Beylerbey de Tunis (n° 27) ; nomination du nouveau Beylerbey (n° 112) ; Présents au Beylerbey de Tunis (n° 116) ; remise de décoration au Beylerbey de Tunis (n° 205), etc....

(15) Consul Général de France à Tripoli, au gouverneur Général de l'Algérie. 9. Septembre 1861, cité par André Martel, *Les Confins Saharo-Tripolitains de la Tunisie 1811-1911*, Paris 1965, tome 1, p. 101.

(16) Abdurrahman Çaycı, *La Question Tunisienne et la Politique Ottomane 1881-1913*, Erzurum 1963, Atatürk Un., pp. 11-12.

(17) R. Micacchi, pp. 294-297.

besoin. Ainsi «le grand négoce devient le cheval de Troie de l'Europe» dans la déstabilisation de la région.⁽¹²⁾ Le cas de Trablous représente la première d'une série de faillites des Etats Maghrébins et Proche-Orientaux qui amène la soumission l'un après l'autre, de Tunis, de l'Egypte, de la Sublime Porte, de l'Iran etc...

La tension monte dans le pays, une rébellion éclate (1831) Youssef. est contraint à se retirer, une guerre civile s'ensuit entre les deux prétendants. Les consuls Français et Anglais sont extrêmement actifs dans ce conflit. Ils les encouragent à partager le pays entre eux et à déclarer leurs indépendances. «Désormais le destin de Tripoli n'est plus entre les mains d'Ali Pasha ni de celles de son rival Mohamed Bey... La jalousie Franco-Anglaise précipite les événements et hâte l'intervention d'Istanbul»⁽¹³⁾.

En face du dilemme qui semble aboutir à la même conclusion par deux voies — La soumission aux Européens, soit à Mohamed Ali d'Egypte qui est soutenu par la France ; comme conséquence de l'anarchie ou bien par force comme à Alger — les Tripolitains font appel à une troisième solution : invitation au Sultan pour qu'il rétablisse sa souveraineté.

Ce n'est pas seulement les événements de Trablous qui contraignent la Sublime Porte à un tel comportement. Déjà depuis huit années (à partir de 1827) le problème du Maghreb se pose pour la première fois depuis le 16^e siècle, d'une manière très sérieuse : Alger est occupé par l'armée Française. La résistance continue, les Algériens font parvenir des demandes d'aide à Istanbul et la diplomatie ottomane est active dans les capitales européennes afin d'obtenir l'évacuation des forces françaises par voie de négociations.

La destruction totale du Corps des Janissaires qui n'a pu être remplacé par une nouvelle armée organisée (1826) ; la destruction de la flotte ottomane par les alliés (1827) - Anglais, Français, Russes ; la défaite subie en face de l'armée Russe (1829) ; la révolte en Grèce suivie par celle de M. Ali Pacha, gouverneur d'Egypte (1831-1833) qu'on n'arrive à maîtriser que grâce à l'intervention des Russes, Français et Anglais ; tout cela oblige la Sublime Porte à s'évertuer pour trouver une solution pacifique. Ayant déjà perdu Algér et l'Egypte, la Tunisie étant hors d'atteinte à cause de l'opposition Française, il ne restait au Sultan que de s'implanter à Trablous pour rétablir le système écroulé de la défense du Maghreb, vitale pour la survie de l'ensemble de l'empire.

Le souci principal de la Sublime Porte était Alger. Dans les années trente

(12) Valensi, *op. cit.*, pp. 70-83.

(13) Ettore Rossi, *Storia di Tripoli e della Tripolitania*, Roma 1968, Istituto per l'Oriente, pp. 280-289.

des revenus totaux⁽⁹⁾. Ce qui signifie que le fardeau de l'économie pèse directement sur le peuple et une compensation par des sources extérieures n'est plus possible.

A ce phénomène commun à tout le Maghreb s'ajoute, pour le Trablous, l'effet de la déviation des routes caravanières vers la Tunisie. Le port de Tunis est préféré à celui de Trablous.

La vie luxurieuse et à grandes dépenses menée par Youssef Pacha Karamanli contribué aussi à l'écroulement de l'économie de la Régence. Dans la recherche de nouvelles sources pour combler le déficit financier il essaye de mettre en circulation des monnaies dépréciées qui sont refusées sur le marché. En outre il projette de mettre la main sur les revenus du Djebel, en éliminant l'autonomie qui y régnait⁽¹⁰⁾. Le Sheikh Ghuma ben Khalifah ben Awn al Makhmudi (né approximativement vers 1790) des Awlad Nuwayr, fut témoin de ces tentatives dès son enfance. De toute façon c'est l'assassinat de son oncle Abu'l Qasim, ourdi dans ce but par les karamanlis, qui le rétablit à la tête de sa tribu. Il n'a d'autres choix que de continuer la résistance⁽¹¹⁾. Quand les tentatives militaires des Karamanlis échouent il ne leur reste plus que d'emprunter de l'argent aux commerçants et prêteurs Français et Anglais.

La difficulté à défrayer ses redevances le met en conflit avec les consuls de France et d'Angleterre qui ont recours aux menaces de leurs flottes respectives. Ettore Rossi observe que «Tripoli est désormais à la merci des consuls et ses destins sont guidés par ceux-ci plus que par le Pacha». Le port est mis sous blocus par les flottes, jusqu'à ce que les desiderata sont satisfaits. Il est obligé de conclure des accords très désavantageux qui engagent ses finances et limite ses actions pour une longue période. L'accroissement continu des importations et des dettes ne laissa à Youssef Karamanli aucun autre moyen que d'opprimer son peuple, pour en extraire par de nouveaux impôts, les sommes dont il a

(9) Charkassi, a.c.

(10) Pour la période Youssef Karamanli on s'est référé aux études suivantes : Kola Folayan (trd. A. M. Mukhaychi), *Asnai'Houkm Youssef Bacha al Karamanli*, Trablous 1988 ; Rodolfo Micacchi, *La Tripolitania sotto il dominio del Karamanli*, Romo 1936, A. Airoidi ed. ; Bahijaddin, *Tarihi Ghalbun* Istanbul 1284 ; Aziz Samih, op. c. ; Omar Ali Ben Ismail, *Inhiyar Hokm al Ousrat al Karamanliya fi Libia*, Maktaba al Farjani, Tripoli ; C.T. Karasapan, Libya, Ankara 1960.

(11) Pour l'Affaire Ghuma on s'est référé aux études suivantes :

Muhammad Ahmad al Tuwayr, *Sawra al Sheikh Ghuma fi Ayalat Trablous al Gharb 1835-1858*, Risalat Majister 1981, Djamia al Fateh (publié en forme de livre : *Mukawama al Sheikh Ghuma al Makhmudi lil Hukm al Othmani fi Ayalat Trablous al Gharb*, Markaz al Djihad, 1988) ; Abdassalam Edhem (trd.), *Sawra Ghuma al Makhmudi 1835-1858*, Tripoli 1983, Markaz al Djihad ; Ali Mustafa Misrati, *Ghumah, = Faris al Sahara*, Beyrouth 1960, Maktabat al Ghandour ; aussi les livres indiqués dans la note n° 10.

LE RETOUR FORCE DE LA PORTE AU MAGHREB

Ce qui s'applique pareillement aux actions du peuple de *Djebel Gharb* et aux événements de Trablousgharb. C'est dans ce contexte social et politique qu'il faut considérer les actions des populations de Djebel Gharb et de Ghuma, pendant le règne des Karamanlis. Ce contexte ne présente pas trop de différence avec les siècles passés. Ce qui diffère sont les conditions économiques.

D'après Bergna, les 3/4 à peu près des revenus totaux de la Régence proviennent des courses⁽⁷⁾. F. Braudel dans son livre célèbre sur la Méditerranée, met en garde contre une surestimation du rôle de la course en Méditerranée. Pourtant, surtout pour le Trablous, dont l'hinterland est limité par comparaison avec les deux autres Odjaks, on ne peut nier que les revenus des sources étrangères représentent un pourcentage plus haut que les revenus locaux. Celles-ci ne forment approximativement qu'un tiers des revenus totaux. Dès la première décade du 19^{ème} siècle cette balance est bouleversée. La course et les sources étrangères ne rapportent plus comme dans le passé. leur contribution ne représente que des profits aléatoires et en moyenne médiocre⁽⁸⁾.

L'épanouissement économique temporaire des périodes Révolutionnaire et Napoléonienne était dû au fait que le continent ne pouvait briser le blocus que du côté de la Méditerranée du sud. Dès le rétablissement de la paix en 1815, au Congrès de Vienne, l'Europe entière s'occupe de la question Barbaresque pour ouvrir la Méditerranée au commerce libre. La course est formellement interdite. On met fin aussi à la traite des esclaves — au moins des Chrétiens. Ce qui bouleverse la structure économique de la Régence. D'après le consul de France à Trablousgharb, la part des impôts et de la dîme des terrains dans les revenus de cette Régence, en 1235 (1819-20) représente à peu près les 2/3

= nationaliste, simplement local. Abulqasim Saadullah parle d'une société algérienne à caractère muwahhad = à l'unisson' dans son *Tarikh Al Jazair al Sakafi* (1981). Pour éliminer toute sorte de revendication de discrimination dans le cadre de l'Etat Islamique qu'est l'Empire Ottoman, l'historien tripolite du 18^e siècle Ibn Galbun avance la notion de la descendance des Turcs de Yafet, fils de Noé, et qu'ils sont d'origine Hedjazienne et même de Médine. D'après lui, le mot Anatolie signifie 'Terre d'Islam' (Ettore Rossi, *La Cronaca Arabe Tripolino di Ibn Galbun*, Bologna 1936, pp. 69 et 102).

(7) Constanze Bergna, *Tripoli dal 1510 al 1850*, ed. Tripoli 1925, pp. 280-283, cité par Mohammad Moustafa Al Charkassi, 'Al Azma al Maliya ind nihaya al ahd al Karamanli fi Ray al Muwarrihin al Gharbiyin', communication présentée à la *Mutamar al Sani lilalakat al Arabiya al Turkiya*, Tripoli 1981.

(8) Sur la décadence de l'économie maghrébine voir Valensi et Monlaü, op. cités ; l'idée que la course était devenue une activité négligeable est aussi partagée par André Raymond 'Les Provinces arabes' Chapitres X, *Histoire de l'Empire Ottoman*, Robert Mahtran (ed.), Paris 1989, Fayard, p. 410.

la défense maritime de la région continue à être assurée en coopération avec la Sublime Porte. Les Régences cessent de remettre des tributs, mais ne se sont jamais abstenus de se soumettre aux demandes d'Istanbul pour envoyer des bâtiments de guerre à la flotte ottomane. Ce qui se fait dans le cadre de leur soumission au Sultan en sa qualité de Calife et protecteur de l'Islam. Des fois c'est la Sublime Porte qui paie pour la construction de nouveaux bâtiments⁽³⁾.

C'est une vassalité aux liens très fragiles. L'image idéalisée de l'Etat Ottoman qui a sauvegardé le pouvoir de l'Islam était reprise toutes les fois que la conjoncture internationale le nécessitait. En d'autres circonstances - c'est-à-dire en général - un certain 'compromis historique' régissait les relations des Régences avec la Sublime Porte, en introduisant la notion de «délégation des pouvoirs» confiée par les sultans à leurs administrateurs. C'est grâce à cette notion qu'ils exercent une politique tout à fait indépendante vis-à-vis des gouvernements européens⁽⁴⁾.

Chacun des Odjaks crée dans sa région, comme le souligne L. Valensi «des entités politiques, nettement séparées et autonomes, territorialement bien définies et reconnues même par les populations»⁽⁵⁾. Et il ajoute : «Non que celles-ci expriment un quelconque sentiment national, mais en raison du fait que chacun, homme de la tente ou villageois, se sait sujet de l'un des trois souverains». Il faut ajouter que les populations se sentent autant sujet de l'administration locale que sujet de l'Etat Islamique, dans les frontières duquel ils peuvent se déplacer librement.

Tout ceci n'empêche pas qu'il y ait des résistances, des révoltes contre l'un et l'autre. Comment pourrions nous les évaluer ?... En se basant sur l'exemple de Tunis, Ch. A. Julien fait des réserves sur l'emploi de la notion de sentiment national et suggère de distinguer les différentes nuances :

«Faut-il voir dans les manifestations populaires l'apparition d'un sentiment national ? Le jugement devrait être nuancé. Je crois que l'on confond trop souvent le patriotisme et le sentiment national. Le patriotisme jailli du terroir, est un sentiment à la fois élémentaire et puissant, qui obéit plus à l'instinct qu'au raisonnement. Il en est tout autrement du sentiment national qui doit être plus élaboré et fondé sur une exigence collective»⁽⁶⁾.

(3) Concernant les relations de la Sublime Porte avec les trois Odjaks : Aziz Samih, *Simali Afrika' da Türkler*, Istanbul 1936, Vakit, 2 vol.

(4) Khelifa Chater, 'La Perception Tunisienne de l'Etat Ottoman', *Actes du CIEPO tenu à Cambridge sur les Provinces Arabes à l'Epoque Ottomane*, Zaghouan 1987, pp. 87-93.

(5) Lucette Valensi, *Le Maghreb Avant la Prise d'Alger*, Paris 1969, Flammarion, p. 85.

(6) Cité par L. Valensi, p. 115 ; Nasiruddin Saidouni le répète pour Alger dans son livre susmentionné : Les réactions de la population n'ont ni un but pour l'indépendance, ni =

Sheikh Ghuma (1835-1858)

Face à la Sublime Porte pendant la grande crise au Maghreb - une évaluation

Orhan KOLOĞLU
(Istanbul)

LES RELATIONS DU MAGHREB AVEC LA PORTE AVANT 1827

La particularité de la présence ottomane au Maghreb fut la création d'un équilibre entre la domination sur certaines villes de la côte et l'hinterland. Dès l'installation des Turcs en Afrique du Nord au début du 16^e siècle, les trois Odjaks sont formés afin de créer un système de défense contre les attaques des Européens. Mais le contrôle des seuls ports n'a suffi à aucune force - comme dans le cas des Espagnols - pour se maintenir au Maghreb. La participation des peuples de l'hinterland au système était nécessaire :

«[La particularité des Odjaks fut que] les condottieri de course aient tourné si vite leurs regards vers l'intérieur. C'est l'origine de la puissance territoriale des villes corsaires, par quoi se marque la différence avec leur histoire antérieure. Aussitôt qu'ils en eurent la possibilité en Barbarie, et tout en continuant à mener leurs opérations maritimes, les Barberousses se lancent à la conquête de l'arrière-pays»⁽¹⁾.

Il faut remarquer que la conquête par force des montagnes et des déserts n'est pas un exploit très facile. C'est pourquoi l'usage de la force fut secondé par un système de participation aux butins provenant de la course. Toutes les couches de la population en reçoivent leur part par l'intermédiaire de leurs sheikhs de tribus et des zawiyas, etc... C'est grâce à ce système de distribution quasi-égalitaire de la richesse que la présence turque put durer assez longtemps⁽²⁾.

Avec l'apparition des régimes locaux autonomes (*Les Deys d'Alger, les Husseinites de Tunis, Les Karamanli à Trablousgharb*) le problème de la prospérité des communautés et surtout les relations économiques des villes côtières avec l'hinterland sont transmises aux nouvelles autorités, tandis que

(1) Jean Monlaü, *Les Etats Barbaresques*, Paris 1964, Puf, p. 47.

(2) Orhan Koloğlu, *Garp Ocaklarında Anadolu Delikanlıları, Tarih ve Toplum*, n° 36 (Decembre 1986), pp. 27-30 ; Nasiruddin Saidouni, *Al Jazair fi Tarikh al Ahd al Othmani*, pp. 36-39.

cessé de perdre de leur valeur. La politique ottomane seule visible procédait périodiquement à des réajustements monétaires. A cet effet, on est surpris par la correspondance chronologique entre les décisions ottomanes et celles prises dans le même sens à Tunis : 1603/1605, 1676/1677 furent deux moments de réajustements monétaires à Tunis comme à Istanbul. Au moment où Husayn Ben Ali décidait d'une réforme monétaire, en 1714, interdisant l'usage des piastres étrangères, l'Empire prenait des mesures pour renforcer la piastre turque adoptée depuis 1687/1688. Aux réformes monétaires de Mustapha III (1757/1764) correspondit la politique d'Ali Bey créant la pistre tunisienne. Ce n'étaient pas là de simples coïncidences. L'influence de la politique monétaire ottomane sur Tunis, est évidente ; elle tentait de résoudre les mêmes problèmes, liés la faiblesse monétaire, et au freinage de la spéculation européenne sur les monnaies de tout l'Empire⁽⁶⁸⁾.

Toujours est-il que la détérioration sur le long terme de la situation monétaire de la Régence, nous semble constituer un «*talon d'Achille*», interdisait toute résistance face aux économies européennes dominantes.

CONCLUSION

Au terme de ces développements certainement trop brefs et incomplets nous sommes en droit de revenir à notre interrogation du départ. Finalement la Régence était-elle «*incorporée*» dans cette économie-monde européenne ? Si oui à partir de quand ?

On serait tenté de répondre par l'affirmative, mais avec des nuances chronologique. L'intégration n'intervient pas avant le début du XIX^{ème} siècle, alors que le processus s'était mis en place très tôt au XVII^{ème} siècle. La particularité de la Régence est d'avoir tenté à plusieurs reprises de résister à certaines phases du processus, grâce au dynamisme du milieu des affaires ou bien par l'intermédiaire de l'Etat. Par ailleurs, l'existence d'un secteur industriel clef comme celui de la chéchia avait permis à la Régence de jouer sur les niveaux différentiels des économies régionales de l'Empire ottoman pour réaliser pendant un temps une capitalisation. Celle-ci permit de résister à l'ouverture des marchés face à l'Europe voisine, le «*faible*» n'est pas forcément dominé⁽⁶⁹⁾, mais ses capacités de résistance ne peuvent jouer que dans le cadre d'un certain niveau de rapports de forces. Ce dernier s'est renversé économiquement après 1780. L'époque de Hamouda Bacha pour Tunis ne fut qu'un dernier Baroud d'honneur.

(68) S. Boubaker, «Simon Merlet marchand marseillais dans la Région de Tunis 1693 – 1741», in *Provence historique*, 1984, p. 342 ; Id., «Economie de Traite...» *op. cit.* p. 58.

(69) Ch. Pamuk, «Money in ottoman Empire, 1326 to 1914» in H. Inalcik D. Quataert, *The ottoman Empire : Its economy and society 1300 – 1914*, Cambridge, à paraître, texte aimablement communiqué par l'auteur.

(70) M. Morineau, «Naissance d'une domination. Marchands européens, marchands et marchés du Levant aux XVII^e et XIX^e siècle», in *Cahiers de la Méditerranée*, 1976, p. 145 ; 167 – 168.

étaient devenus progressivement tributaires des échanges méditerranéens. L'argent américain capté par l'économie corsaire ou par le commerce devint la base du système monétaire local. La piastre espagnole, puis l'aspre en étaient les deux monnaies de référence. En examinant l'évolution monétaire de la Régence depuis le début du XVII^{ème} siècle jusqu'à la fin du XVIII^{ème} siècle, on est frappé par deux phénomènes : d'un côté, le besoin constant en métaux précieux de la Régence, de l'autre, la dépréciation continue des monnaies utilisées par elle.

A la lumière de cette situation, on saisit mieux les choix de la politique commerciale d'ouverture sur les pays européens. Seule une balance commerciale favorable avec ces pays pourrait assurer au pays son approvisionnement en espèces. Ces besoins en métaux précieux explique le développement, dès la fin du XVII^{ème} siècle, du négoce monétaire avec les ports de Marseille, Livourne et Gênes, au XVIII^{ème} siècle⁽⁶⁶⁾. Ce commerce était un des plus fructueux que pouvaient faire les négociants européens à Tunis, car il s'accompagnait de spéculations avantageuses. Nous avons déjà eu l'occasion de montrer qu'au début du XVIII^{ème} siècle les comptoirs du Cap Nègre et de Tabarka gagnaient sur les piastres rognées de 50 % à 240 % selon les opportunités du marché⁽⁶⁷⁾. Par ailleurs, pour comprendre les raisons de la dépression constante des monnaies de la Régence, il faut se remémorer les mécanismes monétaires à l'échelle de l'Empire ottoman afin de mieux apprécier la situation tunisienne. Depuis le XVI^{ème} siècle, les monnaies ottomanes, fondées sur l'aspre n'ont

(66) Voici quelques indications sur les estimations de la balance commerciale de la Régence avec Marseille ; nous reprendrons ces chiffres et d'autres dans un travail à paraître prochainement sur la question.

	Valeur des importations de Tunis en pst.	Valeur des exportations de Tunis en pst.
1758	87209	902
1760	68563	137017
1761	16416	126645
1762	137671	137293
1764	318453	349310
1765	529929	385280
1766	835469	536269
1768	1011946	533828
1771	792635	877917
1772	943316	909214
1773	1080567	1384570
1774	789004	973969
A partir de 1780, les valeurs sont en l. t.		
1780	611789	1017333
1781	1552585	1932006
1782	2222797	3119662
1783	1326559	815487

Source : ABB III 257, 276.

(67) Kh. Chater, Département..., *op. cit.*, p. 176.

J.P. Filippini, «Livourne et l'Afrique du Nord du XVIII^{ème} siècle», in : *Revue d'Histoire Maghrébine*, 1977, pp 125 – 149.

capitalisme européen, tant au niveau de la production, qu'au niveau de la commercialisation.

Les procédés commerciaux⁽⁶⁵⁾. Dans une réflexion sur le commerce des chéchias entre Tunis et Smyrne, Charles Peyssonnel considérait que les procédés utilisés par les marchands dans leurs transactions étaient en partie responsables des difficultés du secteur. Le consul dénonçait, l'hypothèque des bonnets particulièrement en période de mévente. Selon Peyssonnel beaucoup de marchands achetaient les bonnets à crédit auprès des bonnetiers, hypothéquant les marchandises en faveur de quelques commissionnaires ou des capitaines de navires qui se rendaient à Smyrne. Mais en période de récession les correspondants n'étaient pas en mesure d'avancer l'argent de l'hypothèque et la protestaient ; ceci obligeait le négociant ou le capitaine à vendre ses chéchias à bas prix, contribuant ainsi à aggraver le marasme. Une autre manière d'opérer semblait mettre en cause les majeurs marseillais qui ne voyaient que leur intérêt immédiat sans tenir compte des conséquences commerciales à long terme. Le point de départ était la différence entre la valeur des monnaies à Tunis et à Smyrne. La piastre, évaluée à 40 sols à Tunis, rendait 56 sols à Smyrne.

Les majeurs marseillais qui expédiaient des matières premières à Tunis, ou des monnaies, recevaient en échange soit des bonnets, soit de l'argent et transféraient leurs fonds et produits à Smyrne. Ils exigeaient de leurs correspondants à Tunis, de payer à Smyrne autant de piastres qu'à Tunis, et d'assurer les retours de Smyrne à Marseille en lettres de change ou en coton. Ceci poussaient certains commissionnaires à recourir à un autre circuit, celui des marchands juifs, à qui ils vendaient les matières premières à crédit, à condition d'être payés à Smyrne avec autant de piastres qu'à Tunis. Ainsi, d'après Peyssonnel, ce procédé obligeait le négociant juif à imposer à l'artisan l'usage de matières mélangées, afin d'équilibrer dans ses comptes. Le négociant juif pouvait à son tour, hypothéquer les chéchias à un capitaine français, reprenant par là le procédé décrit plus haut, ou bien expédier lui-même les bonnets directement à Smyrne. Toujours est-il que ces pratiques du négoce démontrent l'importance de la marge bénéficiaire réalisée sur la commercialisation de la chéchia. Parallèlement le souci des intermédiaires de garantir leurs intérêts, finissait par peser sur la rentabilité de la production et sur sa qualité. Ainsi, des difficultés commerciales rencontrées par la chéchia provoquait une crise de production. Cette dernière à son tour révélait les faiblesses du secteur, son incapacité à passer d'une logique artisanale à une logique de marché capitaliste industriel.

E/ La fragilité monétaire

Depuis le détournement des circuits du «*tibr*» du Soudan par les Portugais à la fin du XV^{ème} siècle, le système monétaire hafside puis celui de la Régence,

(65) Bibliothèque Nationale Paris, manuscrit français, n° 11790. f 50.

était due en partie à la diminution de la consommation, aux perturbations de la guerre russo-turque, mais il semble que c'est la qualité du produit qui soit également en cause. Parallèlement et malgré le début de la baisse des prix, Smyrne fut inondée de chéchias entre 1773 et 1776. Tous les marchands européens participaient au mouvement : les Français, les Vénitiens, les Hollandais et les Anglais. En mai 1773, Cailhol reçoit 6 caisses de chéchias pour les Roux, un bateau français en apporte en même temps 60 caisses⁽⁵⁷⁾ ; en août-septembre 1773, un navire Vénitien en importe 16 caisses pour les Juifs et un capitaine français en décharge 30 autres⁽⁵⁸⁾. En septembre 1774, un autre capitaine français en importe 10.000 douzaines. On pourrait ainsi multiplier les exemples d'arrivages continus de chéchias à Smyrne. La mévente était perceptible en septembre 1773 : les marchands tunisiens, juifs et musulmans, avaient plus de 200 caisses invendues⁽⁵⁹⁾

Conséquence de la surcharge du marché, la vente au comptant disparaît pour faire place au troc et à la vente à terme. En mars 1774⁽⁶⁰⁾, les Italiens vendent 500 bonnets pour un terme de 6 mois puis, en avril, 350 douzaines pour 4 mois⁽⁶¹⁾. Au mois de mai de la même année, une maison française fait un troc de bonnets contre des laines de chevrons pour la valeur de 50 000 pst. A la fin de l'année, le terme est passé à plus d'un an pour la vente des chéchias⁽⁶²⁾. Les marchands juifs qui recevaient les bonnets de Tunis à 25 % moins cher que les négociants français, n'arrivaient pas à vendre. La situation était telle que les frères Roux, qui ordinairement interdisaient à leurs agents le troc et la vente à terme, les permirent. Dès mars 1774, Cailhol suggéra aux frères Roux d'arrêter le commerce des chéchias. A Tunis en juin 1774 Bartholot, l'agent des Roux, préféra revendre avec un terme d'un an 2000 douzaines de bonnets aux marchands juifs de la Régence que de les envoyer à Smyrne. Au début du mois de janvier 1776, Cailhol écrivait aux frères Roux, «*les Tunisiens eux mêmes ne vendent pas mieux (que nous) les qualités que nous recevons*»⁽⁶³⁾. Cette situation catastrophique eut des conséquences graves : les faillites se multiplièrent chez les marchands tunisiens au début des années 1780 – 1781⁽⁶⁴⁾ ; l'apparition à Smyrne en 1782 apparurent les bonnets des manufactures d'Orléans, les moins estimées sur le marché.

Il semble donc que la crise qui affecta le secteur de la chéchia pendant les années soixantes dix soit le résultat d'un «*travail de termites*» mené par le

(57) Id., LIX 730, du 22/5/1773.

(58) Id., du 5/8/1773, 24/9/1773, 2/11/1773.

(59) Id., du 24/9/1773.

(60) Id., LIX 731, du 22/3/1774.

(61) Id., LIX 731, du 22/4/1774.

(62) Id., LIX 731, du 16/5/1774.

(63) Id., LIX 731, du 30/1/1776.

(64) L. Valensi, «Islam...» op. cit. p. 396.

de ce secteur et aboutirent, à une captation des plus-values par le négoce européen.

Les négociants européens contrôlaient l'approvisionnement de la Régence en matières premières : laines espagnoles, et colorants.

Le noyautage du secteur productif par le système du crédit. Le phénomène apparut à la fin du XVII^{ème} siècle et ne fit que se renforcer au milieu du XVIII^{ème} siècle⁽⁵³⁾. Les négociants marseillais, livournais ou juif, vendaient les laines à crédit et récupéraient leurs mises en bonnets. Ils assuraient de ce fait directement le commerce des chéchias, ne se contentant plus de servir de transporteurs. Il est possible que ces deux facteurs aient eu une répercussion sur la qualité des produits bruts utilisés dans la fabrication. La détérioration de la qualité du feutre et du colorant était, en effet, un des reproches que les négociants au Levant — à Smyrne par exemple — faisaient à la chéchia tunisienne. Il est probable que les marchands européens ou juifs qui contrôlaient les deux bouts de la chaîne obligèrent les producteurs à l'utilisation des produits de second choix.

La mévente.

Nous essayerons de l'analyser à partir de Smyrne. Dans le port anatolien, le commerce de la chéchia était tenu par trois groupes de marchands. «*Le corps des marchands barbaresques*»⁽⁵⁴⁾, constitué à l'image de celui de Constantinople⁽⁵⁵⁾, a réussi jusqu'aux années 1764 à dominer la vente des chéchias tunisiennes. Il était appuyé en cela par les autorités ottomanes. Les Juifs de Tunis, probablement associés à la communauté juive de Smyrne assuraient la vente d'une autre partie des chéchias qui parvenaient directement de Tunis. Les négociants français arrivaient en troisième position. Leur entrée en course avaient donné lieu à des protestations et de conflits avec la ligue des marchands tunisiens dont l'écho arrivaient jusqu'à Constantinople. Mais il semble qu'en 1764 les autorités de Smyrne cédèrent aux demandes des négociants français, en leur permettant de vendre directement les chéchias tunisiennes. Ceci coïncida avec le moment où le contrôle du secteur productif par le crédit européen devint plus sensible.

Les arrivages massifs de chéchias à Smyrne au début des années soixante dix provoqua une baisse de prix de plus de 40 % entre 1773 et 1776⁽⁵⁶⁾, alors que les ventes assuraient auparavant jusqu'à 50 % de bénéfice. L'engorgement du marché aurait provoqué selon Cailhol — le régisseur de la commandite des Roux à Smyrne — une baisse de la consommation de l'ordre de 50 %. Ainsi, la crise

(53) J.P. Vittu, «un commissionnaire français à Tunis ; Nicolas Beranger», in : *Revue d'Histoire Moderne et contemporaine*, 1977, pp. 584 — 601.

(54) A.C.C.M. J 377, du 3/12/1764.

(55) L. Valensi, «Islam...» *op. cit.*, p. 391, note n° 5.

(56) A.C.C.M., plusieurs indications existent dans le fonds Roux concernant de la chéchias à Smyrne : LIX 1257, LIX 730, 731.

Cette tendance s'accompagna du renforcement des compagnies à blé dont l'importance dépassa celui des négociants «*privés*». Au milieu du XVIII^{ème} siècle, lors de la croissance du commerce français à Tunis, on assista à un retour en force des maisons de commerce indépendantes des compagnies. Celles-ci, relayées par les autorités consulaires essayèrent de recréer des réseaux dans les milieux dirigeants, à un moment où la France réinvestissait la Méditerranée en essayant de se constituer des zones d'influence. Cette stratégie tenta d'intégrer plus fortement le commerce français à Tunis dans une sorte de «*country trade*» à l'échelle de l'Empire ottoman. L'exemple du commerce de la maison Roux entre Tunis et Smyrne en est un exemple significatif⁽⁵⁰⁾.

Face à ces stratégies différentes, les milieux du négoce local, démissionnèrent souvent sans chercher à réinvestir le champ méditerranéen. Au mieux tentèrent-ils avec l'appui brutal des autorités, comme en 1741, de rompre des situations de domination. C'est ainsi que l'on peut expliquer des décisions comme celle de 1774 lorsque le Bey nolisait lui-même des bateaux européens de Tunis pour aller à Smyrne en obligeant tous les exportateurs de chéchias à charger sur les navires qu'il avait affrétés. Cependant, ces réactions violentes expriment tout au plus la conscience de la force de l'adversaire et témoignent du manque de moyens pour résister à long terme.

D/ «L'enchaînement par le crédit» : la crise de la chéchia

En examinant les points forts de la présence commerciale européenne en Tunisie depuis le XVII^{ème} siècle (compagnies à blé, compagnie du sel, commerce des chéchias), on est frappé par la répétition de la même stratégie, celle de «*l'enchaînement par le crédit*». A chaque fois que cela a été possible, des compagnies ou de grands facteurs avaient avancés de l'argent aux marchands, producteurs et titulaires des institutions — locales — qui contrôlaient les produits du commerce. Les tribus productrices de blé étaient endettées auprès des compagnies ; le Bey Hussayn Ben Ali était débiteur de la compagnie du sel de Gergis ; les deux secteurs les plus représentatifs de cet endettement sont ceux des chéchias et de l'huile. Nous nous contenterons d'analyser ici le cas des chéchias aux XVIII^{ème} siècle.

— La crise significative du commerce de la chéchia dans les années 1770.

Pendant les années 1760 — 1770, le secteur de la chéchia était à son apogée : il produisait trois fois plus qu'au début du XVIII^{ème} siècle et consommait aussi trois fois plus de laines⁽⁵¹⁾. Cependant, dès les années soixante dix, on assiste à un repli de cette industrie, même si certains «*chaouachi*» conservèrent jusqu'au XIX^{ème} siècle de belles fortunes⁽⁵²⁾. Une série de facteurs jouèrent en défaveur

(50) A.C.C.M., LIX, 786, 787, 788.

(51) L. Valensi, «Islam... *op. cit.*», pp 386 — 384.

(52) Kh. Chater, Dépendance... *op. cit.*, pp. 204 — 322.

opérations, prêt à la grosse, prêt hypothécaire, toutes générant des bénéfices cumulatifs dont était privé le marchand ou l'armateur tunisien.

La carence des transports maritimes excluait la Régence du processus d'accumulation de capitaux par les bénéfices commerciaux.

C/ Stratégies des milieux marchands européens.

La présence et l'activité des milieux marchands européens à Tunis étaient réglementées par le principe des «*capitulations*» et renforcées par les traités bilatéraux. En fait la stratégie des «*nations*» dépendait de l'importance que pouvait avoir pour elles le commerce de Tunis.

Ainsi, les Anglais et les Hollandais dont les intérêts majeurs en Méditerranée occidentale étaient localisés à Livourne ne recherchaient qu'une présence symbolique à Tunis. Par contre les Provençaux et les Livournais étaient plus nombreux et le volume de leurs affaires beaucoup plus consistant. De ce fait, leurs rapports avec le pays différaient.

— La communauté livournaise à Tunis avait trois particularités : ses maisons commerciales étaient implantées simultanément à Tunis et à Livourne. A partir de ces deux places elle tissait des liens avec les autres communautés juives d'origine ibérique dans tout le pourtour de la Méditerranée, comme à Smyrne et à Salonique... Le point fort de l'activité livournaise à Tunis, depuis le milieu du XVII^{ème} siècle, était le monopole des cuirs et peaux qui les mettait en contact direct avec les milieux dirigeants du pays.

Par le biais de la «*Giornata des cuirs*» et de «*Dar el Jeld*», la communauté livournaise ramifia ses intérêts dans tout le pays, devint un des grands fournisseurs de la cour en produits européens. Elle fournissait les matières premières pour le chéchia, tout en exportant une partie de cette production vers le Levant.

Ainsi, la stratégie livournaise qui conservait son homogénéité communautaire était elle caractérisée par «*l'infiltration*» dans l'économie locale sous une couverture officielle.

— Les négociants français, quand à eux, entretenaient des rapports particuliers avec la Régence. Jusqu'au milieu du XVII^{ème} siècle, les Français installés à Tunis se distinguaient par une liberté relative vis-à-vis de Marseille. Beaucoup d'entre eux recherchèrent un partenariat avec leurs homologues tunisiens et fondèrent des sociétés mixtes de production ou commerce⁽⁴⁹⁾. Après les édits de 1669 et la réorganisation du commerce de Marseille par Colbert, le contrôle des régisseurs devint plus étroit et les activités des négociants installés à Tunis devinrent à l'image de la plupart des autres échelles : franco-française. Seules quelques individualités dans des situations marginalisées, comme Louis Sabain ou Nicolas Béranger, dérogeaient à la règle.

(49) S. Boubaker, *La Régence*, op. cit., 159 – 165.

se touchent présente la nature toute brute⁽⁴⁶⁾». Cependant, l'extension des surfaces cultivées ne pouvait être illimitée. Elle se heurtait tant aux problèmes du statut juridique des terres, qu'à celui de la main d'œuvre, comme ce fut le cas après la peste de 1784. En d'autres termes, l'économie agricole se trouvait confrontée à la loi d'airain des économies traditionnelles : l'absence «d'élasticité».

Le secteur textile, avec notamment la chéchia, n'échappa pas à cette situation. L'organisation de la production de la chéchia avait atteint au milieu du siècle son apogée mais ne sut résister à la demande et à la concurrence étrangère, faute de mutation structurelle et technologique. Dès les années 1770, les signes d'une baisse de la qualité du produit provoquaient sa mévente⁽⁴⁷⁾.

Donc en dépit d'un succès commercial certains, la production de la Régence aussi bien agricole qu'artisanale était en situation défavorable sur le long terme.

B/ L'incapacité de maîtriser les transports maritimes.

Sans reprendre le vieux débat sur les raisons de la faiblesse des marines «barbaresques», nous tenterons de comprendre l'impact de la maîtrise des moyens de transports maritimes par les marines étrangères sur l'économie tunisienne.

L'essentiel du commerce extérieur de la Régence tant avec l'Europe qu'avec le monde ottoman était fait par des navires européens. Si la part de la caravane française n'avait pas cessé de s'amplifier, celle-ci selon les conjonctures devait compter avec la concurrence d'autres affréteurs comme les Corses un temps, les Vénitiens et les Ragusains, en d'autres périodes. Il résultait du recours massif aux flottes commerciales étrangères un grave manque à gagner pour le commerce de la Régence. Un exemple simple suffirait à le démontrer. Tous les ans, les marchands tunisiens concluaient avec des patrons européens un grand nombre de contrats de nolis, d'hypothèques... qui se soldaient tous par une sortie de fonds. En 1751, le capitaine Victor Device nolisait sa polacre «l'Union» à Salem Marassy de Tunis pour un voyage débutant le 9 janvier 1751, devant conduire le bateau de Tunis à Modon, Chio, Smyrne et retour à Tunis avec les mêmes escales. Le voyage devait durer neuf à dix mois. Les frais de nolis étaient de 1070 sequins barbaresques payables pour moitié à l'arrivée à Smyrne, l'autre moitié devant être versée au capitaine, au retour à Tunis, après le débarquement des marchandises⁽⁴⁸⁾. Ce genre de contrat était souvent accompagné d'autres

(46) De. Sait-Gervais, *Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis, avec des réflexions sur la conduite d'un consul et du détail du commerce*, Paris, 1736, pp. 334 — 335, 340.

(47) L. Valensi, «Islam et capitalisme : production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVII^{ème} et XIX^{ème} siècles», in *Revue d'histoire Moderne et contemporaine*, 1969, pp. 376 — 400.

(48) Y. Debbasch, *La nation française en Tunisie (1577 — 1835)*, Paris, 1957.

fit perdre à Tunis des débouchés acquis de longue date. L'industrialisation de l'Europe depuis 1770 / 1780 mit de plus en plus en difficulté l'artisanat et la navigation à vapeur à partir de 1815, transforma les échanges internationaux de la Régence.

Cependant il nous semble que dès le début du XVIII^{ème} siècle, certaines faiblesses existaient dans la structure des échanges de la Régence. Elles déterminèrent l'atonie de plusieurs secteur d'activités et la perte de positions avantageuses. Cinq points faibles, dans l'économie de la Régence, qui nous paraissent déterminants :

A/ La stagnation des techniques de production.

B/ L'incapacité de maîtriser les transports maritimes.

C/ L'impuissance à trouver une parade efficace aux stratégies du commerce européen.

D/ L'hémorragie monétaire.

E/ L'«enchaînement par le crédit» : la crise de la chéchia.

A/ Un blocage technologique

La Régence de Tunis, au XVIII^{ème} siècle, avait connu une augmentation de sa production économique. La croissance démographique, celle des exportations des produits agricoles, des chéchias, en sont autant d'indicateurs. Cette situation se retrouve dans d'autres contrées ottomanes, en Anatolie par exemple⁽⁴⁴⁾. Cependant, dans les deux cas, on constate l'absence de conquête du savoir technique au niveau le plus bas de l'activité économique qui fut à la base de l'industrialisation de tous les pays d'Europe, d'Amérique et d'Asie. L'innovation technique à Tunis restait cantonnée au recrutement d'un personnel étranger, limité en nombre et à certaines types de fonctions : médecins, ingénieurs militaires... La demande extérieure tant en produits agricoles qu'en chéchias stimula les techniques traditionnelles sans les transgresser. Dans le domaine céréalier ou oléicole, on assista à l'extension des surfaces cultivées sans aucun changement dans les techniques de production⁽⁴⁵⁾. La description qu'en donne saint-Jervais est éloquente : *«(Le More) imprime à peine sur le sillon, le soc de la charrue, le labour se fait indifféremment avec des mulets, des chameaux ou des bœufs... les jardins ne sont point distribués en allées, il n'y règne aucun ordre, la confusion des arbres inégalement plantés et qui*

(44) D. Quataert, *Manufacturing and technology transfert in the ottoman empire 1800 – 1914*, Strasbourg-Istanbul, 1992, Ch. Pamuk, *The ottoman Empire and european capitalism, 1820 – 1913*, cambridge, 1987, pp. 108 – 129.

(45) L. Valensi, «La conjoncture agraire en Tunisie aux XVIII^{ème} et XIX^{ème} siècle» in : *Revue Historique*, Juin 1970, pp. 321 – 336 ; Id. Fellahs... *op. cit.*, p. 220.
S. Boubaker, «La conjoncture économique dans la régence de Tunis, du milieu du XVIII^{ème} siècle jusqu'en 1930», C.A.R., Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Tunis 1970, pp 48 – 115.

Abdelaziz réclamaient et justifiaient la liberté des exportations du blé, et défendaient le désengagement de l'Etat d'un certain contrôle de la vie économique⁽⁴¹⁾. C'était aussi l'époque de la grande influence de Mustapha Khuja que certains historiens considèrent comme ayant ouvert la Régence face aux intérêts français par exemple. A la mort de Mustapha Khuja, en 1794, on assiste à un changement de décor. Yussuf Sahib El-Tabaa, son successeur à la tête du gouvernement, adopta une politique différente. Il est probable que l'orientation plus rigide vis-à-vis des intérêts européens de Yussuf Sahib El-Tabaa coïncida avec les ambitions d'affirmation internationale du Bèy Hammouda Bacha. Autour de Sahib al-Tabaa se forma un autre «lobby» aspirant à rééquilibrer le bénéfice de l'ouverture commerciale. Profitant du repli français, pendant la période révolutionnaire, la Régence tenta de diversifier son horizon commercial et d'échapper à certaines contraintes : il s'agissait notamment d'accéder directement aux laines espagnoles sans intermédiaires, de promouvoir une marine tunisienne, de réactiver la course comme moyen de pression diplomatique, de se tourner plus vers les relations avec le Levant. Cette phase s'arrêta avec la mort des deux protagonistes Hamouda Bacha et Yussuf Sahib al-Tabaa en 1814 – 1815. La conjoncture internationale avait changé aussi à cette époque⁽⁴²⁾.

Les clivages et les alternances que nous venons de retracer et de mettre en rapport avec les politiques commerciales suivies par la Régence correspondaient certainement à des articulations socio-économiques et politiques plus anciennes que notre période et plus complexe que ce que nous avons dégagé. Elles nous semblent traduire cependant à la fois la dynamique sociale du pays et ses hésitations face aux implications du processus d'ouverture sur l'économie européenne. L'ouverture créait certes une dynamique et enrichissait certains milieux, mais ne fragilisait-elle pas le fondement même de l'édifice qui était en train de se construire ?

III – LA DESTABILISATION DE L'ECONOMIE DE LA REGENCE DE TUNIS

Si l'avantage de l'historien sur les contemporains des événements est de connaître leurs résultats, son handicap est celui d'avoir du mal à apprécier la naissance et l'évolution des symptômes qui conditionnent les phénomènes historiques. Entre 1815 et 1830, la Régence glissait imperceptiblement vers une situation de crise. Le décalage avec les économies européennes était une réalité patente du début du XIX^{ème} siècle⁽⁴³⁾. L'élargissement des marchés mondiaux

(41) Lire le texte suggestif de Hammouda Ben Abdelaziz, Manuscrit B.N. Tunis f° 221 – 275. A notre avis ce texte ne saurait être uniquement lu à travers un éclairage néo-khaldounien, mais aussi en tenant compte des idées économiques libérales qui circulaient dans les milieux marchands de l'«échelle».

(42) E. Guellouz, «a pensée...», *op. cit.*, pp 212 – 277. Id., Histoire de la Tunisie, *op. cit.*, 210 – 226.

(43) Rappelons l'opération contre Carloforte par exemple. S. Boubaker, M.H. Cherif, «Crise...» *op. cit.* Kh. Chater, Dépendance..., *op. cit.*

La cristallisation des forces socio-politiques autour de ces deux orientations en faisait presque deux grands courants politiques dans le pays. Certains historiens les assimilèrent à un parti «arabe» et à un «parti turc». Il nous semble cependant que la base ethnique si elle jouât, ne fut pas exclusive dans la formation et le maintien de ces deux courants⁽³⁹⁾.

— Ainsi, en 1702, lorsque Brahim Chérif, membre de la milice prit le pouvoir, il affirma le caractère turcophile de son entreprise. Il faut inscrire cet événement dans une dynamique plus large à l'échelle de l'Empire, celle des tentatives des janissaires pour retrouver leur influence politique. Entre 1702 et 1705 plusieurs actions de janissaires eurent lieu dans diverses provinces, et dans le même temps Brahim Chérif gela ses relations avec l'Europe. Les difficultés qu'il rencontra sur le plan agricole, l'invasion de la peste et les conflits avec ses voisins, contribuèrent à orienter cette décision.

— Les débuts hussaynites. Le 12 juillet 1705, Hussayn Ben Ali s'empara du pouvoir. Au-delà, des discours de légitimation élaborés a posteriori, le Bey était issu des élites du pouvoir militaire turc de la Régence. Pendant tout son règne, il prit soin de consolider les intérêts locaux. Sa politique commerciale fut fondée sur le renforcement des liens commerciaux avec l'Europe en particulier, et sur la volonté de pratiquer une politique économique d'inspiration mercantiliste⁽⁴⁰⁾. La guerre civile avec ses deux épisodes, (1728 et 1735/40) remit en selle le clan ottomanophile autour d'Ali Bacha. Gagnant, celui-ci prit le contre-pied de la politique commerciale suivie par son prédécesseur : (démolition des deux comptoirs de Tabarka et du cap-Nègre, état de guerre avec la France...). Par ailleurs, le bey renforça son armée grâce à des recrutements massifs de janissaires au Levant. La tentative de récupération des bénéfices du commerce des anciens comptoirs franco-génois fut peut être une manière de vouloir consolider le pouvoir de la milice, du moins au début du règne.

— Avec le retour des fils de Hussayn ben Ali au pouvoir en 1756, la politique commerciale devint l'enjeu des groupes de pressions vivant dans l'entourage des princes, plus qu'elle n'était liée à la personne du bey. Les «lobbies» pro-européens ou pro-ottomans, devinrent les vecteurs de choix différents sur le plan commercial. La bonne conjoncture des années soixante début soixante dix favorisa l'ouverture commerciale ; les nations européennes et les communautés étrangères comme les «*Tabarkins*» eurent alors un rôle important dans l'activité commerciale du pays. Certaines idées libérales rappelant les débats qui se passaient au même moment dans les milieux du négoce marseillais par exemple firent leur apparition chez l'élite tunisienne. Certains comme H. Ben

(39) E. Guellouz, *Histoire de la Tunisie*, Tunis 1983, pp 54 – 56, 155 – 160. M.H. Cherif, *Pouvoir...*, op. cit. T 1 pp 113 – 122.

(40) Nous faisons référence ici particulièrement à la réforme monétaire de 1714. Cf. M.H. Cherif, *Pouvoir...*, op. cit., pp 195 – 197. Mais aussi au rôle de conseillers économiques que jouèrent certains marchands auprès du Bey, notamment Gaspard Bourguet.

– L'agriculture de la Régence (céréales, huiles, cuirs et peaux, sel), dégageait dans plusieurs secteurs des surplus substantiels destinés à l'exportation aussi bien vers l'Europe que vers l'Empire ottoman.

– L'économie tunisienne possédait un secteur textile dynamique produisant des articles aptes à s'imposer sur le marché méditerranéen (chéchias..) et supporter la concurrence des textiles industriels européens (draps...).

– Le volume des échanges de Tunis, avec l'Europe en particulier, ne cessa de se développer à partir du début du XVII^{ème} siècle, pour devenir, au milieu du XVIII^{ème} siècle, une des places les plus commerçantes de la Méditerranée occidentale.

En un mot, le processus d'ouverture sur l'économie méditerranéenne était bien avancé, mais celui de «l'incorporation» était encore incomplet.

D/ Les retombées socio-politiques de l'ouverture commerciale

Nous avons évoqué plus haut les principales mutations institutionnelles de l'époque ottomane. Une lecture de cette évolution à la lumière des politiques commerciales suivies par la Régence permet de mettre en valeur l'arrière plan socio-politique de l'ouverture commerciale. Deux politiques qui représentaient les deux axes majeurs de rassemblement de forces sociales, avaient dominé successivement le champ de décision. Celui-ci apportait d'un côté les tenants d'une plus grande ouverture sur l'Europe, de l'autre ceux qui préféraient privilégier le rapprochement avec le monde ottoman. On peut suivre le passage de l'une à l'autre de ces politiques presque deux siècles durant.

– Les trois premiers deys, Othman, Youssef et Osta Moratto, orientèrent la Régence vers une plus grande autonomie à l'égard de la Porte. Cependant, tout en étant de grands entrepreneurs corsaires, ils initièrent l'ouverture commerciale et diplomatique vers l'Europe. Pour eux, course et commerce étaient les deux faces d'une même politique.

– Le conflit entre deys et beys qui marqua les trois derniers quarts du XVII^{ème} siècle et confirma la démarche des premiers deys sur le plan commercial. Les Mouradites adoptèrent d'une manière plus résolue la voie de l'ouverture commerciale. Ils cherchèrent dans le commerce extérieur une valorisation des produits agricoles qu'ils captaient par le jeu de la rente foncière et fiscale. Pendant ce temps, les deys, de plus en plus faibles politiquement, s'accrochaient à l'économie corsaire, qui devint pour certains d'entre eux, un moyen de légitimation politique. Alors que le pouvoir mouradite se définissait de plus en plus «*non turque*», le clan beylical apparaissait comme «*ottomanophile*». Face aux pressions européennes, expéditions de Black et de Ruytter, le clan corsaire ne put rien faire. Il facilita alors les traités conclus par les forces d'ouverture avec les pays européens entre 1662 et 1669. La tendance autonomiste semblait se doubler d'une démarche mercantile, alors que l'attitude ottomanophile semblait se confondre avec un plus grand attrait pour l'Orient.

le commerce de ce produit en Méditerranée. Malgré la forte concurrence française et génoise, le marché levantin, principal débouché pour ce produit, accordait sa préférence à la production tunisienne. Mais ce qui conférait à ce produit textile une place particulière dans les échanges de la Régence, c'était son poids dans les équilibres généraux de la structure commerciale.

Pour les importations à partir de l'Europe, nous avons déjà mentionné pour 1700 la part des matières premières destinées à cet artisanat. Dans la deuxième moitié du XVIII^{ème} siècle le phénomène perdure. En 1758, 70 % de la valeur des marchandises importées de Livourne et de Gênes étaient constituées de laines espagnoles destinées aux chaouachis ; en 1761, cette proportion était de 58 %, en 1762, de 63 % et en 1765 de 60 %. Dans les importations françaises à Tunis, la laine espagnole représentait 48 % de leur valeur en 1766, 74 % en 1767, 52 % en 1768, 52 % en 1772 et 46 % en 1773⁽³⁶⁾.

De fait, l'importance de cette activité n'a cessé de progresser au XVIII^{ème} siècle. A la fin du XVII^{ème} siècle, 200 ateliers de fabrication, en 1753 on recensait 300. Pour certaines sources on aurait atteint 450 ateliers dans les années 1770 ; mais en 1809 – 1810, il n'y en avait plus que 166. Ces ateliers produisaient annuellement plusieurs dizaines de milliers de bonnets. En 1720 – 1730, la production était de 36 569 douzaines, en 1749 – 1755 de 54 432 douzaines et en 1765 plus 91 000 douzaines. En moins de cinquante ans la consommation des matières premières et la production avaient triplé. Au milieu du XVIII^{ème} siècle, une partie des importations de Tunis, de la Morée et de Chio, était composées de colorants pour la chéchia. Istanbul, Smyrne, Alexandrie étaient les grands centres de consommation et de redistribution des «*chapeaux tunisiens*»⁽³⁷⁾.

Ainsi grâce à ce produit, Tunis avait réussi à créer «*une boucle commerciale*» fort originale : importation de matières premières d'Europe qu'elle transformait en produits finis de qualité. Ceux-ci à leur tour étaient exportés vers le Levant, duquel on importait aussi au retour des matières premières pour le même artisanat⁽³⁸⁾. Par ce biais la Régence créait une valeur ajoutée qui normalement aurait dû lui assurer de grands bénéfices. Le commerce de la chéchia intégrait la Régence dans plusieurs circuits commerciaux méditerranéens, ottomans et européens, et devait favoriser l'existence d'une balance commerciale excédentaire.

A ce stade de l'analyse quelques remarques d'ordre général doivent être remises en mémoire.

(36) *Id.*

(37) L. Valensi, *Islam...* p. 365.

(38) A. Raymond, *Artisans et Commerçants du Caire au XVIII^{ème} siècle*, Damas, 1973 pp 191 – 193. La moyenne annuelle des échanges entre Tunis et l'Egypte étant de 34 M paras d'exportations tunisiennes entre les années 1776 et 1781, années difficiles pour Tunis. L'auteur indique aussi que Tunis importait annuellement 2000 balles de voiles de lin et de coton d'Egypte, et recevait aussi en plus de l'huile d'olive, des bonnets et des textiles.

France	Importations	11 586 840	Draps	2 842 492	24,5 %
	Exportations	12 670 111	Coton	5 315 000	41,9 %
Angleterre	Importations	11 269 849	Draps	379 940	3,37 %
	Exportations	2 768 672	Coton	1 464 000	52,8 %
Hollande	Importations	4 166 665	Draps	1 787 400	42,8 %
	Exportations	4 965 192	Coton	2 045 000	41,1 %
Livourne, Gêne, Messine	Importations	1 640 885	Draps	32 560	1,98 %
	Exportations	2 494 277	Coton	1 990 000	79,7 %
Trieste, Ancône	Importations	1 175 884	Draps	164 640	14 %
	Exportations	4 261 219	Coton	2 010 000	47,16 %

Ce tableau pourrait être complété en ajoutant aux exportations d'autres matières premières, comme les variétés de coton filé, les laines ou les soies..., et aux importations les produits coloniaux, comme le café, le sucre... Cela ne ferait qu'accroître l'aspect massif de l'exportation des produits bruts d'origine agricole et affirmer «l'invasion» des produits lointains concurrençant ceux de l'Empire. le commerce de Smyrne accentue son caractère de consommation et de transit. Comparée à cette situation, la place de Tunis affiche sa différence. La Régence consommait ce qu'elle importait et attirait beaucoup moins les produits coloniaux. Ceux-ci constituaient en moyenne moins de 10 % des achats faits en France.

**Part des produits coloniaux
dans les ventes françaises à Tunis**

1761	19,6 %
1762	7,6 %
1764	12,7 %
1765	11,2 %
1766	5 %
1767	5,9 %
1768	6,1 %
1771	6,9 %
1772	8,7 %
1773	7,6 %
1774	6,3 %

Grâce à cette comparaison, somme toute sommaire, il nous paraît que le caractère colonial, du commerce de la Régence était moins marqué que celui de Smyrne.

C/ Originalité du commerce extérieur tunisien

L'originalité du commerce extérieur tunisien depuis la fin du XVII^{ème} siècle et au XVIII^{ème} siècle s'appelle la chéchia (bonnet rouge). La Régence dominait

mouchoirs, les ceintures... trouvaient facilement à s'exporter vers le Levant ou Italie.

Sur le plan de la valeur des échanges et des termes de l'échange, la situation de Tunis paraît également plus favorables que celle de Smyrne.

Les échanges Tunis-Europe. (Valeurs en livres tournois)⁽³³⁾

	exportation de Tunis	Indice	importations de Tunis	Indice	Termes de l'échange
1776 — 1779	4 108 093	100	3 351 409	100	100
1780 — 1783	6 770 737	165	2 524 412	75	220
1784 — 1787	11 615 576	283	341 939	102	278

**Les échanges Smyrne-Europe
(Valeur en livres-tournois)⁽³⁴⁾**

	Exportations de Smyrne	Indice	Importations de Smyrne	Indice	Termes de l'échange
1776 — 1779	33 903 400	100	23 204 821	100	100
1780 — 1783	41 510 518	122	23 929 887	103	118
1784 — 1787	50 692 027	150	24 594 288	106	142

Ces données fournies par T. Stoianovich appellent quelques remarques. Si la valeur des échanges entre Smyrne et l'Europe étaient nettement supérieure à ceux de Tunis pendant la même période, les deux ports avaient une balance favorable et l'avantage serait donné à Tunis dont le terme de l'échange est plus favorable que celui de Smyrne.

En élargissant la comparaison à la structure des échanges, la situation tunisienne nous paraît encore moins défavorable que le premier port ottoman. Ainsi, en 1785, Smyrne avait exporté la valeur de 28 489 024 livres tournois et importé 20 285 351 livres tournois, des pays suivants : Angleterre, France, Hollande, Livourne, Gênes, Messine, Trieste, Ancône.

Le commerce de Smyrne en 1785 avec les principaux ports européens. (Avec la part en % du coton et des draps), valeurs exprimées en livres tournois⁽³⁵⁾.

Total des importations : 20 285 351 livres tournois.

Total des exportations : 28 489 024 livres tournois.

(33) T. Stoianovich, «Commerce...» *op. cit.*, 363.

(34) Id., Kh. Chater, 270.

(35) Voir, note 32.

**Nombre de pièces de draps (toutes qualités confondues)
exportées à partir de Marseille vers Tunis et Smyrne de 1774 à 1788**

	Smyrne	Tunis	Total des pièces exportées par Marseille
1774	28146	552	91878
1775	36996	540	100979
1777	21554	1631	94269
1778	31622	260	77076
1779	34590	246	74515
1780	37668	228	99468
1781	29329	1032	66980
1782	28468	1238	88714
1783	29418	826	74413
1784	18538	1088	62756
1785	20021	160	63651
1786	22647	904	57838
1787	20776	919	56053
1788	23556	1311	59615

La position de Tunis apparaît comme fondamentalement différente de celle de Smyrne. La Régence contrairement au port anatolien, Istanbul ou encore Salonique, consommait peu de draps français ou européens en général. Selon une autre source, les draps languedociens ne formaient que 2 % à 10 % des exportations de Marseille vers Tunis entre 1761 et 1774 :

1761 : 10,5 %, 1762 : 4,3 %, 1763 : 2 %, 1764 : 3 %, 1765 : 5,8 %, 1766 : 2,6 %, 1767 : 3,4 %, 1768 : 2,7 %, 1773 : 8,4 %, 1774 : 3,7 %⁽³²⁾.

Ainsi, même si l'on constate une augmentation des importations de draps par la Régence, leurs quantités demeuraient réduites. La protection du marché local tunisien était encore possible parce que son artisanat répondait encore à ses besoins et à ses goûts. Le Jerid, Jerba, Sousse, Tunis..., ainsi que toutes les communautés villageoises produisaient couvertures, haïks et autres tissus, que les marchés permanents ou saisonniers comme bousdira se chargeaient de diffuser dans toutes les contrées. Certaines catégories de luxe, comme les

(32) ANP. AE. B III, 271, 272, 273, 274.

2. Un deuxième repère : la deuxième moitié du XVIII^{ème} siècle

Nous disposons pour cette période des tableaux généraux des importations et des exportations de la Régence avec l'Europe, dressés par les Consuls de France à Tunis⁽²⁹⁾. Pour mieux apprécier l'originalité du commerce de Tunis nous nous proposons de le comparer brièvement à celui de Smyrne à partir de deux indices : le commerce des draps puis son étude en termes de balances commerciales. Smyrne était le premier port ottoman au milieu du XVIII^{ème} siècle, et que son histoire est exemplaire de la mise en place d'un commerce dominé, dans l'Empire ottoman⁽³⁰⁾.

— Le commerce des draps a représenté au XVIII^{ème} siècle une part importante de la valeur du commerce d'exportation des Européens, vers l'Empire ottoman. Il symbolise les échanges appuyés sur la révolution industrielle naissante, les draps dans le commerce européen en Méditerranée, et dans les importations des provinces ottomanes, avaient valeur de test : leurs ventes signifiaient l'ouverture du marché ottoman ; leur consommation indiquait la capacité ou non de la production locale à résister à l'invasion des produits manufacturés européens.

Prenons pour exemple, les exportations des draps français à partir de Marseille en direction de Smyrne et de Tunis entre 1714 et 1788⁽³¹⁾.

Structure des «propriétés» foncières des Awlad Bû-Salim

	Groupes familiaux	Total des terres (en méchias)	prop. de ≥ 20 méchias Propri ^{tes} Superf.				Prop. de 10 < 20 méchias Propri ^{tes} Superf.				Prop. de 5 à < 10 méchias Propri ^{tes} Superf.				Prop. de 1 à < 5 méchias Propri ^{tes} Superf.				Prop. de < 1 mé. Propri ^{tes} Superf.			
			Nb	%	Sup. % en méch.		Nb	%	en m.	%		en m.	%		en m.	%	Nb	%	en m.	%		
A. Bû H'arna	52	97m	2	<4	60	62					2	10	10,3	2		4	46	88 ^{1/2}	23	33 ^{1/4}		
A. H'm al-Rib ^c ân	50	257	6	12	120	<47	8	16	108	42	1	5		4	8	10	<4	31	62	15 ^{1/2}	0	
A. Bin Dhyaf	9	76 ^{1/2}	1		26	34	3		43 ^{1/2}	57	1	5						4		2	<3	
A. Bû Yh'yâ	11	50	1		39	78					1	6	12					9	82	<5	<10	
Al Ayasha	15	67	1		39	58					2	18	27	1		4		11	73	<6	<10	
A. al Abid	16	107	2		55 ^{1/2}	52	1		35	33	2	12	11	1		1		8	50	4	<4	
A. Ka ^c b	10	40					1		10	25	1	9	22 ^{1/2}	2		6	15	5	50	15 ^{1/2}	39	
A. Bû S.b. Miskin	15	123	2		75 ^{1/2}	61					3	19	15 ^{1/2}	5		8 ^{1/2}	7	15	60	20	16 ^{1/4}	
A. Mansur	24	33					1		10	30	1	53	17	2		7	21	20	83	10	30	
A. al-Mrabit	13	40	1		34	85												12	92	6	15	
A. al-Gatt'us	43	160	2		51	<32	3		47	<29	2	14	32 ^{1/2}	14	32 ^{1/2}	34	21	32	51	11	<7	
3 fractions sans gde prop.	28	14																28	100	14	100	
Totaux et moyennes de l'ensemble de la tribu	296	1064	18		500		19		253 ^{1/2}		16	103 ^{1/2}		31		74 ^{1/2}		211		132		
	100%	100%		6,1		47		6,4		24		5,4%		10 ^{1/2}		7			71 ^{1/4}		12,4	

CHERIF (M.H.), Pouvoir... op. cit., t. 1, pp. 345

(29) ANP. AE.B III, 277.

(30) T. Stoiaovich, «Commerce...» op. cit., p. 342 — 343. Il s'agit des données fournies par l'Abbé Raynal.

(31) ANP. AE. B III, 283.

Il nous semble donc qu'entre le XVII^{ème} siècle et le XVIII^{ème} siècle, certains espaces économiques de la Régence étaient de plus en plus organiquement liés au commerce d'exportation vers l'Europe. Toute interruption brutale du processus pouvait leur causer un grave préjudice. Pour s'en convaincre, il suffit de se rappeler les récriminations des cheikhs des tribus implantées autour de Tabarka et du Cap-Nègre, protestant contre la destruction des deux comptoirs par Ali Bacha en 1741.

B/ Les échanges extérieurs de la Régence de Tunis : quelques points de repère et de comparaison. Une bataille de chiffres !

Toute tentative pour quantifier les échanges de la Régence de Tunis à l'époque moderne se heurte à un problème de sources et de fiabilité de données. On déplore l'absence de «statistiques» locales en dehors de quelques années du XVIII^{ème} siècle : 1763 / 1784 couverts par les registres de la douane. L'essentiel des informations sont nécessairement puisées dans les archives des pays avec lesquels la Régence commerçait. Nous n'avons donc que des données bilatérales qui ne sont pas forcément homogènes, complémentaires ou concordantes entre elles⁽²⁷⁾.

1. Un premier repère : le commerce de Tunis en 1700

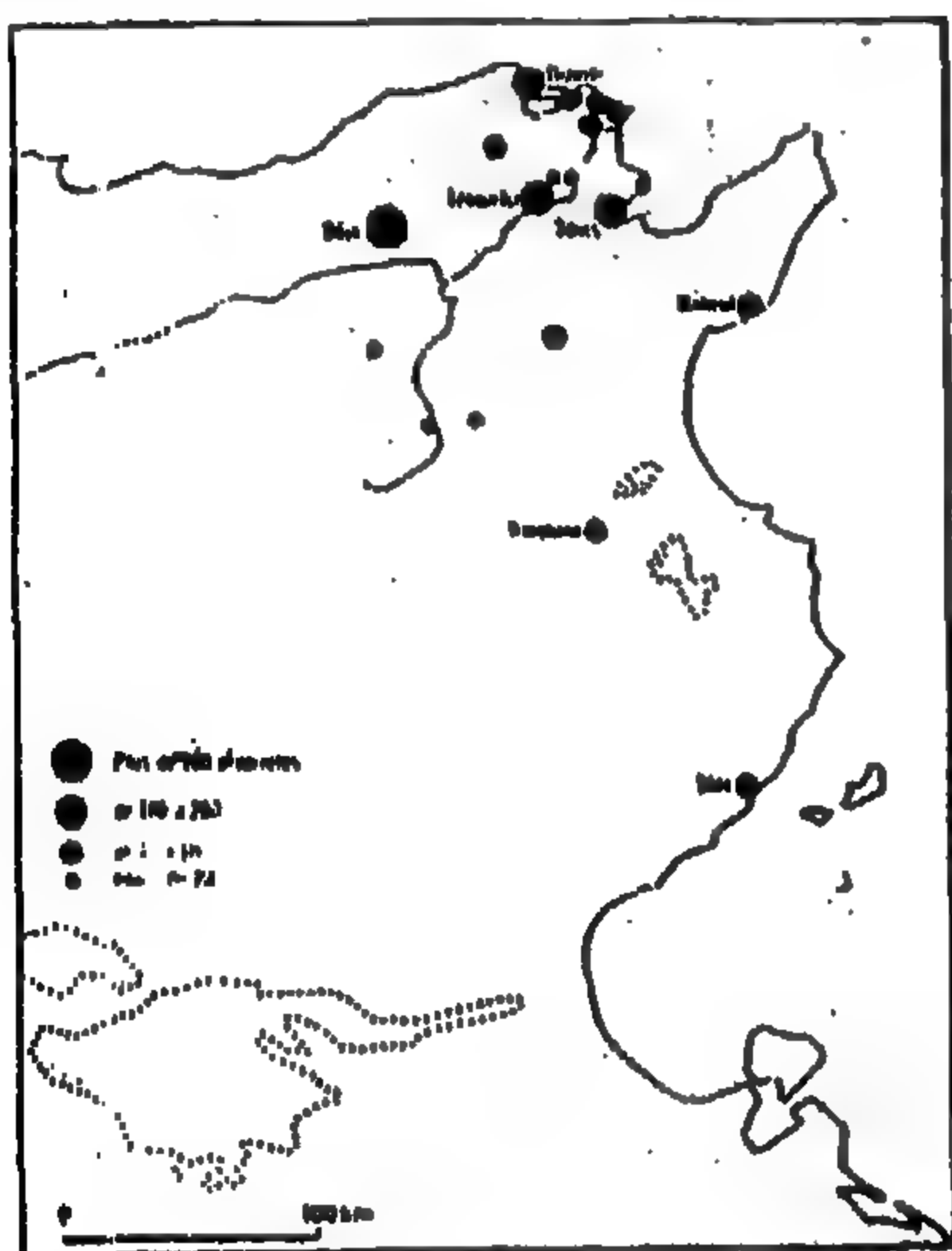
Nous disposons pour l'année 1700 d'une évaluation des exportations de Marseille vers Tunis⁽²⁸⁾. La valeur totale de ces envois était de 236 158 piastres (pst) sévillanes. Elle se répartissait ainsi : 18,2 % de marchandises françaises et de 81,7 % en provenance d'autres pays. L'analyse de ce document montre que 4,5 % de la valeur de ces entrées était composée de textiles et 60,6 % de produits destinés à la fabrication de «chechias» (soit 143 000 pst). Pour la même année, nous avions estimés auparavant, que la Régence devait exporter par année de bonnes récoltes, aux alentours de 140 000 pst. en céréales seulement. Certes un bilan global des échanges de Tunis avec les pays européens nuancerait les quantités et les valeurs respectives de chaque direction commerciale. Mais il ne nous semble pas pouvoir modifier ces deux phénomènes massifs : importation des matières premières destinées à l'industrie textile et l'exportation des produits alimentaires stratégiques. Cette image ne coïncide pas avec celle d'un commerce «colonial» classique.

(27) Nous nous proposons de revenir à ces problèmes de statistiques commerciales de la Région de Tunis dans la deuxième moitié du XVIII^{ème} siècle, dans une recherche ultérieure. En attendant nous contenterons d'utiliser les données déjà publiées et employées par d'autres historiens, L. Valensi, *le Maghreb* ; *op. cit.*, et Fellahs... *op. cit.* ; M.H. Cherif, *La crise...* *op. cit.*, Kh. Chater, *Commerce et industrie otoman et maghrébins : pôles de diffusions, aires d'expansion*, in *II Congrès International d'histoire économique et sociale de la Tunisie*, Strasbourg, Juillet 1980. J.P. Filippini, «Livourne et l'Afrique du Nord au 18^{ème} siècle», in *Revue d'Histoire Maghrébine*, n° 7 - 8, 1977, pp. 125 - 149.

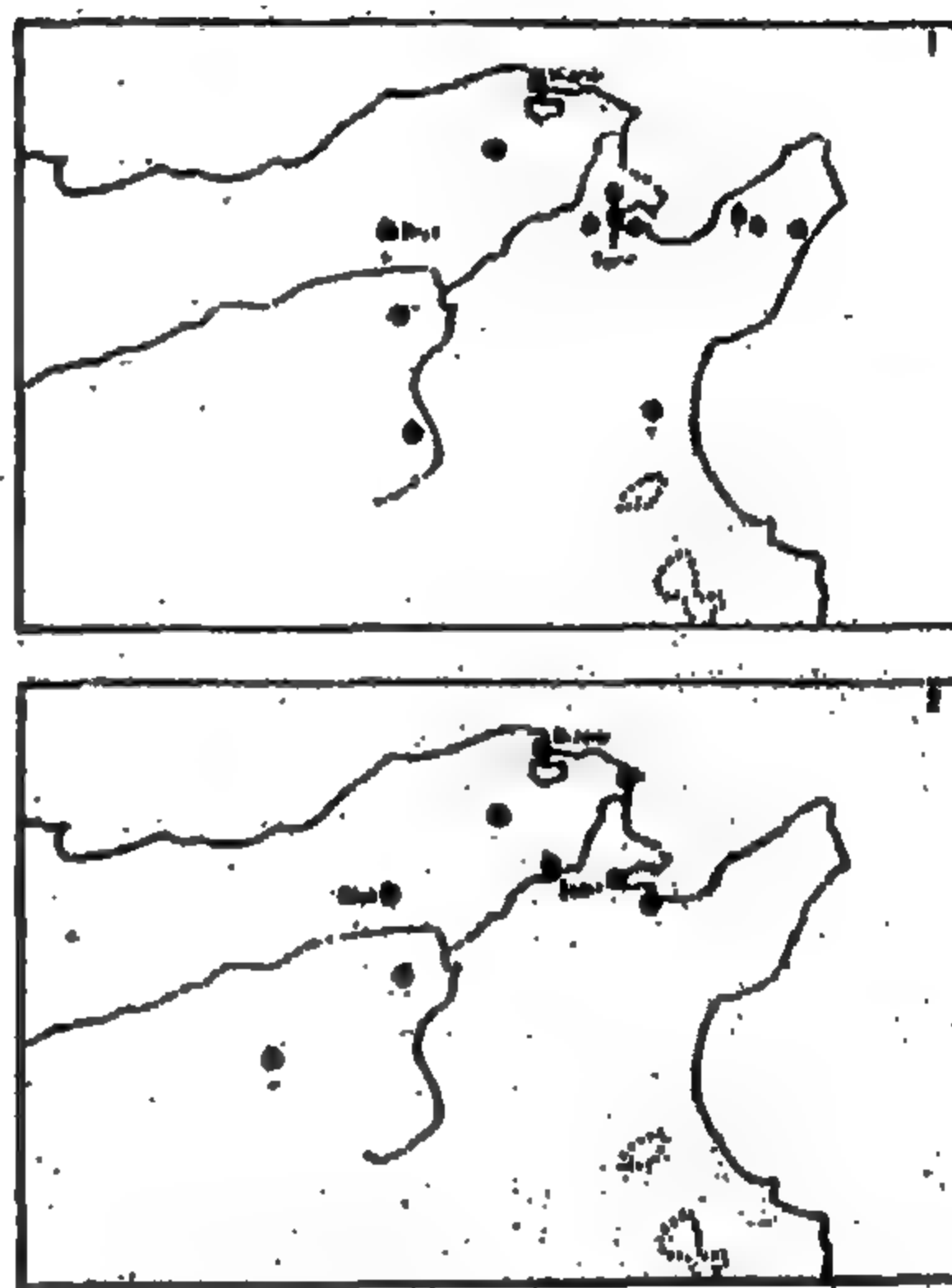
(28) Archives Nationales à Paris (A.N.P) ; AEB III 234.

Les élites sociales engagées directement ou indirectement dans la construction administrative depuis le début du XVII^{ème} siècle tirèrent profit de «l'Etat marchand». Un autre effet du développement du commerce extérieur est à observer dans la transformation des structures sociales. Chez les tribus engagées d'une manière massive dans la traite des blés autour de Tabarka et du Cap-Nègre on remarque une accentuation de l'appropriation privée des terres au profit des cheikhs⁽²⁵⁾.

Il serait souhaitable de pouvoir mettre en parallèle cette tendance avec le développement des grands domaines, publics, privés ou habous. Au XVIII^{ème} siècle ces «*henchirs*» étaient situés en particulier dans les zones fortement tournées vers l'exportation.



Les propriétés du Bey au début du 18^e siècle



Les propriétés du Bey : 1. à la fin du 18^e siècle
2. au début du 19^e siècle

Valensi (L.), *Fellahs...* op. cit., pp 136 – 137.

Devant l'importance de ce phénomène on ne peut que suggérer une comparaison avec l'Anatolie et les Balkans, où à la même époque se constituaient de grands domaines les «*ayans*», liés à l'exportation du coton⁽²⁶⁾.

= *Internationale di studi storici*, Rapporti Genova-Mediterraneo-Atlantico Nell'Etat Moderna, D.R. Belvederi, Gènes 1990. pp 123 – 139.

(25) M.H. Cherif, «Tribus Tunisiennes des début du XVIII^{ème} siècle caractéristiques culturelles et sociales» in actes du colloque : *structures et cultures précapitalistes*, Paris, 1981, pp 177 – 179.

S. Boubaker, «L'économie de Traite dans la Régence de Tunis au début de XVIII^{ème} siècle : le comptoir du Cap Nègre avant 1741.», in *Revue d'Histoire Maghrébine*, 1989, pp 29 – 86.

(26) G. Veinstein, *Ayan de la région d'Izmir et commerce du levant, dans la deuxième moitié du XVIII^{ème} siècle*, in *Etudes balkaniques* 1976, pp 71 – 83 et aussi in *Revue de l'occident musulman et de la méditerranée*, 1979.

Régence et l'Etat, pour l'intégration dans le marché international⁽²²⁾.

c) L'huile d'olive

La promotion de la consommation de l'huile d'olive comme produit alimentaire ou comme matière première, aussi bien au Levant qu'en Europe, augmenta l'exportation de l'huile tunisienne. Depuis la fin du XVII^{ème} siècle la forêt d'olivier du Sahel se développait d'une manière continue. Très vite l'Etat, dans sa logique de percevoir une plus value sur le commerce d'exportation contrôla le marché d'huile, en imposant des autorisations de sortie. Au cours du XVIII^{ème} siècle, l'impôt sur l'olivier devint une des pierres angulaires de la fiscalité, et les ventes d'huiles par anticipation aux marchands étrangers furent parmi les principaux facteurs de la faillite de l'Etat tunisien au début du XIX^{ème} siècle⁽²³⁾.

L'ouverture sur le marché international, dans le cas de l'huile d'olive, se solda par un échec.

Ces trois exemples présentés rapidement, montrent le poids du marché extérieur dans le développement de certaines productions agricoles. Ainsi le commerce extérieur devint prioritaire dans l'économie du pays comme source de revenus pour l'Etat.

	1720 / 1735	1742 / 1743
Ferme des cuirs et peaux.	20 000 pst.	
Cap-Nègre	8 000 pst.	
Douane maritime (commerce avec l'Europe)		40 000 pst.
Douane maritime (avec les pays musulmans)		30 000 pst.
Port de Tunis		6 000 pst.
Ferme des droits sur l'exportation des légumes secs		4 000 pst.
«llzma» des «balan» des «chéchlas»		70 000 pst.

CHERIF (M.H.) op. cit. T. 1 p. 166, les revenus du commerce extérieur en piastres d'aspies.

L'emprise de ce dernier sur la société s'accroît à la faveur des pratiques fiscales liées à la collecte des produits d'exportation (*saïem, mushtara,...*)⁽²⁴⁾.

(22) En particulier, L. Valensi, *Le Maghreb... op. cit.*, S. Boubaker, *La Régence de Tunis au XVII^{ème} siècle ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne*, Marseille et Livourne, Zaghuan 1987, pp. 122 – 126.

H. Mazouz Ben Achour, *Présentation d'une source fiscale : les registres du Dar-al-gild*, Mémoire D.E.A., Université AIX-Marseille, 1988. M.H. Cherif, *pouvoir op. cit.*

(23) Voir à ce sujet L. Valensi, *Fellahs..., op. cit.*, M.H. Cherif, «Expansion européenne et difficultés Tunisiennes 1815 – 1830» in *Annales Economies sociétés*, 1970 pp. 714 – 745. Kh. Chater, *Dépendance, op. cit.* 1984. pp 330 – 430, 553 – 550.

(24) Un processus similaire à celui de la traite du blé a été appliqué à l'exposition du sel de Zarziz et Jerba. Cf. S. Boubaker, «Les relations économiques entre Gênes et la Régence de Tunis au début du XVIII^{ème} siècle : la compagnie du sel de Gergis 1714 – 1724» in *IV Congresso* =

4) Transport de grains sous pavillon français au 18^e siècle

	Nombre de batiments français			Direction	
	total	chargés de grains	%	France	Italie
1716 – 1720	267	172	64,4	86	30
1721 – 1725	213	93	13,77	36	36
1726 – 1730	170	86	50	54	20
1731 – 1735	163	126	27,4	41	16
1746 – 1750	50	36	45	16	16
1751 – 1755	218	130	52,6	43	60
1756 – 1760	70	18	25,7	11	0
1761 – 1765	113	20	17,7	16	1
1766 – 1770	220	115	42,6	90	16
1771 – 1775	586	461	78,6	265	117
1776 – 1778	108	57	52,8	45	4
1781 – 1785	178	95	53,3	80	13
1786 – 1790	245	118	48,2	71	25
1791 – 1793	113	56	49,6	34	3

4 et 5, Valensi (L), Fellah, ... op. cit.,

b) les cuirs et peaux

La collecte des produits agricoles pour l'exportation n'a cessé de s'élargir pendant la même période. Les cuirs et peaux, parmi les productions animales, qui avaient trouvé leur place sur le marché européen, particulièrement dans les villes italiennes, à Livourne et à Gênes. L'exportation des cuirs et peaux semble avoir été réglée et soumise au contrôle de l'Etat depuis l'époque hafside. Cependant, la forme de ce contrôle a évolué. L'Etat depuis la fin du XVI^{ème} siècle, en octroya le monopole de tour à tour à des Juifs locaux ou livournais, à des marchands français installés à Tunis ou à des Andalous. Dans la deuxième moitié du XVII^{ème} siècle une institution particulière vit le jour pour l'exploitation de ce produit : la «Giornata» des cuirs ; elle fut rapidement dominée par les juifs livournais. Une société anonyme, dont les associés étaient tous Livournais installés à Tunis et en relation avec leurs coreligionnaires en Toscane, gérant ce monopole. Au début du XVIII^{ème} siècle, l'Etat créa l'institution de «Dar El Jeld». Celle-ci était une véritable administration structurée couvrant toute les régions qui produisaient des cuirs dans la Régence. Elle était chargée de collecter, d'apprêter, et d'exporter les cuirs et peaux. La fonction économique et sociale de «Dar El Jeld» prit une grande ampleur aux XVIII^{ème} et XIX^{ème} siècles. Elle devint un grand transitaire d'import-export avec l'Europe – et un autre agent – avec les compagnies à blé – de l'articulation entre le commerce international et l'économie locale. L'originalité de «Dar El Jeld» était d'associer une partie de la communauté juive de la

2) Les achats du Cap-Nègre en 1731

Produits, quantités	Prix global au pst.	% de la valeur totale
Blé. 1.077 mesures, blé vieux 23.523 mesures, blé neuf	1.615 pst. 1/2 41.165 pst. 1/4	
24.600 mesures	42.780 pst. 3/4	87,35 %
Pois chiches, 46 mesures	49 pst.	0,14 %
Fèves, 221 1/2 mesures	221 pst. 1/2	0,45 %
Orge, 1,736 mesures	1.736 pst.	3,50 %
Huiles, 324 «mlar»	486 pst.	0,99 %
Cires, 14.075 rolons	3.096 pst. 1/2	6,32 %
Culis, 1.361 pièces	584 pst.	1,19 %
	48.973 pst. 3/4	99,94 %

La mesure du Cap-Nègre pèse 108 kg. et fait un tiers du «qafiz» de Tunis.

3) Quantités de blé, orge et de fèves achetées par Tabarka entre 1710 et 1712.

Années	Blé	Orge	Fèves	Total	moyenne annuelle
E. 1710	36.033	10.838	83	46.954	15.651.33
kg.	3.275.037.3	985.065.82	7.543.87	4.267.649	1.422.549.3
E. 1711	31.361	4.579	162	36.102	12.034
kg.	2.850.401.2	416.185.31	14.724.18	3.281.310.7	1.093.770.2
E. 1712	18.072	4.861	81	23.014	7 671.33
kg.	1.642.564	441.816.29	7.362.02	2.091.742.4	691.241.18
E. Total	85.465	20.228	326	106.070	35.356.66
kg.	7.768.004.7	1.843.067.4	29.630.14	9.640.702.3	3.213.566.8
moyenne annuelle	28.488.66 2.589.334.3	6.759.33 614.355.5	108.66 9.816.10	35.356.65 3.213.566.8	

E. : esmine ou mina poids de Gênes = 90,895 kg de blé.

kg. : kilogramme

1) Envois de céréales du Cap-Nègre vers la France entre 1693 et 1716.

Années	Blé	Fèves	orge	Total	% du blé
M 1693	21.535	526	134	22.195	97
kg.	
	2.325.780	56.803	14.472	2.397.060	
M 1695	54.794	1.435	297	56.526	96,9
kg.	
	5.917.752	154.980	32.076	6.104.808	
M 1695	73.918	1.405	369	75.772	97,5
kg.	
	7.983.144	160.380	39.852	8.183.376	
M 1696	15.800	129	299	16.228	97,3
kg.	
	1.706.400	13.932	32.292	1.752.624	
M 1697	39.988	303	1.203	41.494	96,3
kg.	
	4.318.704	32.724	129.924	4.481.352	
M 1698	85.767	2.829	1.618	90.214	95
kg.	
	9.262.836	305.532	174.744	9.743.112	
M 1699	129.961	2.038	7.015	139.014	93,4
kg.	
	14.035.788	220.104	257.620	15.013.512	

M 1700	23.461	663	869	24.993	93,8
kg.	
	2.533.788	71.604	93.852	2.699.244	
1709 M 1710kg				300.000 32.400.000	
M 1713	19.484	1.800	1.742	23.026	84,6
kg.	
	2.104.272	194.400	188.136	2.486.808	
M 1714	32.914	3.367	3.291	39.572	83,1
kg.	
	3.554.712	363.636	355.428	4.273.776	
M 1715	9.322	2.400	7.088	18.810	49,5
kg.	
	1.006.776	259.200	765.504	2.031.480	
M 1716	37.936	1.664	4.649	43.709	86,7
kg.	
	4.097.088	179.712	502.092	4.720.572	

M : mesure du Cap-Nègre = 108 kg.

Kg. : kilogramme.

tinois, la vente des blés aux Européens représentait un commerce régulier. Il était effectué soit dans le cadre de concessions accordées à des compagnies européennes, soit grâce à des autorisations de sorties obtenues auprès des autorités du pays. Seules les disettes graves contraignaient les gouvernements à interdire temporairement la sortie des denrées alimentaires.

Cette différence d'attitude entre les provinces orientales et occidentales de l'Empire ottoman concernant un produit aussi sensible que le blé s'explique, à notre sens, par la marginalité du Maghreb dans la construction ottomane. De fait, l'approvisionnement d'Istanbul, première préoccupation du Sultan, n'était pas entravé par le commerce des provinces maghrébines... En témoigne un épisode qui eut lieu en 1592. En cette année, la Reine Elisabeth d'Angleterre demanda au Sultan d'accorder aux négociants anglais l'autorisation d'acheter du blé au Levant. Mourad III répondit en «donnant d'ordre aux Beylerbeys d'Alger, de Tunis et de Tripoli de leur vendre»⁽²⁰⁾.

A partir du début du XVII^{ème} siècle l'exportation des céréales prit une grande importance pour la Régence. De larges catégories sociales y étaient intéressées : tribus productrices, marchands des plaines céréalières, grands propriétaires locaux ou turcs, l'Etat lui-même et ses agents... Les quantités de céréales exportées, chaque fois qu'il nous a été possible de les estimer, n'ont pas cessé d'augmenter entre 1630 et 1780, il semble qu'elle ne décroissent qu'après 1815⁽²¹⁾. Certaines décennies enregistrent des chiffres dignes de performance par les tonnages exportés (1690 – 1715, 1730 – 1741, 1766 – 1774). Les quantités disponibles surprennent par leur ampleur, compte tenu des conditions socio-économiques et techniques de la production.

(20) D. Goffman, *Izmir and the Levantine world. 1550 – 1650*, Seattle, London 1990, p. 35, note 57. Il s'agit d'un document conservé aux archives d'Etat à Venise, C.S.P., Venise vol. 9, n° 20.

(21) Kh. Chater, *Dépendance et mutations précoloniales, la Régence de Tunis de 1815 à 1857*, Tunis 1984, p. 98.

s'agissait donc d'une situation de faiblesse retournée un temps en aspect positif. Mais la puissance de la Régence avait les limites de ses moyens. Les campagnes européennes du début du XIX^{ème} siècle en témoignent.

II – DES LIENS PRECOCES ET ETROITS AVEC LE CAPITALISME MARCHAND EUROPEEN.

A/ Les mutations de l'époque moderne.

1. La primauté des régions littorales

Entre la fin du XV^{ème} siècle et le début du XVII^{ème} siècle, l'espace économique tunisien subit deux mutations importantes. Ancienne zone de transit entre le Sahara et la Méditerranée, la région redevint comme dans l'antiquité romaine, exportatrice de produits agricoles. En moins d'un siècle, le centre de gravité économique se déplaça vers les côtes septentrionale et orientale dessinant ainsi un nouvel aménagement qui caractérise jusqu'à nos jours la Tunisie. La côte, un temps abandonnée à la course, s'était convertie en zone d'échange tant avec l'Europe qu'avec le monde ottoman, grâce à des ports tels que le Cap-Nègre, Tabarka, Bizerte, Tunis, Sousse, Sfax, Jerba..., Le tournant remonte aux années 1570. A la fin de cette décennie, la nouvelle Régence ottomane avait avec Marseille (1577), Gênes et Livourne. Au début du XVII^{ème} siècle, la tendance se confirma. La crise céréalière dans les pays de la rive nord de la Méditerranée, stimula vers 1630, la fonction exportatrice de la Régence. Les indices d'échanges actifs avec le Levant existent mais sont encore mal connus.

2. Les produits clés du commerce extérieur

Il est impossible en l'état actuel de la recherche, d'établir une balance commerciale de la Régence à l'époque moderne, tout au plus avons-nous pu en déceler quelques indices⁽¹⁸⁾. Nous nous appuierons sur trois exemples pour en fixer le profil : le commerce des blés, des cuirs et des textiles.

a) Les exportations des blés :

Dans l'Empire ottoman l'exportation des céréales et en particulier du blé était sévèrement contrôlée. Cependant sur le terrain, on observe que de grandes quantités de ces produits arrivaient en Europe tout au long du XVII^{ème} et XVIII^{ème} siècle, aussi bien à partir des provinces orientales qu'occidentales de l'Empire. Dans le Levant, la contrebande menée avec la complicité des administrateurs locaux, les bachas par exemple, alimentait une exportation consistante de céréales⁽¹⁹⁾. Dans la Régence du Tunis comme dans le Constan-

(18) Nous travaillons actuellement sur un projet de publication où on essaye d'établir une balance commerciale entre Tunis et Marseille au XVIII^{ème} siècle.

(19) Le port de Volo sur la côte anatolienne était un haut lieu de contrebande de blé au XVIII^{ème} siècle.

C/ L'insertion de la Régence dans les relations internationales.

Le statut de la Régence dans les relations internationales était marqué du sceau de l'ambiguïté. Comme province ottomane, elle n'avait jamais remis en cause le régime capitulaire qui régissait les rapports d'Istanbul avec les puissances européennes. Cependant, les rapports bilatéraux entre Tunis et les pays européens ne passaient pas par l'intermédiaire ottoman. Les archives européennes conservent plusieurs séries de correspondances entre les puissances de Tunis et la France, Gênes, Florence, les Pays-Bas... Néanmoins dès qu'il s'agissait de concrétiser ces rapports officiels, par la conclusion de traités, les pays européens rappelaient, dans le texte, la nécessité de respecter les «*capitulations*» signées avec le Sultan. Cette formule n'était pas une simple tournure de style mais dénotait le souci constant de rappeler la légitimité ottomane qui autorisait l'application du traité. En effet, bien que des firmans furent envoyés par le Sultan à Tunis, à Alger ou à Tripoli, la reconnaissance des actes internationaux n'était pas acquise d'office. A partir du milieu du XVII^{ème} siècle les pays européens n'hésitèrent plus à imposer les traités bilatéraux et leur respect par la force.

Cependant, grâce à ces négociations bilatérales, menées sous la contrainte, la Régence acquiesça des rudiments puis une politique diplomatique propre : les envoyés spéciaux visitaient l'Europe et les services consulaires étaient très actifs à Tunis.

Un retour à la chronologie comparée des actes internationaux signés par Istanbul et par Tunis permet d'appréhender leur concomitance. Capitulations ottomanes et traités de la Régence avec les pays européens procédaient de la même logique. Souvent les campagnes diplomatiques européennes avaient une portée maghrébine et ottomane. Tunis n'était donc pas perçue comme une entité en soi mais comme faisant partie d'un ensemble géopolitique. Sa politique extérieure suivait elle aussi dans ses grandes lignes la diplomatie ottomane. Au cours du XVIII^{ème} siècle, la Porte élargit le cercle des bénéficiaires des capitulations afin de multiplier ses partenaires économiques et ses alliances diplomatiques. Tunis suivit la même démarche : les traités signés avec les pays scandinaves en sont un exemple. En 1736 la Suède signa son premier traité avec Tunis, en 1737 elle fit de même avec Istanbul. La Régence ne renoua des relations diplomatiques avec l'Espagne qu'en 1791 soit dix ans après La Porte.

La Régence subissait, avec peut être plus d'acuité, l'effet de l'ouverture diplomatique de l'Empire : sa fragilisation. La protection impériale ne lui était plus d'aucun secours. Cette impuissance fut avérée avec clarté après 1763 quand la France, battue par l'Angleterre dans la compétition coloniale atlantique et asiatique, se replia sur la Méditerranée. Pendant la guerre Franco-Tunisienne en 1769 – 1770, La Porte ne fut d'aucun secours à sa province. L'isolement se confirma lors des conflits avec Venise. C'est probablement cet isolement qui conforta Hamouda Bacha dans sa politique ambitieuse tant vis-à-vis de l'Algérie, de Tripoli que face aux pays européens dans les années 1790. Il

du pays. Le Dey Othman s'imposa au bacha et au diwan de la milice et exerça un pouvoir sans contestation. La Régence ne payait plus de tribut à la Porte. Le nouveau pouvoir tenta parallèlement de renforcer sa légitimité auprès des notables locaux et de s'assurer l'appui de certaines populations autochtones. Les premiers groupes intégrés dans la clientèle des deys furent les Andalous et les renégats qui jouèrent un rôle capital dans la vie politique et sociale du pays aux XVII^{ème} et XVIII^{ème} siècles. Progressivement la notion de «*pouvoir turc*» changea de contenu, ne faisait plus référence à une solidarité ethnique, mais à une solidarité d'intérêts. La nouvelle société politique du début du XVII^{ème} siècle n'avait plus beaucoup d'attaches avec la Porte qu'elle continua pourtant à glorifier et à utiliser pour sa légitimité théorique.

3. L'affirmation du pouvoir des Beys consacra la naissance de l'ère dynastique. Les beys furent les artisans de la consolidation étatique. Techniciens de l'administration financière et militaire, ils grandirent dans le sillage des bachas et deys. Par étapes, les Mouradites et les Hussaynites pacifèrent le pays et imposèrent la centralisation administrative. Cependant, les premiers titulaires de la charge, renégats d'origine, se heurtant aux chefs turcs de la milice furent enclins à rechercher une légitimité officialisée par Istanbul. N'ayant pas l'assurance de contrôler le diwan, ils renforcèrent leur pouvoir militaire sur des troupes à composantes locales et leur cohésion familiale qui se transforma en aspiration dynastique. Les Mouradites, premier beys à monopoliser la fonction (1613 – 1702) furent déstabilisés, puis évincés par les nombreux coups de force des deys et de la milice. La solidarité familiale vola en éclats lors de la guerre civile de 1675 – 1685 et se transforma en tentative d'extermination entre branches rivales. Ce fut une occasion offerte à la milice pour revenir au premier plan de la scène politique. Ainsi, Brahim Cherif (1702 – 1705) prit le pouvoir et cumula les fonctions de bey, dey et du bacha. Il chercha à installer sa famille à la tête de la Régence comme c'était le cas dans d'autres provinces. Sur le plan institutionnel, son passage au pouvoir consolida la fonction beylicale préparant le terrain à la «*monarchie*» hussaynite, dès 1705. Malgré deux guerres civiles et plusieurs conflits frontaliers la famille des hussaynites réussit à consolider son pouvoir dynastique dans la deuxième moitié du XVIII^{ème} siècle. La Porte ottomane finit par s'accommoder d'une dynastie qui assurait à la Régence une stabilité tout en renforçant son autonomie à l'instar d'autres pouvoirs locaux en formation comme en Egypte, en Syrie ou en Anatolie.

- (15) H. Inalcik, «*Imtiyazatt...*» in *Encyclopedie de l'Islam*. Id., «*Biaises in studying ottoman history*», in *studies ou Turkish – arab relations*, 1987, 2 pp 7 – 10.
- (16) A titre indicatif nous mentionnons les archives des Affaires Etrangères en France, AE, BI et BIII. conservées aux Archives Nationales à Paris, les correspondances entre la République de Gênes et les «*Puissances*» de Tunis dans la série A. Segreto, F. 2798 aux, archives de l'Etat de Gênes, ou encore les séries conservées à Florence, Mediceo 4231...
- (17) Nous renvoyons aux listes des ouvrages français et Tunisiens dans les deux pages dans E. Plantet, *correspondance des Beys de Tunis et des consuls de France avec la cour 15777 – 1830*, 36 volumes, Paris 1896 et 1899, H. De Groot, «*North Africa...*, op. cit., pp. 134 – 137.

notables). Tunis de ce fait apparaît à l'historien de l'Anatolie, de l'Egypte ou de la Syrie comme une de ces contrées où le pouvoir provincial s'impose.

Ainsi, dans la Régence de Tunis l'influence ottomane resta circonscrite aux techniques de pouvoir et aux affaires mettant en jeu la souveraineté.

B/ Une évolution politique interne renforçant «l'autonomie» dans la mouvance de l'Empire.

L'histoire politique de la Régence de Tunis est passée par trois grande périodes entre la fin du XVI^{ème} et le début du XIX^{ème} siècle. Au cours de chacune d'entre elles, la tendance à «l'autonomie» se renforça sans pour autant provoquer de rupture avec l'Empire :

1. La période la moins bien connue est celle qui s'étend du départ de Sinan Bacha jusqu'en 1591, date de la révolte d'officiers subalternes, les «*deys*» contre les «*bouloukbachis*». Ce corps d'officiers supérieurs, en partie composé de vétérans de la campagne de 1574 fut exterminé et remplacé par une génération d'officiers plus proches de l'esprit égalitariste des janissaires. La révolte mit en évidence la contradiction qui était née de la stabilisation de l'oujak : l'autoritarisme et les privilèges des grands officiers s'opposaient aux ambitions de promotion des hommes de troupe. Ces dissensions trouvèrent échos et encouragement auprès de certaines élites locales comme Abulgaïth Al Qassas. L'opération fut d'autant plus aisée que l'Empire traversait une grave crise financière et politique l'empêchant d'avoir une éventuelle réaction efficace. L'oujak, dans sa nouvelle composition, rompait avec la dépendance directe à l'égard d'Istanbul, mais ne rentrait pas en dissidence.

2. Après une période d'instabilité entre 1591 – 1598, le pouvoir personnel des deys se mit en place, annonçant un rééquilibrage important de la vie politique

- (12) Une abondante littérature sur la question d'il-yetizam dans le monde ottoman. Nous indiquons seulement H. Inalcik «The emergence of big farms, çiftliks : State, landlords and tenants» in contributions à l'histoire économique et sociale de l'Empire ottoman, edit, J.R. Bacque Grammont et P. Dumond, Paris 1983, pp 105 – 126. N. Iktowitz, *Ottoman Empire and islamic tradition*, New-York, 1972. H. Gerber, *The social origins for the modern middle East*, London 1987. K. Karpat, *The ottoman state and it's place in world history*, Brill, 1974. H.A.R. Gibb and H. Bowen, *Islamic society and the West*, Oxford, 1950, A.A. Aboul Rahman et Nagata «Y The Itizal system un Egypt and Turkey» in *Journal of asian and african studies*, n° 14, 1977, pp. 169 – 194, M.H. Cherif «Fermage...» *op. cit.*
- (13) H. Inalcik, Centralization and decentralization in «ottoman administration», in T. Naff et R. Owen, *studies in eighteenth century Islamic, History south Illinois university*, 1987 R. Mantran «Les relations» *op. cit.*
- (14) Tous les ouvrages concernés à la Tunisie moderne évoquent ces développements politiques. Voir note 5 ; nous signalons seulement une réflexion récente sur cette question menée par E. Guellouz, «Méthode historique de l'Abbé Raynal», thèse doctorat d'Etat dactylographiée, Paris, 1992 vol II pp. 343 – 382. P. Sebag, *Tunis au XVII^{ème} siècle. Une cité barbaresque au temps de la course*, Paris 1989 ; Id ; Béranger Nicolas, *La Régence de Tunis à la fin du XVII^{ème} siècle*, Paris, 1993. T. Bachrouch, *Jumhuriyat al dayat fi tunis 1591 – 1675*, Tunis 1992.

jusqu'à présent les étapes de sa formation et son ampleur⁽¹⁰⁾. L'absence d'un «*kanûname*» pour Tunis démontre que l'administration ottomane n'avait nulle intention d'investir les structures locales.

La politique fiscale suivie dans la Régence en est une preuve. Le pouvoir ottoman ayant tout d'abord utilisé l'héritage hafside, il modifia par la suite le contenu et l'assiette de certains impôts, puis en créa de nouveaux, s'inspirant alors des pratiques d'autres provinces.

Les informations que nous possédons sur la fiscalité hafside, à la fin du règne de Mouley El Hassen, montrent la permanence de certains impôts pendant les périodes postérieures. Il en est ainsi par exemple pour les «*Ktaya*», l'impôt sur le sel, les provisions pour le bey. A cet héritage Hafside, s'ajouta l'emprunt de techniques fiscales ottomanes : l'usage des «*teskeres*», ou la pratique du «*mushtara*». Un des exemples les plus significatifs est celui de l'évolution du fermage («*iltizam*»). Sous une forme ou sous une autre, le fermage était une pratique courante dans tous les Etats musulmans depuis le moyen âge. Les Ottomans l'adaptèrent et le généralisèrent au milieu du XVIII^{ème} siècle, après la faillite du système des «*timars*». Les formes concrètes de l'«*iltizam*» varièrent selon les provinces.

Le recours au fermage peut avoir plusieurs significations. L'«*iltizam*» est l'expression de l'incapacité de l'Etat — central ou provincial — à se doter d'une administration civile ou militaire encadrant les populations. Ainsi, sert-il à mobiliser les ressources fiscales du pays mais aussi une part importante des productions nécessaires à l'approvisionnement ou à l'exportation. Ponctuellement l'«*iltizam*» permet à titre de compensation, de satisfaire les désirs d'enrichissement des notables locaux. L'Etat par le fermage est assuré de revenus stables, au moindre coût possible. Cette technique de gestion ainsi que la logique qui l'accompagne s'est diffusé rapidement au XVIII^{ème} siècle dans l'ensemble de l'Empire. Il a accéléré la «*décentralisation*» forcée, la formation des «*za'amat*» (ou souverainetés provinciales) et des «*a'yan*» (grands

(10) A. Henia, «Fiscalités et politique fiscale dans la Régence de Tunis, aux débuts de la conquête ottomane», in, *Les provinces arabes à l'époque ottomane*, Actes du VI^{ème} Congrès du C.I.E.P.O., Cambridge, Zaghouan, 1987, pp 139 — 152. Id., «Wathiqatun hawla madinat Tunis, fi nihayat al-qarn assaba'ashar», in *Revue d'histoire Maghrébine*, n° 39 / 40, 1985, pp. 568 — 577. L. Valensi, *Fellah tunisiens : l'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIII^{ème} et XIX^{ème} siècles*. Paris, La Haye, 1997.

(11) Concernant la période hafside, nous faisons référence à une description des revenus du royaume hafside datant de 1542, que nous publierons prochainement en collaboration avec M^r. A. Henia. Pour la fiscalités des XVII^{ème} et XVIII^{ème} siècle.

T. Bachrouch, *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVII^{ème} siècle*, Tunis, 1977, pp. 143 — 156.

A. Henia, *Le jérid : ses rapports avec le Beylik de Tunis (1676 — 1840)*, Tunis 1980.

M.H. Cherif, *Pouvoir et société dans la Tunisie et Husayn bin ali (1705 — 1740)*, Tunis 1980.

M.H. Cherif, *Pouvoir et société dans la Tunisie de Husayn bin ali (1705 — 1740)*, Tunis t I, 1984, t II, 1986, L. Valensi, *Fellahs Tunisiens*.

plus. Malgré les crises passagères, les relations entre la plus récente des «*Lyalat*» ottomanes du Maghreb et la porte purent marquées la fin du XVI^{ème} siècle jusqu'en 1881, par l'acceptation de la souveraineté ottomane en contrepartie d'une quasi autonomie dans la gestion des affaires intérieures de l'autre⁽⁶⁾.

Depuis les trêves hispano-turques (1577 – 1584)⁽⁷⁾, Tunis avait perdu son rôle stratégique dans les conflits méditerranéens. Comme Alger et Tripolie elle devint par contre un avant-poste du «*glacis ottoman*». Son rôle consistait à fixer, en les harcelant, les flottes chrétiennes dans le bassin occidental de la Méditerranée. L'activité corsaire avait pour objectif de maintenir la pression sur l'ensemble des côtes européennes⁽⁸⁾. En 1612, avec une flotte de six galères d'Etat, quatorze grands navires ronds et un grand nombre de bâtiments de tailles diverses, Tunis apparaissait comme une base maritime et technique «*évoluée*»⁽⁹⁾. L'historien DE GROOT n'hésite pas à écrire que la flotte maghrébine au début du XVII^{ème} siècle était plus performante que celle de l'Empire.

L'occupation militaire et maritime de ces provinces se fondait curieusement sur une présence humaine et administrative légère. L'«*oujak*» de Tunis ne semble pas avoir dépassé dans ses moments les plus forts 3 à 4000 hommes. Les institutions ottomanes coiffèrent dans un premier temps le pays sans le transformer fondamentalement : bacha, diwan, agha, cadis, caïds... gèrent le pays dans la dualité turque et autochtone. Le Sultan, contrairement aux pratiques exercées dans le Levant, ne s'approprias pas la terre. Ni le «*miri*» ni les «*timars*» ne furent instaurés à Tunis. Certes, avec le temps se constitua dans la Régence un domaine public foncier et immobilier ; mais nous ignorons

(6) R. Mantran, «L'évolution des relations entre la Tunisie et l'Empire ottoman du XVI^{ème} au XIX^{ème} siècle», in : *Cahiers de Tunisie* (C.T.), 1959, Id, «Le statut de l'Algérie, de la Tunisie et de la Tripolitaine dans l'Empire ottoman», I, : Variorum Reprint, l'Empire ottoman du XVI^{ème} au XVIII^{ème} siècle. Londres, 1984. Id, s.d. R. Mantran, *Histoire de l'Empire ottoman*, Paris, 1989, pp 404 – 417 ; H. Djait, «influences otomanes sur les institutions, la civilisation et la culture tunisienne du XVI^{ème} au XIX^{ème} siècle», in *Revue d'histoire maghrébine*, n° 6, 1976, pp. 150 – 156.

(7) F. Braudel, *Méditerranée...*, T. II, pp 431 – 468.

(8) Voir B. Bennassar, *Les chrétiens d'Allah. L'histoire extraordinaire des renégats XVI^{ème} – XVII^{ème} siècles*, Paris, 1989, pp 169 et suivants.
Les attaques barbaresques touchèrent Terre - Neuve, l'Islande et menacèrent la Tamise..., au début du XVII^{ème} siècle.

(9) A.H. De Groot, *The ottoman Empire and the Dutch Republic : a history of the Earliest diplomatic relations, 1610 – 1640*. Leiden, Istanbul, 1978 ; Id., «Ottoman North Africa and the Dutch republic in the seventeenth and eighteenth century» in *Revue de l'occident méditerranéen et de la Méditerranée*, 1985, pp 131 – 147.

Cette situation des Régences maghrébines à vocation maritime est en soi insolite pour un Empire essentiellement terrestre. Alger avait à la même époque 6 galères, 60 navires ronds et un grand nombre de petits bâtiments.

M.H. Cherif, «Fermage (Lizma) et fermiers d'impôts (Lazzam) dans la Tunisie des XVII^{ème} et XVIII^{ème} siècles» in *Cahiers de la Méditerranée*. Mélanges A. Nouschi, Nice, 1989, p. 21.
T. Bachrouch, *Le Saint et le Prince en Tunisie*, Tunis, 1989, p. 19 et suiv.

provinces maghrébines de l'Empire ottoman⁽⁴⁾.

Notre objectif est d'analyser l'adéquation entre la problématique de cette «incorporation» et l'histoire de la Régence de Tunis entre le XVI^{ème} et le XVII^{ème} siècle⁽⁵⁾.

L'approche de cette étude se construit autour de trois séries de propositions interprétatives :

- Les spécificités de la Régence de Tunis en tant que province ottomane.
- L'ouverture précoce de l'espace économique «*tunisien*» sur le marché méditerranéen et les retombées politiques et socio-économiques.
- La déstabilisation de l'économie de la Régence et la marche vers son «*incorporation*» dans l'E.M.C.E.

I – LA REGENCE DE TUNIS ENTRE L'INTEGRATION OTTOMANE ET «L'AUTONOMIE»

Depuis le début du XVI^{ème} siècle le royaume hafside, dont l'étendue dépassait celle de la future Régence ottomane, était soumis à un véritable harcèlement politico-militaire de la part des agents de Constantinople. Après la constitution de bases corsaires comme celle de Jerba, des attaques massives tentèrent de s'emparer du royaume : Khayreddine prit Tunis en 1534, Dargouth en soumettant Kairouan en 1558 voulu créer une concession territoriale de Gabès-Gafsa limitrophe de la Régence d'Alger ; Elj Ali reprit Tunis en 1569/1570 en tant que Bacha d'Alger, Sinan Bacha en 1574 mit fin à la dynastie Hafside. Dès les premières années de son histoire impériale, la Régence fut soumise à une ottomanisation plus ou moins profonde et pratiqua une autonomisation plus ou moins prononcée. Ces deux tendances jouant alternativement ou en parallèle ont conféré à la province les traits spécifiques de sa propre construction et de ses liens avec l'espace ottoman.

A/ Une Régence frontalière loin du centre de gravité de l'Empire.

– L'occupation militaire de Tunis, en 1574, s'inscrivait dans une stratégie méditerranéenne et la nouvelle province ottomane ne représentait pour le Sultan qu'une marge frontalière. Ni entièrement soumise, ni totalement souveraine, la Régence rapportait peu aux caisses de l'Empire et ne lui coûtait rien non

(4) F. Bbraude, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Paris, 1966, t. I, pp. 431 – 432, t. II, pp. 471 – 478.

(5) Pour plus d'informations sur l'histoire générale de la Tunisie, voir entre autre : T. Bachrouch, «L'historiographie tunisienne de 1968 à 1985. L'époque moderne», in : *I.B.L.A.*, Tunis, 1987, 1, pp. 75 – 90 ; S. Boubaker, «Historiographie de la période moderne en Tunisie (XVI^{ème} – XVIII^{ème} siècle)», in : *Colloques de C.E.M.A.T.*, «L'historiographie maghrébine», Oran 1989, papiers dactylographiés, à paraître ; M.H. Cherif, *Tarih Tunis*, Tunis, 1981 ; A. Laroui, *L'histoire du Maghreb*, Paris, 1970, T. 2 ; L. Valensi, *Le Maghreb avant la prise d'Alger, 1790 – 1830*, Paris, 1969.

- a) La croissance du volume des échanges entre l'E.M.C.E. et l'espace convoité, en l'occurrence ici, l'Empire ottoman et la Régence du Tunis, qui les transforme en régions exportatrices de matières premières destinées aux industries européennes. L'appel de ce marché transforme les conditions de la production, agricole, ou minière...
- b) Le déclin à plus ou moins long terme, des productions artisanales locales consécutif à la diminution des matières premières captées par l'exportation, de l'ouverture de ce marché régional à la concurrence étrangère et du manque de compétitivité.
- c) Le renforcement du marché du travail qui déplace des forces de travail à l'intérieur des zones exportatrices.
- d) L'insertion de la région soumise à «l'incorporation», dans le système interétatique et dans les structures politiques internationales tissées par l'espace dominant. Le refus d'accepter le mécanisme peut engendrer épreuves de force et recours à la guerre. L'existence dans les régions dominées d'un pouvoir politique ni trop fort, ni trop faible pour assurer un ordre interne et qui ne peut résister aux pressions extérieures favorise le processus⁽³⁾.

Selon I. Wallerstein, «l'incorporation» de l'Empire ottoman se situerait entre 1750 et 1850. Alors que ce modèle explicatif fut testé sur les Balkans, l'Anatolie occidentale et l'Egypte, aucune approche en ce sens ne fut tentée pour les

-
- (3) Ce rappel de la théorie du système-monde et de l'E.M.C.E. est une synthèse des œuvres citées dans les notes 1 et 2 et des travaux des disciples des deux auteurs. On citera à titre *indicatif* :
- I. Wallerstein, «Some reflections on the future of ottoman studies», in *Journal of Turkish Studies* n° 11, 1987, pp. 235 – 237.
 - Id. «The ottoman Empire and the capitalist World – Economy : Some questions for research», in, *Review* II, 3, 1979, pp 389 – 398.
 - M. Cizakça, «Incorporation of the Middle East into the European World – Economy», in *Review*, VIII, 3, 1985, pp 353 – 377.
 - R. Kasaba, *The ottoman Empire and the World – Economy – The nineteenth century* – S.U.N.Y, New-York, 1988.
 - Id. «Incorporation of the ottoman Empire, 1750 – 1820», in *Review*, X, 5/6, 1987, pp 805 – 847
 - Id., *Peripherilization of the ottoman Empire*, Ph. D. Dissertation, S.U.N.Y., Binghampton.
 - I. Huri Islamoglu, *The ottoman Empire and the World – Economy*, Cambridge, 1987.
 - D. Ergil, R.I. Rhodes, «Western capitalism and the desintegration of the ottoman Empire. The Impact of the World capitalist systm on Ottoman society», in *Economy and history*, XVIII, 1, 1975, pp 41 – 60.
 - B.W. MC Gowan, «The study of land and agriculture in the ottoman provinces wihin the context of an expanding world economy in the 17th and 18th century» in, *International Journal of turkish studies*, 1981.
 - F. Tabak, «Local merchants in peripheral areas of the Empire : the fertile Crescent during the long nineteenth century», in, *Review*, vol. IX, n° 2, 1988, pp 177 – 214.
 - C. Keydar, «Creation and destruction of forms of manufacturing : the ottoman exemple» : in Ed. J. Baton, *Farle at temps at preindustrialization in the periphery*, Genève, 1990, pp 205 – 227.

Une réflexion sur l'histoire moderne de la Tunisie (XVI^{ème} - début XIX^{ème} siècles)

Les spécificités d'une province ottomane ?

Sadok BOUBAKER

Faculté des Sciences Humaines
et Sociales de Tunis

Les rapports entre le monde ottoman et l'Europe ont de nouveau attiré l'attention des chercheurs ces dernières années. Les problématiques le plus souvent débattues sont en relation avec le système explicatif élaboré au cours des années soixante-dix par Fernand Braudel⁽¹⁾ et Immanuel Wallerstein⁽²⁾, celui des «économies-mondes», du rôle spécifique de «l'économie-monde capitaliste européenne», de ses rapports avec les autres «économies-mondes» et «empires-monde» à l'échelle de la planète. Les auteurs de ce modèle avançaient l'idée que le contact entre «l'économie-monde capitaliste européenne» (E.M.C.E.) et les autres «économies-mondes» évoluent selon un processus en trois temps : le stade de la non relation ou bien celui des échanges limités à des produits de luxe, la phase de l'incorporation, enfin la périphérisation et l'intégration. Chacun de ces moments se caractérise par la convergence de conditions qui le définissent comme une phase du processus historique. Dans les pages qui suivent nous nous intéresserons à la phase de l'«incorporation» qui affecta l'Empire ottoman, entre le XVI^{ème} et le XVIII^{ème} siècles, dans lequel était incorporé l'espace maghrébin et plus particulièrement la Régence de Tunis.

Le modèle de l'E.M.C.E attribue à la phase d'«incorporation» quatre facteurs explicatifs :

- (1) F. Braudel, «Civilisation matérielle, économie et capitalisme. XV^{ème} – XVIII^{ème} siècle», Paris, 1979, T. III, *Le temps du Monde*.
- (2) I. Wallerstein, *The Modern World – System*, New-York, 1974, T. I. : *Capitalist agriculture and the origins of the European World – Economy in the Sixteenth Century* ; traduction française sous le titre, *Le système du monde du XV^{ème} siècle à nos jours. Capitalisme et Economie – Monde, 1450 – 1640*, Paris, 1980.
– T. II ; *Mercantilism and consolidation of the European World – Economy, 1600 – 1750*, New-York, 1980. Traduction française sous le titre : *Le mercantilisme et la consolidation de l'Economie – Monde Européenne, 1600 – 1750*, Paris, 1984.
– T. III ; *The Modern World – System. The second era of great expansion of the capitalist World – Economy, 1730 – 1840*, New-York, 1989.

d'assister aux funérailles»⁽⁴⁴⁾.

Le drame des captifs chrétiens, gonflé et exploité sans retenue durant des siècles n'est, en fin de compte, pas si poignant ni si tragique.

Par leur nombre, leur diversité, leurs professions, leur séjour dans les familles algériennes, ces «hôtes» ont joué le rôle d'intermédiaires entre deux civilisations, deux cultures, deux mondes qui se détestaient beaucoup moins qu'on ne le croyait. Ces éléments allogènes, causes de disputes et de crises avec Alger, furent — parfois malgré eux — une source d'inspiration, les héros de romans, les acteurs de pièces de théâtre. En nous léguant leurs mémoires et leur relation de bref séjour à Alger, certains captifs nous permettent d'établir, sans complaisance, de quel côté de la Méditerranée se trouvait le respect de la personne humaine.

(44) L'Abbé Orse, *Alger pendant cent ans*, Paris, 1857. Klein, *Feuillets d'el Djazair*, p. 13.

Malgré les tensions, les crises, les provocations de l'Occident, on se rendait sans peine aux lieux du culte quand on voulait et là où l'on voulait «les dimanches, fêtes et Vendredi de chaque semaine avant le jour»⁽³⁹⁾. D'Aranda recevait la permission de sa patronne d'aller ouïr la messe chaque matin. Décrivant la célébration de Noël à Alger en 1720, le Père Philimon de La Motte se réjouit que «l'office se fit avec autant de liberté et de solennité qu'en terre chrétienne». On avait dit la messe «au son de trompettes, des flûtes et des hauboïs qui se firent entendre depuis dix heures du soir jusqu'à deux heures du matin»⁽⁴⁰⁾.

Quatre chevaliers de Malte, pris du côté d'Oran et conduits à Alger, les fers aux pieds tout le temps, «excepté les fêtes de Noël et de Pâques» venaient chez le consul de France passer ces fêtes sans chaînes⁽⁴¹⁾.

Le R.P. Devereux Spratt, capturé en 1641, non loin des côtes anglaises, eut la chance de dépendre, à Alger, de bons patrons qui lui donnèrent plus de liberté «qu'il n'est d'ordinaire, surtout à lui qui prêchait à ses compatriotes»⁽⁴²⁾.

Après ces nombreux témoignages, le libre exercice du culte n'est plus à démontrer. La tolérance des Algériens est reconnue par ceux-là même qui combattaient l'Islâm. Ce ne fut pas le cas des Musulmans enchaînés ça et là en Occident. Capot - Rey le reconnaît : «Les chrétiens, dit-il au moins étaient libres de garder leur religion... Les galériens turcs, au contraire, étaient baptisés de force à l'article de la mort et c'est de cette façon qu'on obtenait les rares conversions»⁽⁴³⁾.

Les cimetières étaient nombreux : celui des juifs, celui des chrétiens, celui des consuls etc... Les enterrements se déroulaient selon les croyances des morts. Les obsèques du Père Lucien Hérault, mort à Alger en 1645, n'auraient pas connu, en Europe, autant de solennité et de ferveur. Le corps fut exposé pendant trois jours avant l'inhumation. Les esclaves venaient durant ce temps, prier près la dépouille. Femmes et enfants, venus de France, partager la captivité de leurs époux et pères, formaient le cortège. Les obsèques furent célébrées publiquement et en grande pompe. Deux Turcs ouvraient la marche, puis une foule immense suivait et enfin une quarantaine de prêtres récitaient la prière. Douane et Diwân suspendirent ce jour là le travail «afin de permettre aux captifs

(39) Renaudot, *Etat général et particulier du Royaume d'Alger*, p. 173.

(40) *Voyage pour la rédemption...*, p. 136.

(41) *Ibid*, p. 68.

(42) Payfair, «Episodes de l'histoire des relations de la Grande Bretagne avec les Etats barbaresques» *Revue Africaine*. 1878, p. 309.

(43) *La politique française et le Maghreb méditerranéen (1643-1685)*, p. 26.

lieutenant d'Alger». «Puis donc que de ça vos hommes se promènent là où ils veulent, qu'ils mangent, boivent et sont en repos, il n'est pas de justice que delà les nôtres soient inquiétés, tourmentés et appliqués aux fers !»⁽³⁴⁾.

Quant aux libertés religieuses des captifs, elles furent le fer de lance des moines, des dévots et des plumes mal intentionnées. Que n'a-on-pas dit et répété sur «le fanatisme des Mahométans», sur leur haine du chrétien et sur leur volonté farouche d'imposer l'Islâm, par la force, à leurs esclaves. Aucun texte objectif ne le confirme, ce qui n'empêche pas les accusations de se transmettre sans preuve. «On est persuadé, rapporte Laugier de Tassy, en Europe, d'après je ne sais quelle tradition, que les esclaves sont forcés d'embrasser le Mahométisme, ou du moins, qu'on emploie les promesses, menaces et les mauvais traitements pour les y contraindre. Mais ce rapport est si éloigné de la vérité qu'il est certain que les possesseurs de ces esclaves seraient très fâchés de leur apostasie».⁽³⁵⁾

La tolérance religieuse des dirigeants et des patrons ne fut mise en doute par personne. «Toutes les religions, dit Morgan, sont tolérées dans le royaume d'Alger. Tous les étrangers, tant esclaves que libres y ont leurs prêtres et leurs églises. Ces religions y sont même protégées.»⁽³⁶⁾

Divers ordres furent installés dans la capitale : Mathurins Pères de la Merci, Lazaristes, Capucins etc...

Le grand bain avait son église «où l'on dit la messe toute l'année et notamment aux fêtes solennelles, où les offices sont chantés avec harmonie car il n'y manque jamais de prêtres captifs... Parmi eux se trouvent des hommes instruits, docteurs et maîtres, religieux ou clercs séculiers. On y administre ainsi des sacrements et on y prêche parfois la parole du Seigneur... aux jours de solennités, il y a tant de monde, que la place manque»⁽³⁷⁾.

En ville, la ferveur religieuse se faisait remarquer.

Un chrétien captif et «patron sur les galères de la ville», nommé Pierre le Catalan tenait à ce que les messes soient tenues sans relâche dans sa maison «pour la consultation des chrétiens et principalement des femmes».

Le Père Fau avait noté l'existence de trois chapelles : celle de la Sainte Trinité «dans le bain du roi», de Saint Roche dans celui de Alî Bitchîn et de Sainte Catherine dans le bain du même nom. «Toutes ces chapelles sont parées dit ce Père, d'assez beaux ornements»⁽³⁸⁾.

(34) Lettre à Louis XIV, le 7 juin 1642. Plantet, *Correspondance des Beys...*I, pp. 50-51.

(35) *Histoire d'Alger*, p. 101.

(36) *Histoire des Etats barbaresques*, I, p. 153.

(37) Haëdo, «Topographie...», *Revue Africaine*, 1871, p. 394.

(38) Dan, *Histoire...*, pp. 430-431.

tous les jours une vraie kermesse de Flandre»⁽³⁰⁾.

Les fêtes musulmanes apportaient aux captifs la joie et les moyens de se distraire. Les esclaves avaient trois jours de vacances à l'occasion de Aïd al Fitr (rupture du jeûne). Ils jouissaient alors de libertés particulières. Ils organisaient des jeux payants : escarlopettes, courses à ânes et d'autres attractions fort prisées des enfants. Le bénédictin espagnol Haëdo, présent à Alger de 1578 à 1581, avait noté la participation des captifs aux festivités marquant la fin du Ramadhân «On voit, dit-il, festoyer et se réjouir dans ce jour, pour gagner quelques blancas, des chrétiens... qui se mettent des masques figurant divers personnages, dansant à la franque, et luttant au tir de la pomme ou de l'orange, avec des flèches. L'enjeu à gagner est une colombe ; celui qui perd, paie un aspre. D'autres montrent des marionnettes, ou font des tours de passe-passe ou des prestidigitations, réjouissant beaucoup de Musulmans»⁽³¹⁾.

Quelques captifs eurent le privilège d'exploiter des tavernes et des cabarets. Tous les moyens étaient permis à ces «esclaves» souvent mieux lotis que les autochones. Pour se faire payer de leur clients récalcitrants, ils pouvaient battre ou dépouiller les soldats turcs. Les captifs musulmans retenus outre mer n'avaient pas ces chances et ces facilités. «Imagine-t-on, écrit Loup Durant, en France ou en Espagne, à cette même époque, un esclave maure ayant droit de faire commerce sur une rambla ou sur La Canebière et autorisé même à aller rosser les soldats du Roi qui ont oublié de le payer»⁽³²⁾.

Ces multiples exemples de bons traitements - même si le sort des captifs n'était nulle part enviable - montrent qu'on était infiniment mieux ici qu'ailleurs. Berbrugger - pourtant rarement objectif - l'avait admis : «Je dirai même, écrit-il, tout en sachant bien que l'on criera au paradoxe, qu'il valait mieux être esclave ici que là-bas : tous les captifs musulmans, sauf de rares exceptions, ramaient dans nos galères... mais un très grand nombre de chrétiens étaient employés chez les particuliers où ils étaient en général assez bien traités, ceux qui servaient chez les grands personnages l'étaient encore mieux et l'histoire du pays atteste que beaucoup d'entre eux y acquéraient une grande influence et une position assez belle pour ne plus désirer retourner dans leur pays»⁽³³⁾.

Deux poids et deux mesures ! avait crié, à l'époque, Cha'bâne intendant du

(30) Turbet-Delof, *L'Afrique barbaresque*, p. 118.

(31) Haëdo, «Topographie...» R.A. 1871, p. 212.

(32) *Pirates et Barbaresques en Méditerranée*, Paris, 1975, p. 175. «Leurs profits, dit-il, deviennent si considérables... qu'ils eurent souvent de quoi se racheter au bout de l'année. Mais ils négligent la liberté et préfèrent Alger à leur partie».

(33) *Revue Africaine*, 1856.

bâtiments algériens ne travaillaient que trois à quatre mois par an. Le reste du temps, ils étaient affectés à d'autres tâches sur les quais ou dans les chantiers navals. Ils profitaient des revenus de la course. Les parts dépendaient de leur habileté et de leur compétence⁽²⁴⁾. Ce qu'il faut noter c'est que ces galériens n'étaient point marqués au fer rouge comme les Algériens. Quant aux travaux auxquels étaient astreints les esclaves d'Alger, ce n'était ni une innovation ni un défi à la morale. «L'institution du travail gratuit au profit de l'Etat, existait ailleurs, écrit Prenant. L'exploitation des colonies européennes d'Amérique reposait sur le travail des Noirs jusqu'au XIX^{ème} siècle. En France la corvée au profit des féodaux et de l'Etat ne disparut qu'avec la Révolution»⁽²⁵⁾.

Beaucoup de chrétiens revenus volontiers ou non en Europe n'hésitaient pas à déclarer aux Inquisiteurs qu'ils avaient été bien traités par leurs maîtres,⁽²⁶⁾ et nombre de convertis, lors des combats en mer, feignaient d'être Turcs de nation dans l'espoir d'un retournement de situation, préférant la condition de forçat aux géôles de l'Inquisition⁽²⁷⁾.

Un certain nombre de chrétiens ne sont revenus en terre chrétienne qu'après la mort de leur maître à qui les liait une certaine affection.

Nous arrivons aux dernières années de la Régence. En 1829, la crise algéro-française s'aggrava, la guerre était imminente. L'officier français, La Bretonnière et l'interprète Bianchi circulaient librement à Alger. Ils purent rencontrer les quelques prisonniers, répartis entre les consulats et une maison affectée par le Dey, près de la Marine. «Nous pûmes voir, dit Bianchi, qu'en général ces Français n'étaient pas maltraités».

Un autre spectacle attendait les deux visiteurs. Au consulat de Sardaigne, ils rencontrèrent un marin échappé miraculeusement à la mort à la suite de la tentative manquée du 17 juin 1829⁽²⁸⁾. Ce matelot, blessé grièvement à la tête, dut son salut à la bravoure autant qu'à la générosité d'un Arabe qui, l'ayant fait prisonnier, le défendit contre ses propres compatriotes et le remit au Dey.⁽²⁹⁾

La vie quotidienne avait ses côtés agréables. Les loisirs lui enlevaient sa morosité. «Dans les tavernes du bagne (d'Alger) nous dit Turbet Delof, c'était

(24) Laugier de Tassy, *Histoire d'Alger*, p. 268.

(25) *Algérie, Passé et Présent*, Paris, 1960.

(26) Bennassar, *op. cit.*, 335.

(27) *Ibid*, p. 156.

(28) Les navires français affectés au blocus, L'Ephigénie et La Duchesse Du Berry perdirent, le 17 juin 1829, un canot et 25 hommes lors d'une attaque.

(29) Bianchi, «Relation de l'arrivée dans la rade d'Alger...», *Revue Africaine*, 1877.

promotions d'esclaves. Thédénat, devenu plus tard ministre à Mascara,⁽¹⁸⁾ d'autres des Raïs, des hommes de confiance du Dey. Des fontaines est catégorique : «Le bey de Mascara, dit-il, aime les chrétiens et les traite avec bonté et douceur. Ses esclaves, au nombre de cinquante, tous fugitifs d'Oran (occupé par les Espagnols) et parmi lesquels il y a beaucoup de Français, mènent une vie fort douce. Il leur distribue des vivres et de l'argent pour satisfaire leurs besoins»⁽¹⁹⁾.

L'affection des patrons pour leurs jeunes esclaves les poussaient même à faire d'eux, leurs héritiers, ce qui advint entre autre à Onufrio Escarpi, petit marin pêcheur de Tortosa (1612-1614)⁽²⁰⁾. Les femmes captives, à Alger, étaient traitées avec les égards dûs à leur sexe⁽²¹⁾.

En 1815, on comptait, ici, mille six cents esclaves appartenant à toutes les nations d'Europe et principalement au royaume des Deux Siciles. Un correspondant à Alger de S. Smith lui fit parvenir ces mots : «La dépense occasionnée par la présence de ces captifs (chrétiens) est payée du revenu d'une fondation pieuse qu'un agha qui dans sa jeunesse, avait éprouvé la misère de l'esclavage, institua à cet effet, en y destinant des immeubles d'un produit assuré». Le destinataire avait ajouté en note sur le document : «Il est digne de remarquer (et soit dit ici en l'honneur de la charité musulmane et des administrateurs sous cette loi qui n'est pas si antichrétienne qu'on suppose) et que le premier qui a contribué pour le soutien des malheureux esclaves est un agha algérien et que la bonne administration des lois fondamentales et fixes assure aux malheureux les secours que son testament leur a assignés. Que dit notre Seigneur en pareil cas ? «Allez et faites de même !»⁽²²⁾.

Même aux heures sombres des relations algéro-françaises le sort des captifs n'était pas catastrophique. Voici mai 1829 : le blocus d'Alger se poursuivait. Le lieutenant de vaisseau Bizard, après une audience accordée par Husayn Dey, disait dans une de ses lettres : «J'ai vu tous nos prisonniers, les deux capitaines sont l'un, chez le consul de Hollande et l'autre, chez le consul de Sardaigne. Ils sont tout à fait libres, les matelots sont venus me voir au consulat de Sardaigne et se trouvent aussi bien traités. Le Dey, en me parlant d'eux me dit qu'ils étaient comme des négociants».⁽²³⁾

Contrairement aux rameurs musulmans, les chrétiens embarqués sur les

(18) Thédénat, «Mémoires...» *Revue Africaine*, 1948, pp. 143-184.

(19) Desfontaines, *Voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger*, I, p. 184.

(20) Bartolomé et Lucile Bennasser, *Les Chrétiens d'Allah*, Paris, 1989, p. 277.

(21) Lapène, *Tableau historique d'Alger*, Latz, 1845, p. 285.

(22) AN-Aff. Etr. Mémoires et documents, 5, Afrique (1 nov. 1815), p. 277.

(23) Berbrugger, «De l'esclavage musulman en France», *Revue Africaine*, 1956, p. 41.

Alger, les chrétiens bénéficiaient de l'argent distribué conformément à l'usage⁽¹²⁾. La Condamine, en voyage à Alger en 1731, affirme que les esclaves n'y sont point maltraités, «à moins, dit-il, que le hasard ne les ait fait tomber entre les mains de quelque patron extraordinaire»⁽¹³⁾. Les capacités, le talent, les bonnes manières, un métier, un peu d'esprit rendaient le captif nécessaire dans la maison ; «il pouvait en devenir le maître». Il ne portait de chaînes que lorsqu'il commettait des fautes graves (tentatives d'évasion, complot etc...). Le bague, si décrié était, au dire du sieur d'Aranda «une école de débrouillardise et de camaraderie» où l'on goûtait «des moments de joie, de douce émotion et de franche gaité». C'était-toujours selon d'Aranda, «la meilleure université pour apprendre le monde à vivre».

La Croix eut l'occasion de voir les bagnes ottomans en 1670 ; il trouvait que «l'esclavage turc est le moins rude de tous et qu'il vaudrait mieux tomber entre les mains du moindre bey des galères que du vice-roi de Naples»⁽¹⁴⁾.

Laugier de Tassy connut l'Espagne et Alger. Il souligne bien la différence entre les deux pays «Les Espagnols, dit-il, sont des géôliers bien plus intraitables que les Barbaresques» et fait part d'une expérience vécue : «j'ai été, écrit-il, prisonnier de guerre des Espagnols en 1706 et j'y étais traité avec tant d'inhumanité et de rigueur que je préférerais dix ans d'esclavage à un an de prison en Espagne»⁽¹⁵⁾.

Vers la même époque, le Père Fau visitait Alger. Il se rendait à l'hôpital où les chrétiens étaient soignés. Voici quelques unes de ses impressions : «il y a un fort bel hôpital que le roi d'Alger entretient pour les esclaves de quelques nations qu'ils puissent être et dont l'administration est donnée aux religieux de la Trinité espagnole. On reçoit dans cet hôpital, non seulement les malades, mais encore ceux qui viennent pour se délasser des fatigues de leurs patrons»⁽¹⁶⁾.

A Alger, comme à Mascara (alors chef lieu du Beylik de l'Ouest) les captifs ignoraient cette vie d'enfer dont il est fait bruyamment état en Occident. S'il y avait une certaine rigueur, elle concernait les auteurs de délits (révoltes, adultère, vols). «Ces châtiments, dit Morgan, pouvaient-ils passer pour des cruautés ?»⁽¹⁷⁾. Par contre, les écrits anti-barbaresques se gardent de parler de

(12) A. Vallière, *Mémoire sur Alger*, publié par L. Chaillou, *Textes...*, p. 27.

(13) La Condamine, *Voyage de à Alger*, 1731, publié par M. Emerit, *Revue Africaine*, 1954, pp. 354-381.

(14) Le Sieur La Croix, *Relation universelle de l'Afrique ancienne et moderne*, Lyon, 1688.

(15) *Histoire d'Alger*, p. 330.

(16) *Voyage...*, R.T., 1907, p. 238.

(17) *Histoire des Etats barbaresques*, II, p. 98.

cinq cents captifs. Tous y profitaient d'une grande liberté. «Ils peuvent-dit le bénédictin Haëdo-aller et venir, comme bon leur semble tant que l'Agha et les janissaires ne les occupent pas»⁽³⁾.

Sous Dja'far⁽⁴⁾ pacha, ordre fut donné» qu'on ne les mît pas à la chaîne» et le maître d'Alger» leur fit donner de bons vêtements et une bonne nourriture» et tout le vin qui provenait des droits perçus sur les navires étrangers, leur était distribué⁽⁵⁾.

Les témoignages favorables aux Algériens ne manquent point ; «Mon patron, raconte un captif, est doux et bienfaisant, sa bonté et son amabilité dans les affaires lui gagnent l'amitié et l'attachement de tous ceux qui le voient»⁽⁶⁾.

Cervantès, esclave «du cruel Hassan Vénérian»⁽⁷⁾ était dispensé du travail et jouissait des largesses de Zoraïde, la fille d'un riche Maure D'Aranda mangeait avec son maître Catabon Mustapha,» du même plat, étant assis à ses côtés, les jambes croisées à la manière turque⁽⁸⁾. Le poète Regnard fut esclave, à Alger, en 1678. Il était accompagné de sa maîtresse Elvine. Il parvint, par la vivacité de son esprit et par ses talents (il savait préparer des gâteaux et faire la cuisine), à acquérir l'affection et l'estime de son maître Sydi Thaleb⁽⁹⁾. Pananti lui-même captif pour quelques mois, dit qu'il eut «l'occasion de converser avec le Secrétaire d'Etat, Raïs Hamîdûet l'un des cadis ajoutant «je puis même dire que j'ai contracté avec ce dernier une sorte d'amitié»⁽¹⁰⁾.

On pourrait aligner beaucoup de pareils aveux. Ne prouvent-ils pas que les captifs, ici, étaient mieux lotis que les infortunés Musulmans retenus en Europe ?

Ceux qui servaient dans le palais du Dey ou chez les notables étaient «somptueusement vêtus, leur travail consistant à prendre soin de la maison, de la cuisine et des affaires dont ils étaient chargés». Ils avaient part aux «avaïds», dons très fréquents dans l'année⁽¹¹⁾. Lors de la visite des beys à

(3) Haëdo , «Topographie d'Alger», *Revue Africaine*, 1871, p. 395.

(4) 23^{ème} chef de la Régence (août 1580-1582).

(5) Haëdo , *Les Rois...*, pp. 183-184.

(6) *Voyage dans les Etats barbaresques de Maroc, Alger Tunis, et Tripoli* ou lettre d'un des captifs qui viennent d'être rachetés par MM. Les chanoines réguliers de la Sainte Trinité, Paris, 1875, p. 82 (lettre d'Alger, sept. 1780).

(7) Turbet-Delof, *Bibliographie critique du Maghrib...*, n°105.

(8) Aranda (Le sieur d'), *Relation de captivité*, p. 53.

(9) Pananti, *Relation d'un séjour à Alger*, p. 117 ; Voir également *La Belle Provençale*.

(10) Pananti, *op. cit.*, p. 118.

(11) De Paradis Venture, «Notes sur Alger», *Revue Africaine*, 1896 ; p. 36.

A l'opposé du portrait du loup, vient celui de l'agneau ! Dans ce milieu «barbare», ont vécu des milliers de pauvres chrétiens «dont la foi est constamment menacée». Pour secouer une opinion parfois chancelante, on gonfle les chiffres, on fait un récit pathétique de la capture, de l'effroi qu'inspirent les corsaires. On dramatise à outrance. On laisse libre cours à l'imaginaire, on déchaîne les passions et les haines.

Le Badistun est un marché de chair humaine, un monument de honte et de douleurs, un endroit «qui fait couler des larmes cuisantes de la misère et de l'humiliation. Les captifs-innocentes victimes livrées à la cruauté des mahométans-sont condamnés à servir durement. Des bêtes de somme travaillant jour et nuit, le corps presque nu, battus continuellement, abreuvés d'injures, ne mangeant que «des biscuits moisis» végétant dans des bagnes «lieux d'horreurs» les pieds sous le fait insupportable d'une grosse chaîne de fer, à la merci de ces «barbares, véritables «oiseaux de proie»...

Ces échantillons glanés çà et là dans une littérature de croisade et de tromperie ont créé en Europe, un vaste courant d'algérophobie qui a survécu même après 1830 !

Ces idées bien ancrées dans l'esprit, ces préjugés savamment entretenus, ces clichés inchangés, poussèrent à la surenchère et servirent de thème rassembleur contre une Régence qui rendait les coups, mais aussi-hélas - contre la vérité historique.

La réalité fut tout autre. Il suffit d'opposer au courant turcophobe et à ces œuvres partiales, les témoignages nombreux et impartiaux et les documents soigneusement cachés. Ils corrigent les exagérations qui furent à l'époque une prouesse, et effacent l'intolérance qui fut une force de la foi.

S'il n'entre pas dans notre propos de faire (ou de refaire) l'histoire de ces captifs, il nous suffit de nous arrêter à deux aspects du problème : les traitements dont bénéficiaient les esclaves chrétiens et les libertés religieuses dont ils jouissaient pour démontrer que le sort de ces derniers étaient infiniment meilleur que celui des Musulmans retenus en France, en Espagne, en Italie ou à Malte, et dont on n'a presque rien dit.

La loi musulmane prescrit au maître d'un esclave : justice et bonté envers ce dernier. Aussi les traitements — longtemps noircis et décriés — ne correspondaient point à la réalité.

Le bagne appelé la Bastarde⁽²⁾, contenait, au XVI^{ème} siècle, entre quatre et

(2) Hasan Pacha, fils de Khayr al Dîn, ayant défait en août 1558, à Mazagran (Mostaganem), le comte d'Alcaudete, gouverneur espagnol d'Oran, plus de onze mille chrétiens tombèrent entre les mains des Algériens. Ceux échus en partage au Beylerbey, furent affectés à l'armement d'une galère bastarde du nom du bagne.

Captifs chrétiens en Algérie à l'époque ottomane : histoire ou hystérie ?

Moulay BELHAMISSI

Université d'Alger

Depuis le XVI^{ème} siècle, aucun thème n'eut plus de faveur et plus de fidélité — auprès des historiens, chroniqueurs ou mémorialistes — que celui des captifs chrétiens en Algérie. Toute une littérature est consacrée au drame. Le sujet n'a jamais rassasié les plumes du sensationnel. Le récit est un fleuve interminable.⁽¹⁾ Nombreux sont ceux qui se proposaient d'écrire l'histoire de l'Algérie mais se sont noyés dans celle des captifs, de la piraterie et de ses séquelles. C'est à qui dresserait le tableau le plus triste, le portrait le plus repoussant, celui qui cracherait le plus de venin sur ce pays, ses corsaires, son gouvernement et ses mœurs. C'est ainsi que l'histoire d'Alger, proposée par les auteurs des siècles derniers a manqué d'objectivité et de mesure. Et c'est pourquoi aussi il est nécessaire de reprendre le thème en interrogeant les textes «oubliés».

Que trouve-on dans les écrits d'outre Méditerranée au sujet des esclaves pris en mer et retenus à Alger ?

La Régence n'est autre chose qu'un pays inhospitalier où l'on risque «mille morts». Une République de larrons. une tanière de voleurs... une caverne de monstres africains... un repaire de bandits... un pays de pillards... un nid d'écumeurs de mer... leurs chefs, des cupides... des sanguinaires.. des despotes... des barbares ! Il est difficile d'inventorier tous les qualificatifs attribués aux Algériens, le tout pour ameuter, effrayer, dresser l'opinion de l'époque contre les Maghribins et maintenir l'hostilité à l'état permanent.

(1) La bibliographie sur les captifs chrétiens en Algérie est très riche mais pas forcément objective. Citons quelques titres :

Blavin , *La condition et la vie des Français dans la Régence d'Alger*, Alger, 1899.

l'Abbé Godard, *Les soirées algériennes, corsaires, esclaves et martyrs de Barbarie*, Tours, 1875.

F.D., de Haëdo, *De la captivité à Alger*, Alger, 1911.

Mais l'auteur qui a contribué - plus qu'aucun autre - à répandre sur Alger des notions devenues classiques, est le Père Dan (*Histoire de Barbarie*, vaste appel à la guerre contre l'Islâm).

Pour une utile comparaison avec les captifs musulmans en Europe, mon livre : *Les Captifs algériens et l'Europe chrétienne*, Alger, 1988.

by his subjects ;⁽²¹⁾ but having the reputation of knowing the *kymia* (*kīmiyā*), as these people call the philosopher's stone, Ibrahim Hojiah, then Dey of Algiers, undertook to restore him in exchange for the secret. This was agreed, and Mahomet was duly restored. To keep his promise, he then sent to the Dey, with great pomp and ceremony, a number of spades and ploughshares. In symbolic fashion, he thereby informed the Algerine that the wealth of his kingdom depended upon careful attention to agriculture, and that the only philosopher's stone he could tell him about, was the art of converting a good crop into gold.

= the ruins of an ancient amphitheatre, with sluices and floodgates ; but after his death, this fell into ruin.

(21) The Dey Ahmad Shalabi, 1684-6.

Nor have I had the good fortune to come across many other minerals. Apart from the ordinary earth I have described, there are two or three kinds of pipe and potter's clay, the first of which usually fires red. Fuller's earth is dug in great quantity, as is steatite or soapstone, much in demand in the *bagnios* for cleaning and softening the skin. *Steinomarga* or *lac lunae*, which the Arabs sometimes use to staunch blood, is usually found in the Sahara, while a coarse kind of umber and ochre, and a hard variety of almagra or Spanish bole,⁽¹⁹⁾ are more frequent in the Tell. The minerals I have found are even fewer than the kinds of earth. They include some kinds of talc, and the gold and silver-like micas I have described. Some of these are found in great quantity, and when they occur without trace of talc or selenite, are used by the *hojias* or writers of this country instead of sand for blotting ink.

Lead and iron are the only metals that have so far been discovered. The latter is white and good, though not very plentiful, being mined and forged by the kabyles of the mountain districts of *Bou-jeiah*, and brought in short bars to the markets of that city and Algiers. There is plenty of ore in the mountains of *Dwee* and especially *Zikkar*, where it is heavy and rich, sometimes with a mixture of cinnabar ; but to the best of my knowledge it has never been mined at either place. The lead ores of *Jibbel Ris-sass* near *Hammam Leef*, at *Wannashreese* and among the *Beni Boutaleb*, are all very rich, and might be mined more productively if the mines were better organised. They refine it by heaping up alternate layers of wood and ore and setting this pile on fire, quite often obtaining eighty pounds of metal from a quintal of the ore.

The silver and copper mines of the Moroccans are the envy of the Regencies of Algiers and Tunis, though their own mountains might be found to contain them, with a little prospecting. About thirty years ago, the Deys of Algiers were in fact encouraged to search for silver ore in the mountain of *Fernan* by some Spanish renegades. They would probably have succeeded better with copper, since the mountain has several large strata tinged all over with green. One of the samples I brought from the place seems also to contain tin. Similar apparently copper-bearing rocks are to be found in the mountain of *Tmolga*. But since none of these ores, if that is what they are, have been put to the test, only a small amount of subterranean wealth can be claimed by these kingdoms. The story they are pleased to tell of Mahomet Bey's ploughshares draws the obvious conclusion. This Bey of Tunis⁽²⁰⁾ had the misfortune to be dethroned

(19) A deep red ochre found in Spain : *OED*, s.v. almagra, bole.

(20) Muhammad Bey, 1675-96 : Shaw, p. 167, says that at Tebourba he planted a large number and variety of fruit trees, arranged in such a way that each species had its own grove. Thus the orange trees were separated from the lime or citron, pears and apples from peaches and apricots. To water these plantations, he made a dam with water from the Medjerda out of =

Bishbesh, there are all the *hammams*, as they call the thermal springs in this country. The *Ain el Houte* and most of the springs of the *Jereed* are merely lukewarm, but those of *Seedy Ebly*, *Warran*, *Hammaite*, *Mellwan*, *Agreese*, *Elelma*, *El Hammah*, and the lower bath at *Mereega*, are much hotter, and right for bathing ; while the *Hammam Meskouten* and the uppser bath at *Mereega* are much too hot for the purpose, the former boiling a large piece of mutton very tender in a quarter of an hour. The *Ain el Houte* and the springs of *Gafsa* and *Tozeur* support small fish of the mullet and perch variety, and like the other waters of the *Jereed* are good and safe to drink ; all of them, when cold, being the common drink of the inhabitants. The water of *El Hammah* in particular is beautifully clear, and as soft as rainwater in the mouth ; so that the great benefit of bathing in it is likely to come from its heat and the perspiration this brings on, rather than from its supposed sulphur content.

(Omission of pp. 231-5, description of Hammam Meskoutine, discussion of underground water and the origins of earthquakes, including a mention of the Lisbon earthquake, 1724 : the shock felt from Miliana to Annaba).

The evidence for these and other natural phenomena is mainly on the surface. The marble quarries mentioned in the Classical sources are no longer known, and may never have existed, for the main building stone in all the ancient edifices of the country, at *Jol Caesarea*, *Sitifi*, *Cirta*, *Carthage* etc. is not much different either in colour or texture from the soft and harder kinds of Heddington stone near Oxford. The marble of Numidia, on the other hand, is said to have been yellow, with red and purple markings, the best there could be. The wells (except in *Wadreag* and some other parts of the Sahara) are rarely very deep. In my experience, after the topsoil is removed, they go down through several layers of gravel, and occasionally of clay, until they come to a soft flaky stone, a sure sign of water. When there is neither soil nor gravel, this kind of stone comes to the surface, being often covered all over with gold-like spangles, just as the spar-like stuff in the fissures has silver glitters. I never found out if agates or similar stones were natives of this country. Even the common flint, of which most countries have plenty, is so rare in some parts of Barbary, that English merchant ships which have taken them on board as ballast in the Channel, have sold them in Algiers for seven shillings a quintal. Moonstones, sometimes to be found over whole acres of the wooded and mountainous regions ; a transparent, striated, yellow and flesh-coloured talc or gypsum frequently found in thin cakes in the rocky parts of the desert ; some crystal-like *irides* or Bristol-stones, found in the mountains of *Boujeiah* ; the darkcoloured double-coned crystals from *Zibbass* and *Ellou-jecah* ; and a variety of barytes and figured spars, are the nearest this country gets to the topaz and the diamond.

is as white as snow, without the bitterness of the parent rock salt. The salt of the mountains near *Lwotaiah* and *Jibbel Miniss* is grey or bluish ; without any of the natural purification required at *Haddessa*, it is very pleasant to taste, so that the salt of the first in particular is sold at Algiers for a penny an ounce, a large sum considering how cheap salt usually is.

Of the same quality and flavour is the salt of the Lake of Marks (also called *Bahirah Pharaoune*), and of other smaller flats. These are usually called *sibkah* or *shibkah* (*sabkha wa sibâkh*), i.e. salty expanses which are usually under water in winter, (when they look like large lakes), but dry all summer (when they look like bowling greens before the turf is laid). Some of these *shibkas* have a hard, solid bottom, with no grit or soil, retaining the salt that lies there crystallised after the rain. But others are muddy and porous, seldom keeping a crust of salt on the surface. Thus the main floor of the *Shibkah El Lowdeah* is like a tessellated pavement, being composed of cubes of common salt ; but in soft and muddy *shibkas*, like those near *Warran* and *Kairwan*, I never saw any salt deposits, though the earth of them all is very sharp-tasting, and would no doubt yield plenty of salt if it were dissolved out.

I have seen some large pieces of *sal gem* or rock salt brought from the country of the *Beni Mezzab* ; but saltpetre, called (*mailah haij*, sc. *hayy*) live salt by the Arabs, is never to my knowledge found in rock form or as a deposit, being always extracted artificially. For this purpose they use troughs of brick or stone, with wooden grates for the bottom, and lined with mats of dwarf palm or esparto. These they fill with saltpetre earth, sprinkling it with water every six or eight hours for five or six days on end. The water as it soaks through the earth dissolves the nitre in the soil, and as it drains away through the mats, it runs into small hollows made underneath to catch it. When they have made enough of this brine, they pour it into cauldrons, boil it up and refine it. There are several works of this kind at *Tlemsan*, *Biscara* and *Kairwan*, as well as others run privately by the kabyles and the Arabs. The chief use of the saltpetre is in the making of *ba-route* (as they call gunpowder) ; the sulphur comes mainly from Europe, while the ashes of the *burwak* or king's spear⁽¹⁷⁾ are preferred to charcoal. They know well enough how to prepare it, though something is missing either in the ingredients or the proportions, since one ounce from our powder mills is the equivalent of more than a quater of a pound from theirs.

Apart from the springs of salt water I have mentioned, there are many others rich in sulphur and other minerals. Apart from the *Ain Kidran*, already mentioned,⁽¹⁸⁾ and the *Hamdh*, a rich spa water or *acidula* near the river

(17) A kind of asphodel : *OED*, s.v. king.

(18) Text, p. 84 : the *Ain (gitran) Kidran*, Fountain of Tar, used by the Arabs instead of common tar to salve or dress their camels.

Dousan, *Kairwan* and some other places they do the same from a reddish-yellow loamy soil. In summer the banks of a number of rivers, where the soil may be exposed to a depth of two or three fathoms,⁽¹⁴⁾ are studded and streaked with nitrous or saline concentrations, showing just how thick and well-impregnated is the earth in question. These inexhaustible quantities of salts are largely responsible for the great fertility of the country, which was so famous in Antiquity, and still continues without any manuring except for the burning of stubble here and there. It is therefore somewhat puzzling that the province of *Byzacium*,⁽¹⁵⁾ which was once so well-known for its fertility, is now the most barren and unproductive part of these kingdoms.

That salt is their chief mineral is even clearer from the various salt springs and mountains of salt, and from the great number of salt flats and *shibkas*, which are to be found in every district. The *Wed el Mailah* near the western frontier of the Kingdom of Algiers, and the *Serratt* upon the eastern ; the *Hammam Mellwan* nine leagues⁽¹⁶⁾ to the S.S.E. of Algiers ; the salt river of the *Beni Abbess*, which runs through the *Beeban* ; that of the *Urbyah*, near the *Tittery Dosh* ; that from *Jibbel Woosgar* near Constantine ; the *Mailah*, which runs into the shott near *Messeelah* ; the *Bareekah*, as it passes *Nic-kowse* ; and the river of *Gor-bata* on the borders of the *Jereed* ; all these and others are either very salt or brackish. The water of the river of *Gor-bata* is made drinkable by running through banks of sand into little pits which are occasionally dug for the purpose ; but other rivers with deeper channels through more solid earth cannot be filtered in this way. The Arabs, however, are quite used to the taste, and rather like it.

The salt pits of *Arzew* are surrounded by mountains. About six miles in circumference, they form a large lake in winter, but are dry in summer, when the water evaporates, and the salt crystallises out. In digging, they go down through different layers of this salt, some an inch and others more in thickness, which I imagine to be in proportion to the amount of salt in the water each year. The whole area is composed of such strata, one above the other, as are the *salinae* or salt flats between Carthage and the *Gulletta*, those of the *Shott* (el-Djerid), and of other places in or upon the edge of the Sahara. Close to the eastern end of the Lake of Marks (the Chott el-Djerid), *Jibbel Had-dessa* is an entire mountain of salt, whose quality and appearance is quite different from that of the *salinae*, being as hard and solid as stone, and of a reddish or purple colour. Yet the salt washed down from these cliffs by the weather

(14) Four or five metres.

(15) Byzacena.

(16) Forty kilometres.

towards the middle of July. The former are much larger and better-tasting than ours, while the latter, quite apart from their excellent flavour, will sometimes weigh as much as ten ounces. August sees the first pomegranates, some of which are three or four inches in diameter, and a pound in weight ; nor must we forget the prickly pear or fruit of the *opuntia*, called, perhaps because it was originally introduced from Europe, *kermes Nassarah*, the fig of the Christians. Some families live upon little else during this month and September, though it is never known to turn the urine bloody in colour, as it is said to do in America, whence it originally came.

The walnut and the olive, which bears abundantly but only every other year, are grown all over Barbary. In some places they also have the chestnut, which is smaller though just as tasty as those from France and Spain. But the hazel, the filbert, the gooseberry and currant bush are not, as far as I know, products of this climate. Grapes ripen towards the end of July, and are picked for the vintage in September. The wine of Algiers, before the locusts in 1723-24 destroyed the vineyards so extensively, was not inferior to the best Hermitage, either in sparkle or taste. But since that time it has deteriorated, without recovering its former qualities, though it may still be better than the wines of Spain or Portugal. The lemon, and sometimes the Seville orange tree is always in blossom or fruit, but the sweet or China orange, as it is called, is a foreigner, and bears only towards the end of Autumn. The fruits of the quince, the medlar the jujube and the service tree⁽¹²⁾ are not valued, nor are the trees themselves grown in any orchard. As for garden flowers or herbs, they are few, and will be found listed alphabetically in the Appendix⁽¹³⁾. Gardens in general are not laid out with any sense of order or beauty, being medleys of trees with the beds of cabbages, turnips, beans, chickpeas etc. scattered among them, sometimes even wheat and barley. Avenues, parterres and flowerbeds would be a waste of good ground, while planting in rows, consideration of soil and compost, or any thought of improvement, would be so many deviations from the practice of the ancestors, which is so devoutly revered and followed.

The earth which produces all these crops is so light that an ordinary pair of oxen can plough in a day an acre of the heaviest soil. The colour varies from blackish in the plains of *Zeidoure* etc. to reddish in those of *El-mildegah* etc., although the soil of both is equally fruitful, and equally full of salt and nitre. Thus in the saltpetre works of *Tlem-san* they extract about six ounces of nitre from every quintal of earth, which thereabouts is dark in colour ; while at

(12) *Pyrus (Sorbus) domestica* : OED, s.v. service.

(13) The *Phytographia* or Catalogue of Some of the Rarer Plants of Barbary, Egypt and Arabia occupies ten of the sixty-one pages of the Appendix, numbered separately from the main text, and lists no fewer than 632 different plants, with six plates.

When the sap rises it collects in this cavity for the first week or two at the rate of three quarts or a gallon a day, after which it decreases by the day until after six weeks or two months, the juices are exhausted and the tree becomes dry, good only for firewood or timber. The liquor thus produced is a thin syrup more luscious than honey, which quickly becomes tart, ropy⁽¹¹⁾ and intoxicating, and when distilled produces an agreeable spirit or *araky*, as these people call all such fiery and strong potions extracted in this way.

Before we leave the Sahara we must say something of the *lotus*, whose fruit is frequently mentioned in history, while the *Lotophagi*, a numerous people in this and neighbouring deserts, received their name from it. Herodotus says that the fruit was sweet like the date ; Pliny that it was the size of a bean, and saffron-coloured ; and Theophrastus that it grew thickly like the fruit of the myrtle. All this suggests that the lotus arbor of Antiquity was the *seedra* (*sidr*) of the Arabs ; a shrub which is very common in these deserts and elsewhere in Barbary. It has the leaves, prickles, flower and fruit of the *ziziphus* or jujube, except that the fruit is round, smaller and sweeter, while the branches are not so crooked but grow more like those of the *paliurus*. The fruit is still in demand, tastes something like gingerbread, and is sold in the market all over the southern regions of these kingdoms. The Arabs call it *aneb enta el seeberra*, or the jujube of the *seedra*.

Most of the other fruit trees of this country are common in Europe. The almond, the first to yield, flowers in January, and bears fruit at the beginning of April. Apricots are ready to gather in May, but the *sashee*, a kind of apricot about the shape and size of a nectarine, with the same attachment of the flesh to the stone, is somewhat later. Eating this fruit never makes people sick ; but the common apricot is very dangerous, causing a variety of fevers and dysentery, so that in the *lingua franca* it is called *matza Franka*, the killer of Christians. In June they have two or three species of plums and cherries, but neither plentiful nor very nice. Nevertheless the cherry was once so prized, that it is still called *hab el mellek* (*hibb al-malik*), the *berry of the king*. About this time also they have mulberries, and some pears and apples, though the season for these is July and August, when there are plenty about, of various kinds. With the exception of the Sultan or king pear, however, they are all greatly inferior to ours, and none of them will keep till autumn. The black and white *boccore* (*bākūra*) or early fig, which we have in England, is also a fruit of July, although the fig proper (*kermes*), which they preserve in the form of cakes, is rarely ripe before August. I have also seen a long, thin, darkcoloured fig hanging on the trees sometimes throughout the winter. Nectarines and peaches appear

(11) Forming or developing viscid, glutinous or slimy threads ; sticky and stringy : *OED*, s.v.

little better than ours in taste ; but in the absence of a hot sun, the latter have never been properly grown in the North. In southern countries, on the other hand, the water melon (or *dillah*, as they call it), is a gift of Providence with its cool, refreshing juice, which quenches thirst, reduces fever, and thereby compensates in no small measure for the excessive heat of these climates.

As for fruit trees, the first must be the date palm, of which there are vast numbers in the coastal regions as well as inland, although only those that grow in the Sahara produce good fruit. They are chiefly propagated from young shoots taken from the roots of full-grown trees. Properly cared for, these will yield fruit six or seven years after transplantation, whereas those that are grown from the stone will not bear until they are about sixteen. It is well known that the trees themselves are male and female, and that the fruit will be dry and tasteless without previous fertilisation by the male. In March or April, therefore, when the sheaths that enclose the young clusters of flowers on the male and fruit on the female trees begin to burst (when the dates are already formed and the flowers full of pollen), they take a sprig or two of the male cluster and insert it into the sheath of the female ; or else they take a whole cluster of the male tree and sprinkle its pollen over several clusters of the female. This second method is common in Egypt, where they have a large number of males, but the trees of this country are impregnated in the first way, where one male is sufficient for four or five hundred females. The Africans call this operation *dthuckar* (i.e. *dhakar*), or fertilisation by the introduction of the male, and use the same word (instead of the Classical *caprification*), for hanging a few figs of the male or wild fig tree upon the females, so that their fruit will not drop off or degenerate.

I was told that the palm tree comes into full production about thirty years after transplantation, and remains vigorous for the next seventy years, bearing annually fifteen or twenty clusters of dates, each of fifteen to twenty pounds in weight. Thereafter they very gradually die, usually falling towards the end of their second century. They need no attention apart from plenty of water every four or five days, and the cutting-off of the lower branches when they begin to droop and wither. The stumps of these branches, being gradually left upon the trunk, then serve like the rungs of a ladder to climb the tree to fertilise it, to lop it, or to gather the fruit. Meanwhile they are rapidly replaced with others which gradually spread out and hang down evenly from the crown of this tall and beautiful tree with its perpetual and delightful greenery.

On the occasion of a marriage, the birth of a child or other celebration, it is customary for those who can afford it to entertain their guests with what they call the honey of the date palm. This is obtained by cutting off the head of a vigorous tree and scooping out the top of the trunk in the form of a basin.

various Christian merchants. They are sown with the first rains, and produce towards the end of February or beginning of March. By then, beans are usually in pod, and throughout the spring, when boiled with oil and garlic, form the principal food of everyone, high and low. After them the lentils and chickpeas are gathered. Lentils are cooked in the same way as beans, turning quickly to a porridge the colour of chocolate, just like the 'red pottage' which Esau exchanged for his birthright (Genesis 25, 30 and 34). Chickpeas, however, are different, since they do not turn to pulp when boiled, and so are not served by themselves, but only added to *cuscassowe*, *pillowe*, and other dishes. When roasted they are much in demand as a favourite nibble by young and old, rich and poor. In every street in the Near East, there are as a result copper pans and stoves for the purpose, turning the chickpeas into what are called *leb-lebby*. The method is very old, since Plautus and Aristophanes both refer to it as common in their time, and there seems to be no other kind of bean or pea prepared in this way. The *leb-lebby* of today, therefore, is almost certainly the 'parched pulse' (Hebrew *kali*) of the Bible (II Samuel 17 : 28) and the *trogalia* of the ancient Greeks. Some have even identified it with the 'pigeon's dung' mentioned in the Bible at the siege of Samaria ; and since both the droppings and the roasted chickpeas are pointed at one end and ash-coloured, it may well be so.

After grains and pulses come the roots, herbs and fruits of this country, of which there are plenty, with some for each season of the year. Thus, to give a few examples of the kitchen gardens and orchards of Barbary, turnips, carrots and cabbages are all good and usually common. The *lift el hashoure*, a small parsnip-like turnip with fibrous roots, is so agreeably pungent that it is especially appreciated, and sold by weight. Lettuce or *choss* (*khass*), endive, cress, chervil, spinach, all kinds of beet, as well as the young shoots of the wild and garden artichoke, are in season from October to June, followed throughout the rest of the summer by *calabashas*, okras or *melloukeahs*,⁽¹⁰⁾ aubergines or *bedin-janns*, and *tomatas*, each giving its own flavour to their soups and stews. *Coriander* (*cazbar*, i.e. *kuzbar(a)*) should certainly not be forgotten, as it is always a principal ingredient in Moorish cookery. Celery and cauliflowers do very well in this climate. They are sown in July, but are not ready until the following February or March. I have seen some cauliflowers, very white, solid and compact, that were three feet or more in circumference. Towards the end of June, musk and water melons make their first appearance. The former are

(10) 1757 edition, p. 141, n.4 : *mellou-keah* or *mulookiah* is the same as the *melochia* or *corchorus*, a species of mallow whose pods are rough and glutinous, and used in most of their dishes. Valensi, *Fellahs tunisiens*, 157, gives gumbo or okra (bhindi, lady's fingers) instead of *mulukhiyya*, Jew's mallow ; they are equivalent in practice although botanically distinct.

in quality according to the soil. The plains of *Busdeerah* are reckoned to produce the best in the Kingdom of Tunis, while at Algiers, the corn of *Tessailah* and *Zeidoure*, and especially the larger kind of wheat called *murwaany* from Medea, have the highest reputation. In some districts where they have water for irrigation during the summer, as for example near the *Sikke* and *Habrah*, in the *Mettijiah*, on the river *Hammah* below *Constantina*, and at various points along the *Mejerdah*, the inhabitants grow rice, Indian corn, and in particular a kind of white millet which the Arabs call *drah*, and prefer to barley for the fattening of their cattle. The sparrows, linnets, goldfinches and other little birds are so fond of this grain, that when it grows ripe, the people are obliged to stop them settling on it, by screaming and making a noise all day long. The makeshift huts which they build at this time with branches of trees, reeds and bulrushes to shelter themselves from the sun, and then abandon, may be the same as the deserted cottage in a vineyard and the lodge in a garden of cucumbers mentioned in Isaiah, I : 8, as a symbol of the forlorn state of Jerusalem. Oats are not grown at all by the Arabs, who feed nothing but barley to their horses, while bigg⁽⁹⁾ or winter wheat is quite unknown.

The Moors and Arabs continue to tread out their corn in the ancient fashion of the East. Instead of oxen they frequently use mules and horses, three or four of which they will tie together by the neck, then drive them round and round the *nedders*, as they call the threshing floors, where the sheaves are spread out as they are in England. It is in fact a much quicker way than ours, but much less clean, since it is carried out in the open air upon any round floor of earth plastered with cow dung to cement the soil, sand or gravel. But despite this precaution, great quantities of them are unavoidably mixed with the grain, with the further disadvantage that the straw, which is the only fodder in these countries, is broken to bits. After it has been trodden out, they winnow it by throwing it up into the wind with shovels, and then store it in *mattamores* or subterranean granaries, as other peoples used to do, according to Pliny. I have seen as many as two or three hundred of these granaries together, the smallest of which would hold four hundred bushels. The Classical author Hirtius says that the Africans of Antiquity used these pits to safeguard their provisions from enemies ; but it is more likely that then as now, they were made for simplicity. No more than the modern Arabs would the ancient Nomads have gone to the trouble of building storehouses of stone, when it was far more economical to use pits like these at every place they camped to harvest their crops.

Beans, lentils and chickpeas, called *garvancos*, are the chief pulses grown in these kingdoms. Until recently, peas were known only in the gardens of the

(9) Cf. *Oxford English Dictionary (OED)*, s.v. *bigg*.

**Physical and Miscellaneous Observations relating
to the Kingdoms of Algiers and Tunis, etc.**

Chap. I

Of the Air, Products, Soil, Minerals etc. of these Kingdoms

(Omission of pp. 217-20, account of the climate.)

The first rains fall some years in September, in others a month later, after which the Arabs break up the ground, and begin to sow wheat and plant beans. This is usually about the middle of October, but the sowing of barley and the planting of lentils and chickpeas is two or three weeks later, or even at the end of November. If the last rains fall as usual in the middle of April, the crop is considered safe ; the harvest is towards the end of May or the beginning of June. Two and a half bushels of wheat or barley are reckoned sufficient to sow as much ground as a pair of oxen⁽⁷⁾ can plough in a day, which is roughly an acre. I have never heard of more than one crop a year anywhere in Barbary. Each bushel normally yields a crop of eight or twelve, though I have heard tell of many more. It is in fact common to see ten or fifteen stalks from one grain, while some grains of *murwaany* wheat which I took back to Oxford produced fifty. *Muzeratty*, the late *khalifa* of the western Province, once brought to Algiers a root that produced eighty, and told us that the *Emeer Hadge* in charge of the Maghribi pilgrimage had once sent to Cairo one that produced a hundred and twenty (following an argument about the respective fertility of Egypt and Barbary). Pliny speaks of three or four hundred. Meanwhile the stalks themselves often produce two ears, and the ears themselves a number of smaller ones, though never, to my knowledge, yielding a hundred grains for one, as the Classical authors say.⁽⁸⁾

Only one kind of wheat and one kind of barley are generally sown in this country, since rye, and a large pointed wheat called *jinnah nesser* (*janāḥ nasr*), or Vulture's Wing, are too little cultivated to notice. Both of them are produced in such plenty that when *Warran* or Oran was still held by the Algerines, English merchants usually shipped off seven or eight thousand tons a year from the port, without depriving the population. Both kinds of grain, however, vary

(7) The 1757 edition has *beeves*, i.e. *boeufs*, for oxen throughout, presumably because the beasts in question were not strictly speaking castrated : cf. first edition, 242 : a gelding among horses or a wether among sheep is rarely if ever found. those males among the sheep or black cattle which are not required for breeding have their testicles squeezed and damaged when they are about three months old ; for it is considered cruel to castrate any creatures other than men.

(8) As does al-Bakri, *Description de l'Afrique septentrionale*, ed. and trans, de Slane, 2nd ed., reprint, Paris, 1965 : text 9, trans. 25. On this long-standing *topos*, cf. Valensi, *Fellahs tunisiens*, 199-20.

the bulk of the text of the first chapter of the section in the first edition dealing with natural history, etc., with the additional material contained in the edition of 1757, and translated them into modern English. This is the chapter which Mac Carthy placed at the beginning of his 1830 edition, and which therefore opens the 1980 Tunis reprint. It concerns agriculture and minerals, and could be made very much longer and informative if all the references to these subjects scattered throughout the previous chapters describing the topography of the two 'kingdoms' were brought together under the one heading. But that would be quite outside the scope of any edition, requiring the kind of treatment provided by Lucette Valensi in *Fellahs tunisiens*.⁽⁶⁾ Apart from the combination and translation of the two texts, I have done little more than block the Arabic names and terms given by the author in his own phonetic transliteration ; where there is a modern transliteration underlined in brackets, that is a rendering of the actual Arabic printed in the first (though not the second) edition. The result is no more than suggestive of the value of the work itself. But although a usable modern edition may be a long way off, it may serve as an indication of its desirability.

(6) L. Valensi, *Fellahs tunisiens*, Paris and the Hague, 1977, ch. IV.

is thus a supplement to the first edition rather than a replacement for it, despite the claim of its preface to be much more valuable. Meanwhile the first edition had been translated immediately into French, and published at the Hague in 1743. At Paris in 1830, the section of this translation which dealt with the Regency of Algiers was reworked into a much shorter version of the original, expanded by the inclusion of material from Laugier de Tassy's *Histoire du Royaume d'Alger*, Amsterdam, 1725, and from subsequent writers and documents⁽⁵⁾. Meanwhile it became a principal source for the *Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger*, compiled for the dubious purpose of an aid to the French invasion of Algeria in that year. In this way, Shaw's work became a foundation-stone of French colonial scholarship, giving it an especial importance for the understanding of the subject today.

For all these reasons, it seems important to bring *Travels of Observations* to the attention of all concerned with the history of the Maghrib. Although it was reprinted at Tunis in 1980, Mac Carthy's French edition of 1830 is much too selective to do justice to the originals of 1738 and 1757. What is required is a reissue of the English text, which presents at least four problems. The first is that of the two editions : ideally they should be combined in a third. The second is that of the language in which they are written, which presents considerable difficulties for the modern reader, especially the reader whose native language is not English. The third is that of Shaw's transliteration of the mainly Arabic names and terms which fill his text and his maps, and which require the kind of research which he himself conducted into his Classical sources to elucidate. The fourth is presented by his own scholarly apparatus, which should either be updated or greatly reduced, including perhaps the long extracts from the Classical authors in the Appendix, and conceivably the catalogues of plants etc. That, of course, raises the fifth and final problem of the readership for which such an edition is intended at the end of the 20th Century, when the polymath has effectively disappeared, and all the subjects which Shaw so happily combined under the heading of natural history have gone their different ways. Only the marriage of history and geography by the *Annales* school preserves something of the old universalism ; and it is presumably in that tradition that the readership is to be found.

For all these reasons, it is perhaps unlikely that Shaw will be reissued. Nevertheless I offer an example of what the new text at least might look like, without the full apparatus required to make it fully intelligible. I have combined

(5) J. Mac Carthy, ed., *Voyage dans la Regence d'Alger, ou description géographique, physique, philologique etc, de cet état*, Paris, 1830, reprinted Tunis, 1980.

This description lays the foundation for his reference to the Bible, which he uses in second place to put the 'manners and customs' of the people into the context of the ancient Near East. In third place, however, Shaw is a man of the Enlightenment, a student of natural history in all its forms, and of a contemporary society variously described as Saracen, Mahometan, Turkish, Moorish and Arab, but perceived in its own right, with its own history and culture. The traditional categories of western European thought in the Middle Ages and the Renaissance break open like the sheaths which Shaw tells us enclose the flowers and fruit of the date palm⁽²⁾, to reveal the rapid growth of modern science.

The result is in the great tradition of the Arab geographers down to Leo, with whom Shaw was naturally familiar, as well as with Idrisi in the abridged Latin translation of 1619⁽³⁾, and with Abu 'l-Fida' in the translation of Gagnier⁽⁴⁾. The description of Algeria and Tunisia is given methodically, province by province, place by place, population by population, accompanied by a complete series of more or less accurate maps. These are in effect the first modern maps of the country, showing the correct lines of latitude and longitude, and as good for the interior as they are for the coast. These chapters are followed by a section on natural history, economy, society and government, after which Shaw leaves the Maghrib and repeats the procedure for Egypt, Palestine, Lebanon and Jordan, at much less length. A final section of appendices contains the Latin and Greek texts of the Classical geographers, catalogues of plants, corals, fossils, fish and shells, and miscellanea, including a page of Berber vocabulary. As far as North Africa is concerned, the wealth of information on the state of the country in the early 18th Century creates an invaluable source, while at the level of civilisation we have a document of the first order on the mentalities of the age. In both respects the work is a landmark in the history of North African studies.

The work itself was remodelled for a second, cheaper edition in smaller quarto format which eventually appeared in 1757, six years after the author's death. This omits a great deal of the topographical argument to include additional material on the society, further references to the Bible, and more curiosities, such as Ras Sem, the alleged petrified village of Cyrenaica, in keeping with the expectations of the readership that a book of travels would be to some extent a tale of the exotic, if not a record of personal adventure. The new version

(2) See below.

(3) *Geographia Nubiensis*, Paris, 1619.

(4) Only the part of this translation dealing with Arabia and fractionally with Egypt was ever published, at Oxford in 1740 ; presumably Shaw had access to the manuscript.

«Of the Air, Products, Soil. Fossils, etc. of these Kingdoms». The Observations of Dr Thomas Shaw on the natural resources of the Regencies of Algiers and Tunis in the 18th Century.

Michael BRETT

University of London

Thomas Shaw, 1694-1751, took his M.A. at Queen's College, Oxford, in 1720, and went straight out to Algiers as chaplain to the English factory and consulate. He occupied this position for twelve years, travelling extensively in the Regency, and making three longer journeys to Egypt, Sinai and Cyprus in 1721, to Palestine in 1722, and to Tunis and Carthage in 1727. Elected a Fellow of Queen's College in 1727, he returned to England in 1733, having married the widow of the English Consul Edward Holden. In 1734 he proceeded to the degrees of B.D. and D.D. (Doctor of Divinity), and was elected Fellow of the Royal Society on the strength of 'A geographical description of the Kingdom of Tunis', published in 1729. His *Travels or Observations relating to several parts of Barbary and the Levant* appeared in 1738. In 1740 he became Principal of Edmund Hall, Oxford, and in 1741 Regius Professor of Greek in the University. As usual at the time, when so many academics were clergymen, he was rewarded with two 'livings', that is, two parishes of which he was appointed vicar or priest, first Godshill in the Isle of Wight and then Bramley in Hampshire, where he was buried at his death in 1751⁽¹⁾.

The first edition of *Travels or Observations relating to several parts of Barbary and the Levant*, published at Oxford in 1738, is in every way a splendid book, a folio volume, large and beautifully printed, with maps and copious engravings, and a text which is a masterpiece of scholarship. It is in effect a thesis for which the fieldwork was done in North Africa, and subsequently written up for publication with a full apparatus of references, appendices and index. The subject is geography in the broadest sense of topography, natural history, economy and society, approached from three main directions. In the first place are the Classical authors of Greece and Rome, whose topography Shaw sets out to establish by personal observation in the course of his travels.

(1) *Dictionary of National Biography*, 1384-5.

narrow rectangular panel. The margin rosette is attached to this rectangle. The frame of this rectangular chapter-heading panel is illuminated with gold interlacing bands, the blank of the panel with pink and gold rumis ; and inside of the margin rosette with blue, cherry, and gold rumis. A further important aspect of these Quran section is that their bindings are original. Light brown leather has been used in binding. There is a several pointed star or round-shaped medallion both on the front and back outer cover. The medallions, corner pieces, and borders are filled in with tooled interlacing bands, painted in gold. In the interlacing bands there are sometimes small holed-dots. Outer of the flaps are ornamented in the same style of the back and front cover. The doublures of the bindings are generally covered with plain leather. One of the doublure of flap has been covered with black leather. In the middle of this flap there is a big medallion. Inside and outside of the medallion filled in with tooled interlacing bands and small dots with holes have been done in the spaces between the bands. The embellishment has been left ungilded, gilding used only in the outer frame of the flap.

These early Middle Age Qurans from Morocco are approximately square-sized. Among these works, the one prepared in Septe has masterly and painstakingly illuminated. The design of the fullpage panel, and the chapter headings ; and the marginal ornaments are not different from each other in the above-mentioned works. The difference is in the quality of the paint used and in the mastery in drawing the design. But the importance of the work dated at 1196 is on a different point. Its importance comes from the fact that it has survived with its original binding up to present from such an early date. Quran sections dated 1238 are also of the rare specimens known for their gigantic sizes and their original bindings. In these Qurans the harmonic combination of the big black letters written on dark-cream coloured paper and the illumination done in extremely bright gold leaves deep impressions on those who see and read that page, and suggests how masterly the artist designed then must have been.

been lined with a row of these flowers each. There is a rosette in the margin of this page as well.

The fourth Quran from the Library was copied by Muhammad as-Sarîsî in 599/1203, and illuminated by Yusuf⁽¹¹⁾. The first two pages of the Quran are illuminated in a rectangular form. The small and big eight-pointed stars arranged alternately in a row form the basis of this embellishment. The stars filled with rumi motifs. The illuminated panels are painted in gold, blue, white and brown. The broad border is filled in with gilded interlacing bands. A rosette is connected to this rectangular panel in the margin, and in this rosette there are rumis in purple, blue, and pink. The chapter headings are in the shape of narrow horizontal rectangles. These are embellished with geometrical shapes formed with white interlacing bands, and the insides of these geometric shapes have been coloured in orange, blue, and gold. A rosette connected to the gilded chapter-heading takes place in the margin, and it was embellished with gold rumis. In some margin there are small rosettes arranged casually. The rosettes in the margins of the Quran have been arranged like a necklace, along the margin. The inside of the rosettes on the last page have been filled in with rumis in white, purple, blue and pink. It can also be seen that three double pages in the Quran have been painstakingly designed. On these pages the text are surrounded with a frame embellished with gilded interlacing bands. There are blue palmettes and interlacing bands in the corners and at the top and bottom of this frame. In the last two pages, the colophon of the manuscript has been written in white colour letters on the gilded ground within the rectangular space. The colophon is framed with white interlacing bands. Blue palmettes have been put in the blanks of these white bands, and orange rosette in the corners of the rectangle. The outer frames of this square space consists of gold, interlacing bands. Inside the margin rosettes, there are embellishments done with plants purple, pink and blue in colour.

A group of the Quran sections «cüz» are outstanding for their gigantic sizes from the Topkapı Saray collection⁽¹²⁾. The sections were copied by Ibrahim b. Sayyid abi in Saban 635/Mart 1238 in Merakes and endowed by Abu Yusuf in the name of Abu Yusuf Yakub of Marinids. The Quran text has been written on a thick paper in big letters in dark black ink. This black ink has caused some deterioration in the Qurans pages, so the paper has been damaged. At the end of each line of the text there are three gold circles attached to one other. The chapter-headings are, as in the former samples, in the form of horizontal,

(11) Topkapı Saray Museum Library, R. 33. 22,5X17cm. See : Karatay (1962), 299 ; M. Lings, *The Quranic Art of Calligraphy and Illumination*, London, 1976, 102.

(12) Topkapı Saray Museum Library, R. 21-24. 49X58cm. See : Karatay (1962), 306-309.

is coloured with gold, red, blue and white. In the middle of the rectangular space in the illuminations on the two pages at the back of this Quran are found a square, inside which a circle is formed with white interlacing bands. The blanks of these interlacing bands are painted in blue and red or filled in with gold interlacing bands. The border illuminations are the repeat of those at the front page. The chapter titles of the Quran are sometimes written in gold, sometimes they are written in the centre of a horizontal rectangular, gilded panel. In the margins are drawn big round rosettes with connections as well as small round disconnected rosettes or rosettes in the shape of a key-hole. The insides of big round rosettes have been filled in with small gilded rumis, and with big blue leaf-shaped form or with star-shaped multi-angular form ; and the rosettes in the shape of a key-hole have been filled in with gilded interlacing bands.

The second/Quran manuscript was copied in Muharram 596/October 1199⁽⁹⁾. It has an original brown leather cover. Both front and back covers have a striped medal lion. In the spaces both inside and outside of the medal lion there are tooled interlacing bands. The cloth covering the doublures must have been put on a later repair. It has an illuminated square space on the two front pages. The basic motifs of this illumination, as in the former work, consists of geometric shapes created by white interlacing bands. The blanks of the geometric shapes are painted in gold or blue. The borders have gold interlacing bands. In the margin there is a rosette connected to the gilded panel. The chapter headings are in the form of a horizontal rectangular, insides of which are embellished with white interlacing bands. In the margin there is a rosette connected to this part.

Another Quran from Morocco in the Ottoman Sultans Library was dated in Zilkade 598/July 1202⁽¹⁰⁾. The cover of it isn't original. The first pages are missing. The other pages of this work have been effected with moist, and the gildings have been discoloured. In this as well, there are rosettes in the margin connected to the chapter headings. The two double pages at the back are gilded. One of this double illumination should have been put at the front page. It was probably transferred to the back during repairing. In the first double page, inside the rectangular space are formed star-like, circular and rectangular shapes. Inside the star-like shapes has been drawn a flower similar to that of peas, with stalk. In the rectangular shape on the second double-page there are interlacing bands, blanks of which have been painted in gold. In the blanks there is a flower resembling that of peas. The upper and lower parts of the rectangular space have

(9) Topkapı Saray Museum Library, R. 36. 16, 8X15,8cm. See : Karatay (1962), 300.

(10) Topkapı Saray Museum Library, R. 31. 21X17cm. See : Karatay (1962), 296.

a high artistic value had been extensively produced throughout the 13th century⁽⁵⁾.

In Anatolia, where there had been since long an intensive domination by Turks and conversion into Islam, starting from the early 13th century, especially in Konya, special places were reserved for books within medreses. A special care was paid to writing new books carrying an artistic value. In Anatolia, especially in the late 13th century, the Sofî literature which was wide spread in that period, particularly in the Mevlavi order played an important role in the creation of art atmosphere in the facility such as madrasa, zaviya and dergah. The Masnavi of Mevlana, from the second half of the 13th century on, when it was written, started to be read by the people as if it was a Quran. In 1278 a work other than Quran was first illuminated with magnificent gildings. Muhlis b. Abdullah al-Hindi did the illumination of this work in gigantic size, and Muhammed b. Abdullah el-Konevi el-Veledi the scribe did it calligraphy. That was Masnavi of Mavlana. The page setting of this work, which was copied in Rabi 677/November 1278 maintained the traditional style used in Qurans⁽⁶⁾. In fact a book of poetry had already been copied and illuminated in Ramazan 408/Ocak 1017⁽⁷⁾, only it was not as rich in design as the Masnavi Furthermore it was by no means a match for the Masnavi, which had gildings as a literary work.

Among the manuscripts of the early Middle Age which have an artistic value, kept in Topkapi Saray Museum Library in Istanbul, a group of Qurans came originally from Morocco. One of them was copied by Muhammad b. Muhammad b. Ali b. Su'ayb al-Ansârî in Muharram 587/January 1191, in Septe.⁽⁸⁾ It's binding isn't original. One page at the front (the other must be missing), and two pages at the back contain rectangular spaces illuminated. In the central part of the rectangular space at the front of the work are found squares and octagons with interlacing band. These geometric shapes are filled in with broad interlacing bands and plants similar to pea flowers. The insides of the inner and outer borders of this rectangular space are illuminated with interlacing bands. In the horizontal rectangular spaces at top and the bottom of the outer border are white interlacing bands. The illumination of this page

(5) James (1988), 20.

(6) Konya Mevlana Museum, N°51. See : Z. Tanındı, «1278 Tarihli En Eski Mesnevi'nin Tezhipleri», *Kültür ve Sanat* 8 (Aralık 1990), s. 17-22.

(7) Topkapi Saray Museum Library, B. 125. See : Z. Tanındı, «Topkapi Sarayı Müzesi Kütüphanesi'nde Ortaçağ İslam Ciltleri», *Topkapi Sarayı Müzesi, Yıllık-4*, İstanbul, 1990, s. 104.

(8) Topkapi Saray Museum Library, R. 27. 31X25cm. See : F.E. Karatay, *Topkapi Sarayı Müzesi Kütüphanesi Arapça Yazmalar Katalogu*, I, İstanbul, 1962, 298.

The Art of the Book in Morocco from Topkapi Saray Museum Library

Zeren TANINDI

Uludag Univ. Bursa,
Turquie

In the preparation of the manuscripts of artistic value in the Islamic world of Middle Age, besides statements who patronized art, the librarians who themselves were sometimes calligraphers, binders or gilders as well played an important role.⁽¹⁾ It is known that, as early as in the Loth century a library has founded in Bagdad which contained 100.000 volumes, among which there were Qurans copied by famous calligraphers, and still in the same period, one of the Samanid vezirs took along with him manuscripts loaded on 30 camels during one of his travels and that he donated his library, the catalogues of which amounted to 10 volumes. Fars region was famous for its libraries and in the late 12 th century there were 13 libraries in Merv⁽²⁾.

The first products of the early Middle Age of the art of the book were Qurans dated at 8th-9th centuries. The early specimens of the Qurans which in a high artistic value particularly for their gildings have survived up to the present time. The most outstanding among them is the Quran copied in Ibn al-Bawwab calligraphy⁽³⁾. This work becomes the initiator of a kind of design tradition, which was to spread in the following periods. From then on, the first two pages of the Qurans having a high artistic value were to be prepared sometimes without texts, where two splendid gildings were to be appeared.

As to the illuminated Qurans prepared in the 11th and 12th centuries, they were copied by the calligraphers from the cities such Hamedan, Gazne, Kirman. In some cases these calligraphers did the gildings and the binding of the same works they copied⁽⁴⁾. Bagdad appears to be the place where samples of Qurans having

(1) G. Bosch, «Islamic Bookmaking : The historical Setting», *Islamic Bindings and Bookmaking. A Catalogue of an Exhibition*. The Oriental Institute The University of Chicago May 18-August 18, 1981, Chicago, 1981, p. 12.

(2) R. Ettinghausen, «Manuscript Illumination», *Survey of Persian Art*, III, Oxford, 1939, pp. 1939-40.

(3) D. James, *Qur'ans of the Mamluks*, London, 1988, pp.16-20.

(4) Ettinghausen (1939), 1946.

مِلْتَان - miltān - pT. mintan - (n.T.) : Chemise.

★ ملوخية - mlūhiyya - pT. mülühiyye - (n.G.) : Bamias, gambo, gambaut.

مُور - mōr - pT. mor - (adj.T.) : Couleur violet foncé. [dA. : On prononce aussi «mur».]

مِهْرَجَان - mihrajān - pT. mihricān - (n.P.) : Festival.

— ن —

نَرْجِس - narjis - pT. nergis, nerkis - (n.P.) : Narcisse.

رنغيلة - v. نرجيلة

★ نُقْرَة - noḳra - pT. nuḳra - (n.P.) : Argent. [En Berbère de Sus : «nukkirt» même sens.]

نَنِّي - nanni - pT. ninni, nenni - (exc. T.) : 1. Dors : 2. Berceuse (chanson pour endormir les enfants). [dA. : On prononce aussi «nenna».]

— و —

وَطَن - vaṭan, waṭan - pT. vatan - (AC, T.n.) : Patrie. [Les turcs ont donné un nouveau sens au mot.]

— ي —

يُورْت - yaurt, yogort - pT. yoğurt - (n.T.) : Yogourt. [Peut être, ce mot est passé sur la langue française.]

... يَا ... يَا - yā... yā... - pT. ya... ya... - (conj.P.) : Ou... ou bien... . [Il passe dans cette expression désuète : يَا أَنْتَ يَا هُوَ «Ou toi, ou lui».]

يَاْ - yāh ! - pT. yā : - (exc. T.) : Tiens : C'est donc ça !

كفتة - kffa, kefta, pT. köfte - (adj., n.P.) : Viande hachée, hachis. [dA. : et dT., même temps 1. Boulette de hachis frites 2. Hachis de viande mêlé du riz, enveloppé dans des feuilles de vigne. dT. : كفتاجي «Marchand de كفتة».]

كلين - kilim, kilm, kilin - pT. kilim - (n.T.) : Tapis ras.

كان - kemān - pT. keman - (n.P.) Violon.

كمنجة - kemenja - pT. kemençe - (n.P.) : Violon (petit). [dA. : Il y a aussi كامنشة et كامنجة.]

كانجي - kemānji - pT. kemancı - (n.T.) : Violoniste. [dA. : «Pour - voyeur ; munitionnaire qui était chargé du transport des vivres en campagne».]

كمخا - kamhā - pT. kemhā - (n.P.) : Damas, étoffe. [dA. : On prononce «kemhā».]

كُمِيَّة - kummiya / en Berbère - pT. kama - (n.T.) : Poignard recoubé, poignard marocain. [Au Maroc on utilise aussi le mot جنوي.]

* كهرباء - kehrebā - pT. kehrübā - (n.P.) : Electricité. [dT. : On écrit كهربة.]

* كهربائي - kehrebāi - pT. kehrübāi - (adj.P.) : 1. Électrique. 2. Électricien.

كيس - kīsa, kis - pT. kese, kīse - (n.P.) : Bourse, bourse en tricot. [dA. : كاسة «même sens» ; كاسه معمرة «Une bourse pleine».]

ل -

لغم - loġm - pT. lāġim - (n.T.) : 1. Canal souterrain. 2. Mine. [dA. : Il y a aussi les prononciations «lagm» et «legm».]

م -

مارستان - mārīstān - pT. mārīstān - (n.P.) : Hôpital des fous. [dA. : On écrit aussi مارصطان et مارسطان.]

ماية - maye - pT. māye - (n.T.) : Ton de musique.

مَعْدَنُوس - ma^cdanūs - pT. ma^cdenos, maydanos, maydanoz - (n.G.) : Persil. [dA. : On écrit aussi بَقْدَنُوس.]

مُقْرَاج - mukraj - pT. bakraç - (n.T.) : Bouilloire à thé, théière. [dA. : بقراج «Cafetière».]

قانونجي - kânunji - pT. kânuncu - (n. adj. T.) : Homme qui joue l'instrument de musique à cordes, (sorte de cithare).

قُب - kob - pT. kap, kova - (n.T.) : Seau.

قراقوز - qaraquz, karākiz - pT. karagöz - (n.T.) : Guignol turc. [dA. : گراکوز garāgūz «même sens».]

قرش - qurş - pT. kuruş, gurus - (n.T.) : Piastre. [On n'utilise plus.]

قيش - qış - pT. kıç - (n.T.) : Partie du derrière de toute chose ; poupe. [dA. : قج «même sens». Au Maroc on dit aussi بوبه.]

قشلة - qaşla, kşla. - pT. kışla - (n.T.) : Caserne, casbah.

قفطان - qftān - pT. kaftān - (n.T.) : Cafetan.

قلاپرتال - kalābortāl - pT. karapartal - (n.T.) : Bruit, vacarme, tapage. [dA. : قراپورتان «intestin, boyau, vêtement qu'on ne porte plus, défroque ; marchandise sans valeur.»]

قامامة - kamāma - pT. kapama - (n.T.) : Un repas (avec du riz et de la viande). [dA. : قاممة «même sens».]

قنبولة - qanbūla - pT. kumbara, humbara - (n.T.) : Bombe. [dA. : Il y a aussi قنبورة «même sens».]

قهواجي - qahvāji - pT. kahveci - (n.T.) : Garçon. [On n'utilise plus.]

قيطان - kıyṭān, kiṭān - pT. kaytan - (n.G.) : Lacet, grosse ficelle, cordonnet de soie. [dA. : قيطانجي «maquereau, proxénète» قيطانجية «maquerelle, entremetteuse».]

— ك —

كاتبجي - kātibji - pT. kâtip - (n.T.) : Secrétaire.

كاغط - kāgit - pT. kâğıt - (n.P.) : Papier.

كرافس - krafs - pT. kereviz - (n.P.) : Céleri.

قراقوز - v. قراقوز

كوشك - keşk - pT. köşk - (n.T.) : Kiosque, pavillon, [dA. : On prononce «kuşk».]

كشمير - keşmir - pT. kaşmir - (n.P.) : Cachemire (tissu).

— غ —

غَايْطَة - ġayṭa - pT. ġayda - (n.T.) : Un instrument de musique. [Au Maroc : غايطة «même sens» ; غايطة «L'homme qui joue le غايطة» أصحاب الغايطة]

— ف —

- فَارُوزِي - fērūzī - pT. fīrūze - (n.P.) : 1. Turquoise.
- ★ فَانْطَازِيَة - fānṭāziya - pT. fanṭāziye - (n. It. G.) : 1. Prestance.
2. Grandeur. 3. Fierté.
- ★ فَاؤُسُ - fēnūs - pT. fānūs - (n.G.) : 1. Lanterne. 2. Globe de lampe.
- ★ فَانِيد - fānid - pT. pānīd - (n.P.) : 1. Bondon. 2. Dragée. 3. Pilule.
[dA. : Gâteau avec des amandes et sucre.]
- ★ فَرَّان - Farran, forn - pT. fırın, furun - (n.L.) : Four, fourneau.
[dA. : «four à chaux moulin.»]
- فَرَجِيَّة - farajīya - pT. ferāce - (n.T. ?) : Vêtement de dessus. (On met sur cafetan).
- ★ فُرْشَة - furṣa - pT. firça - (n.G.) : 1. Brosse. 2. Pinceau.
- فَرْنَاجِي - farnaji, farnçi - pT. fırıncı - (n.T.) : Celui qui est chargé du fourneau du bain. [dA. : «فَرْنَاقَجِي» «même sens»].
- فُسْتُوق - fustok - pT. fıstık - (n.P.) : 1. Cacahuète. 2. Pignon.
[dA. : il y a aussi فُسْتِيق et فُسْتِيق.]
- فَسْطَان - feṣṭān - pT. fiṣṭān - (n.P.) : Robe, costume. [dA. : il y a aussi فُسْطَان et le sens de «jupe».]
- ★ فَنَار - fnār, fnar - pT. fenar, fener - (n.G.) : Falot, lanterne, phare, réverbère. [En Berbère : Lfnār.]
- فِنْجَان - finjān - pT. fincan - (n.P.) : Tasse à café. [dA. : il y a aussi فِنْجَال
dT. : فِنْجَال «petite tasse». (P. : فِنْجَال)]
- فِهْرَسَة - fihrasa - pT. fihrist - (n.T.) Table des matières, sommaire, index.

— ق —

قَازَان - qazan, qāzāne - pT. kazan - (n.T.) : 1. Chaudière. 2. Grande marmite. 3. Bouilloire. 4. Lessiveuse.

طَابُور - ṭābūr - pT. ṭabur - (n.T.) : 1. Bataillon. 2. Troupe à pied. 3. Escadron. [Au Maroc : قائد طابور «Chef de bataillon. Ancienne troupe de police.»]

طَازَج - ṭāzej - pT. ṭāzece - (adj.T.) : 1. Pas mûr, verte. 2. Frais, fraîche. 3. Neuf, neuve.

طَاس - ṭās - pT. tas - (n.P.) : Cuvette en cuivre. [dA. : «Pot pour boire, bol, coupe ; طاس الشربة «Soupière», dT. «Petite calotte ne couvre que le sommet de la tête ; يد الطاس «Le pot à eau ;/Au Maroc : طاسة «Gobelet, coupe, timbale» ; طويسة «petit gobelet».]

طَانْجِرَة - طَانْجِيَة - طَانْجِيَة - tanjara, tanjiya, tanjira - pT. tencere - (n.P.) : 1. Pot à lait ou à beurre. 2. Sorte de daube de mouton aux chataignes cuite au four. 3. Chaudron, marmite en cuivre, en métal. [dA. : طَنْجَر «Grand chaudron d'eau moins une trentaine de litres ; طَنْجَر «Etre chaud comme un chaudron.»]

طَاوَة - ṭava - pT. tava - (n.P.) : 1. Poëlon en terre ou casserole en métal avec manche. 2. Grand plateau rectangulaire.

طَبْجِي - ṭabji - pT. topçu - (n.T.) : 1. Cannonnier, artilleur. [dA. : طَبَّانَة «Batterie de canons». / Au Maroc : (le nom propre) a t a b j i < al-tobji.]

تَبْسِي v. - طَبْسِيل - طَبْسِل

طَرْبُوش - ṭarbūs - pT. serpus - (n.P.) : Tarbouche, coiffure rouge en forme de bonnet. [dA. et dT. : طَرْبُوشَة «Capuchon».]

طَرْسَانَة - طَرْسَانَة - ṭarsēna - pT. tersāne - (n.P.) : Arsenal maritime, chantier construction navale, dock. (tors-hāne)

طَرْمَبَة - tromba - pT. tulumba - (n. It.) : 1. Pompe. 2. Robinet. [dA. : طَرْمَبَة.]

- ع -

عَاشِق - ʿāşıq - pT. kaşık, gasık - (n.T.) : 1. Cuillère à café. 2- Cuillère en métal.

عَرَبَة - ʿaraba - pT. araba - (n.T.) : 1. Voiture. 2. Char de combat. 3. Charrette. [dT. : wagon.]

عَطْرَشَة - ʿaṭarsa - pT. ʿıtırşah, ʿıtırşāhī - (n.P.) : Pois de santeur. [dA. : il y a aussi عَطْر شاح.]

شَلَاطَة - şalāṭa - pT. salata - (n.It.) : Salade. [dA. : il y a aussi صَلَاطَة.]

شَنْطَة - şanṭa - pT. çanta - (n.T.) : Sac, valise.

شُرْبَة - v. شربة

الشِّيرَة - el-şīra - pT. şıra - (n.T.) : Drogue, (une chose qui produit le plaisir ou l'ivresse.)

شَيْش - şış - pT. şış - (n.T.) : 1. Epée mince et pointue. 2. Une catégorie dans le jeu d'épée.

— ص —

صَابُونْجِي - şābūnĵi - pT. sabuncu - (n.T.) : Savonnier. [On n'utilise plus, sauf le nom de la rue.]

صَالَة - v. سالة

صَاهِي - v. صباهي

صَحْن - şaḥan - pT. sahan, san - (n.T.) : Grande assiette, plate.

صَلَاطَة - v. شلاتة

صَنْطَرَج - v. شطرنج

صُولَاق - şolak - pT. şolak - (n.T.) : Sollâq, soldats escorteur à l'époque de Moulay Abde'l-'azîz. [On n'utilise plus.]

صِيرْمَة - şırma - pT. şırma - (n.T.) : Fil solide en soie, brillant, floche.

صِيكَة - şika - pT. segāh, sīgāh - (n.P.) : Ton de musique.

— ض —

الذُّرَة - ذراء - ḍra - pT. darı - (n.T.) : Maïs, blé de Turquie.

دَوْلَة - v. ضولمة

— ط —

طَابَانْجِي - طابانجة - ṭabanja, ṭabanĵi - pT. ṭabanca - (n.T.) : Pistolet, revolver.

سَبْنِيَّة - sbniyya - pT. tābānī, ābānī - (n.T. ?) : 1 Turban jaune en soie.
2. Mouchoir.

سَرَاغَا - serāḡa - pT. seraḡa - (n.T.) : Le chef du agha. [On n'utilise plus.]

سِرْوَال - serval - pT. salvar - (n.P.) : Pantalons larges. [Dans les dialectes arabes Nord-Afrique : سروال داخلائي «sous-vêtement, culotte», سروال الزنقة «pantalon pour mettre dans la rue». En Tlemcen : رسراول ; En Egypte : سربال. Les verbes avec ce mot : سَرَوَل «habiller ou vêtir un pantalon à un enfant» ; تَسْرَوَل «mettre son caleçon, sa culotte».]

سَفَرَجِي - safarji - pT. seferci, sofracı - (n.T.) : Garçon. [AC. : نادل . On n'utilise pas de ce mot en Turc aujourd'hui.]

★ سِقَالَة - skala - pT. iskele - (n.It.) : Appontement, débarcadère. [En Berbère : échelle.]

سَلَام دُور ! - selām dur : - pT. selām dur : - (exc.T.) : Présentez armes : [On n'utilise plus.]

★ سَالَة - sāla, šāla - pT. şalon, şale - (n.It.) : Salle.

★ سَنْبَل - senbel - pT. sünbül - (n.P.) : Jacinthe, hyacinthe.

سانجاق - v. سنجاق

سِينِيَة - v. سِينِي

سِينِيَة - siniye, sini - pT. sini - (n.P.) : Large plateau en cuivre, en metal. [سِينِيَة «Chinois» ; Au Maroc : سُونِيَات «petit plateau, cymbale».]

— ش —

شَال - šal, sel - pT. şal - (n.T.) : Châle.

شَاوَرْمَة - şavarma - pT. çevirme - (n.T.) : Viande de mouton rôtie à la broche verticale. [Le mot nouveau pour le dialecte Marocain.]

شَاوِش - şāviş - pT. çavuş - (n.T.) . 1. Chaouch, sergent. 2. Garçon de bureau.

★ شاه - šāh - pT. şah - (n.P.) : 1. Roi (persan), schah. 2. Le roi dans le jeu d'échecs. [dA. : شَاه.]

سَرْبَة - sorba - pT. corba - (n.P.) : Soupe, potage.

★ شَطْرَانْج - şatranc - pT. satranc - (n.P.) : Jeu d'échecs. [dA. : صَنْطَرَانْج]

- ★ دُمَان - dumān, dumēn - pT. dümen - (n. It.) : Gouvernail.
 دُوزَان - dūzen, düzen - pT. düzen - (n.T.) : Outil, outils.
 دُولْمَة - dulma - pT. dolma - (n.T.) : Espèce d'un repas turc. Plat avec du riz, de la feuille choux...
 دِيل - dīl - pT. dīl - (n.P.) : Ton de musique. (رصد ديل)

— ذ —

ضراء v. ذراء

— ر —

- رُوزْنَامَة - rūznāme - pT. rūznāme - (n.P.) : Calendrier. [dA. : روزنامه]
 رَنْغِيلَة - rangīle - pT. nargile - (n.P.) : Narghilé, narguilé.
 [Ad. : on écrit رنكيلة]

— ز —

- زَرْبَة - zarbat - pT. zirp - (n.T.) : 1. Vitesse, rapidité. 2. Urgence. [dA. : Soudain.]
 زَرْدَة - zerda, zrda - pT. zerde - (n.P.) : 1. Festin. 2. Banquet. 3. Fête. [dA. : Le repas aimé].
 زَيْدَان - zīdān - pT. zeydan - (n.P.) : Ton de musique.

— س —

- سَنْجَاق - sānjak - pT. sancak - (n.T.) : 1. Etendard. 2. Drapeau.
 سِبَاهِي - sībāhī, şībāhī - pT. sipāhī - (n.P.) : Spahi, cavalier, cipaye.
 [On n'utilise plus. dA. : صبايهي].
 سِبْسِي - sebsi - pT. sipsi, sibi - (n.T.) : Pipe, fume-cigarette long. [Au Maroc سبساچي «petite pipe», سبساچي «vendeur de hachische», dA. : «vendeur de hachische»].

— ح —

حَمَامَجِي - ḥamāmji - pT. ḥamamcı - (n.T.) : 1. Baigneur, étuviste. 2. Maître d'un bain, d'un établissement thermal

— خ —

★ خَاخَام - ḥāḥām - pT. haham - (n.G.) : Rabbīn.

خَاصُّ دُور - ḥāṣ dur : - pT. ḥās dur : - (exc.T.) : Garde à vous : [On n'utilise plus.]

خَام - ḥām - pT. ham, ham - (adj.P.) : 1. Pas mûr, verte. 2. Non travaillé, non usiné.

خُرْدَة - ḥorda - pT. ḥurda, ḥurde - (n.P.) : Rebut.

★ خَنْجَر - hanjar - pT. hançer, hançer - (n.P.) : Poignard.

خُوجَة - ḥoja - pT. ḥoca, hoca - (n.P.) : Personne qui est riche et noble. [P. : خواجه . dA. et dT. le sens : Khoja, écrivain, secrétaire, commis du bureau.]

★ خِيَار - ḥiyār - pT. ḥıyar, hıyar - (n.P.) : Cornichon, concombre.

— د —

دَابَاشِير - dabaşir - pT. tebeşir - (n.P.) : Craie. [dA. : dābāşir.]

دَادَة - dāda - pT. dadı, (taya) - (h.T.) : 1. Grande-mère. 2. Nurse négresse. [On utilise rarement.]

دُبُوس - v. دُبُوس

دَرْبُوز - derbūz - pT. drabuzon, trabzan - (n.T.) : Balustrade. [dA. : Balcon, palissade.]

دَرْبُوكَة - derbuka - pT. darbuka - (n.T.) : Espèce de tambourin [dA. : Brancard.]

دَرْوِش - dervīş - pT. dervis - (n.P.) : 1. Pauvre. 2. Derviche. 3. Délicat, aimable.

دُغْرِي - doğri - pT. doğru - (adj.T.) : Honorable, juste.

دَفْتَر - deftār - pT. defter - (n.P.) : Cahier.

بهلوانية - behlevāniyye, pT. pehlevāniyyet - (n.P.) : Acrobatie.
[On n'utilise pas beaucoup en Ottoman.]

بياك - biyāk - pT. (peyk) - (n.P.) : Des fantassins qui avaient tenu à Moulay Abdūlmelik. [Les Ottomans n'ont pas utilisé le pluriel de ce mot.]

باي. v. - بي

بيلربي - biylerbiy - pT. beylerbeyi - (n.T.) : Autrefois titre des gouverneurs généraux (d'une grande partie du pays). [On n'utilise plus.]

- ت -

تازقة - tāzga - pT. destgāh, tezgāh - (n.P.) : Etabli de tailler.

تبسيل - ṭabsi, ṭabsil - pT. tepsi - (n.G.) : Assiette ou plat en métal et en porcelaine. [dA. et dT. : تبسيل. En Berbère : atebsi.]

تبوس - tabbūz, dabbūs - pT. topuz - (n.T.) : 1. Massue, masse d'armes. 2. Homme gros. 3. Dé à coudre. [dA. : دبوز et دبوس.]

ترسانة. v. - طرسانة

تذكرة - tezkra - pT. tezkire, teskire - (n.P.) : Billet, ticket.

تسبيح - tsbīḥ - pT. tesbīh - (n.T.) : Chapelet. [AC. : سُبْحَة];

توت رومي - tut - pT. dut, tut - (n.P.) : Mûre, mûrier. [Fraise.]

- ج -

جاباجور - cabajūr - pT. çamasır - (n.P.) : Ligne de corps, sous-vêtement. [P. : جامة شوي «blanchisseuse, laveuse». Le mot est passé au dialecte arabe marocain avec le sens Ottoman.]

جابادور - cabador - pT. (cübbe-don ?) - (n.T.) : Un costume populaire avec la chemise et le pantalon très large. [dA. : جابادولي].

جبوقة - cabūka - pT. çubuk - (n.T.) : Fume-cigare, fume-cigarette. [en Rif].

جنباز - cinbāz - pT. cānbāz, canbaz - (n.P.) : Gymnastique.

جنبازي - cinbazi - pT. canbazi - (n.P.) : Gymnasiarque, gymnaste.

شنشيرة - şaṣariyya - pT. çeşnigir - (n.P.) : Dégustateur. [On n'utilise plus.]

★ دَبْنَجَال - badinjal, dabenzjal - pT. batlıcan, pathıcan - (n.P.) : Aubergine. [P. : Badingan.]

بَحْجَة - behja - pT. bahçe, bagçe - (n.P.) : Motif du bouquet des fleurs, (pour tissu).

بَحْشِيش - bahşış, baksış - pT. bahşış - (n.P.) : Pourboire, gratification.

برانية - braniyya, bronıyya - pT. boraniye, boranı - (n.T.) : Une sorte de repas turc. [de Marrakech.]

برشمان - barşman, borşman - pT. ibrişim - (n.P.) : Ruban en soie ou en laine. [dA. : برشمام «borşmam» et le verbe برشم «orner, garnir avec»].

بَرْنَامَج - barnamej - pT. bername - (n.P.) : Index, programme.

بَزَاف - bezzaf - pT. be-güzaf - (adj.P.) : Beaucoup, nombreux, très, trop, fort.

بِزْطَام - bıztam - pT. cüzdan - (n.P.) : Porte-monnaie, portefeuille.

بَشْ بَارْمَاق - beşbarmak - pT. beşparmak - (n.T.) : Une sorte de dessert turc, une pâtisserie turque.

بَقْلَاوَة - baklava - pT. baklava - (n.T.) : Baklava, pâtisserie turque, gâteau.

بَلَّاز - bellar - pT. billur - (n.P.) : Articles en cristal.

بُلُوكْ بَاشِي - bölükbaşı - pT. bölükbaşı - (n.T.) : Commandant de campagne. [On n'utilise plus].

بُنْدُكْ - bunduk - pT. findık, finduk - (n.G.) : Noisetie. [«noisetier», «fusil», loupe (tumeur).]

★ بَنَفْسَج - bnefsej, būnafjij, belesfenj - pT. benefşe, menekse (n.P.) : Violette (fleur). [dA. : بنسفنج «benesfenj».]

★ بَسْتَان - bustān - pT. bustan, bostan - (n.P.) : Jardin.

بُوغَازْ - buğāz - pT. boğaz - (n.T.) : Détroit, canal, bras de mer. [البغاز 1. Détroit de Gibraltar, 2. dA. : Bosphore.]

بُوقَالْ - būqāl - pT. bukal - (n. adj. G.) : 1. Homme de petite taille. 2. Terrine pot. [T. : (sens propre) petite cruche à l'eau de terre.]

بَهْلَوَانْ - behlevān - pT. pehlivān - (n.P.) : 1. Acrobate. 2. Lutteur, boneur. [dT. : بلهوان]

بَهْلَوَانِي - behlevānī - pT. pehlevanī - (n.P.) : Acrobatie.

La liste des mots turcs

— أ —

أَدَسْ - ades - pT. yādest et lādes - (nP.P.) : 1. Os fourchu à l'estomac d'un oiseau. 2. Philippine. [En Berbère : Ventre.]

إِخْوَانِجِي - ihvānji - pT. ihvancı - (Adj.T.) : Partisan des «frères musulmans».

أَطْلَسْ - atlas - pT. atlas - (n.T.) : Tissu en soie moirée, satin. [DA. : atlās.]

أَغَا - ağa - pT. ağa, ağa - (n.T.) : Agha, commandant turc.

أُتَاقْ - utaq, lutak - pT. otağ - (n.T.) : Tente de voyage du sultan. [Entre Sittat et El-Cedida.]

— ب —

الْبَلْقَانْ - el-balkān - pT. balkan - (n.T.) : Balkans.

★ بَارُودْ - barūd - pT. barud, barut - (n.G.) : Poudre. [On ne sait pas clairement son origine, mais il n'est pas de l'arabe.]

لَعِبُ الْبَارُودِ «Poudrière», دَارُ الْبَارُودِ «Tirer des coups de fusil», ضَرْبُ الْبَارُودِ «Fantasia», الْبَارُودِ «Guerre, combat»./DT. : خَزَنَةُ الْبَارُودِ «Poudrière».]

بَازَارْ - bāzār - pT. bāzār, pazar - (n.P.) : Bazar, marché.

الْبَاشَا - bāṣā, el-bāṣā - pT. pāṣā, paṣa - (n.T.) : Pacha, gouverneur. (Maroc central et Maroc occidental).

بَاغَةُ - bāga - pT. bağa - (n.T.) : 1. Écaille de tortue. 2. Écaille préparée pour la marqueterie.

★ بَنْدِيرَةٌ - bendīra - pT. bandira - (n.It.) : Pavillon, drapeau.

بَايْ - bay - pT. bay - (n.T.) : Bey. [Titre des officiers supérieurs de l'armée Ottomane, et des hauts fonctionnaires ; et titre de souverain du Sultan. On n'utilise plus.]

بَايْ - bay, pay, pey - pT. pay - (n.T.) : Part. [Surtout, les pêcheurs de Salé utilisent ce mot.]

★ بَيْدَقْ - bidak - pT. beydak - (n.P.) : 1. Pion (objet du jeu d'échecs). 2. Pincettes (pour homme).

Bibliographie

(exceptées les références données dans le texte) :

- M. ABAR, «Doğu Türkistan'ın İslam Tarihindeki Yerine Kisa Bir Bakis,»
Doğu Türkistan'ın Sesi, V. 18, nr. 18, İstanbul, 1988, p. 9.
- A. BOMBACI, *Histoire de la Littérature Turque*, traduit par I. Melikoff,
Paris, 1968, p.31-32.
- J. DENY, *Grammaire de la Langue Turque (Dialecte Osmanlı)*, Paris, 1920.
- F. DEVELLIOĞLU, *Osmanlıca-Türkçe Ansiklopedik Lügat*, Ankara, 1984.
- H. EREN, - N. GÖZAYDIN, - I. PARLATIR, - T. TEKIN, - H. ZÜLFİKAR,
Türkçe Sözlük I, II, Ankara, 1988.
- A. KAZIMIRSKI, de B. , *Dictionnaire Arabe-Français*, V.I et II, Paris, 1860.
- E. LAOUST, *Mots et Choses Berbères (Dialectes du Maroc)*, Paris, 1920,
Rabat, 1983.
- HÜSNI YUSUF, *Kitab el-îzâhat el-Vâfiya fî-Kavaidi el-Lugate't Turkiyya*,
Beyrut, 1973.
- «Les Ouvrages Textiles Sous l'Empire Ottoman et Les Caftans», *New Spot*,
21 Février 1991, p. 2 et 8.

Abréviations employées dans cette communication

AC.	: de l'arabe classique
adj.	: adjectif
conj.	: conjonction
dA.	: en dialecte algérien
dT.	: en dialecte tunisien
exc.	: exclamation
G.	: du grec
GB.	: du grec byzantin
It.	: de l'italien
L.	: du latin
n.	: nom
P.	: du persan
pT.	: prononciation turque
T.	: du turc
v.	: voir

Garde civile.....	: 7
Marine.....	: 5
Lieu géographique.....	: 4
Divers	: 16

Le préfixe de (bas-), et le suffixe de (-ci) qui sont utilisés assez souvent pour produire des mots nouveaux, dans les dialectes de l'arabe, en Algérie, et au delà vers l'Est, ne sont pas très fréquents au Maroc. Il y a seulement 10 mots avec le suffixe de (-ci). On voit, en général, que le mot a un et un seul sens et que la prononciation change.

Au terme de cette communication, nous pouvons dire que la langue turque n'a pas eu une aussi grande influence sur l'arabe marocain que sur les autres dialectes arabes. En effet, l'arabe marocain a gardé son indépendance face à la langue Ottomane.

les mots turcs sont plus utilisés que dans d'autres.) Les mots turcs qu'on rencontre au Maroc, se retrouvent presque entièrement en Algérie et en Tunisie.

Les mots turcs qui prennent place dans notre liste, appartiennent, sans doute, à la période Ottomane. Comme on sait, il y avait beaucoup de mots persans et arabes qui coexistaient avec les mots turcs dans la langue Ottomane. Malgré la révolution de la langue turque, réalisée après l'année 1932, les mots empruntés à la langue arabe et persane existent dans la langue écrite et parlée, sur une grande échelle. Une partie des mots employés fréquemment dans notre communication et qui sont qualifiés de mots turcs, ont pour origine la langue persane, italienne et grecque ancienne. Puisqu'ils sont passés du vocabulaire de la langue Ottomane, nous les considérons comme des mots turcs, tout en précisant leurs origines.

Il faut signaler d'avance qu'une partie des mots turcs qui ont pris place dans notre liste, ne vivent plus dans l'arabe marocain. Ces mots-ci, jadis, sont entrés dans l'arabe marocain, ils étaient utilisés pendant une durée puis ils ont été délaissés. Puisque les mots désuets font partie aussi du patrimoine du vocabulaire d'une langue, ils ont pris places dans notre liste avec l'explication de : «On n'utilise plus».

Nous avons trouvé les mots turcs du sujet de notre communication, en lisant certains dictionnaires, préparés spécialement pour le dialecte arabe marocain, et certains livres et articles, parlant de l'histoire du Maroc, en rassemblant des données à partir des discussions des locuteurs natifs de Rabat, Salé, Marrakech, Agadir, Tétouan et Tanger. Nous avons utilisé le système de l'*Encyclopédie de l'Islam*, pour écrire les prononciations des mots, avec l'alphabet latin.

Dans notre liste, il y a 174 mots. Parmi eux 76 proviennent du persan, 8 de l'italien, 10 sont du grec ancien et du grec byzantin. Le nombre des mots désuets est de 16. Il y a aussi quelques mots signalés avec étoile (*), dans notre liste, parce que nous ne sommes pas sûr s'ils sont passés directement du turc à l'arabe, ou par l'intermédiaire d'une autre langue. Lorsque nous classons les mots du point de vue ethnographique ce tableau apparaît :

Moyens-objets-outils	: 32
Habitation-logement	: 21
Militaire	: 20
Couture-tissu-vêtement	: 17
Légumes-fruits	: 14
Repas	: 11
Musique	: 8
Ecriture-livre-fournitures de bureau	: 8
Zone d'habitation	: 7

deux écoles maritimes qui ont été fondées par les marins turco-algériens à Tétouan, à Safi pour entraîner leurs collègues marocains⁽⁷⁾, et enfin, que certains rois du Maroc s'étaient mariés avec des femmes d'origine turques⁽⁸⁾. Quelques unes d'entre elles ont influencé l'administration du royaume, (certaines ont été des mères de sultans) et leurs fils ont régné sur le Maroc⁽⁹⁾. En plus de ces occasions les mots turcs peuvent être entrés dans l'arabe marocain, à cause du voisinage, durant des siècles, des deux nations qui se trouvent dans le même cercle de civilisation, et à cause des émigrations mutuelles et des relations diplomatiques et économiques.

De nos jours, il y a encore des familles turques dans le monde arabe. La population de celle-ci est estimée aux environs de 8.760.000 personnes, à savoir 2 millions en Irak, 3,5 millions en Syrie, 1,5 millions en Egypte, 1 million en Algérie, 500 milles en Tunisie, 150 milles en Arabie Saoudite, 50 milles en Libye, 60 milles en Jordanie⁽¹⁰⁾. La présence de ces familles peut aussi faire multiplier les mots empruntés, par les dialectes arabes. Mais à notre humble avis, de nos jours, l'échange entre les deux langues a diminué. Dans notre siècle, les langues des Européens occidentaux, avancés scientifiquement, sont en état de prêter aux autres langues. Le turc emprunte les mots soit de l'anglais, soit dans une certaine mesure du français. Le même phénomène s'applique à l'arabe du Maghreb qui, quant à lui, emprunte les mots du français, de l'espagnol et de l'italien.

La présence des mots turcs d'aujourd'hui, dans les dialectes arabes, nous rappellent des traces de pas des athlètes qui ont participé à une course de marathon. Ces empreintes de pieds sont dispersées dans l'Irak, la Syrie, l'Egypte, la Libye, et vers les bords de l'Océan Atlantique elles sont en train de diminuer progressivement. Nous pouvons donner les chiffres approximatifs à ce sujet : le nombre des mots turcs qui atteignent aujourd'hui près de deux milles dans le dialecte arabe égyptien, tombe à 850 en Libye, à 600 Tunisie et en Algérie, et à 180-200 au Maroc. (Dans certaines villes ou certaines régions du Maroc

(7) Halikarnas balikçisi, *Turgut Reis*, Ankara, 1988, p. 217.

(8) Par ex. : Moulay Hassan I (1873-1894) s'était marié avec quatre femmes turques. Ce sont Ruqiyya, la mère de Moulay Abdelaziz (1894-1908) ; Amina, la mère de Moulay Yousef (1902-1927) ; Husna'l-Mulk et Umml Zaida. (V. D. Eustache, *Corpus des Monnaies 'Alawites-I*, Rabat 1984, tableau III², Tableau Généalogique de la Famille Souveraine des 'Alawites ; W. Harris, *Le Maroc Disparu*, Paris 1929, p. 17-18 ; G. Deverdun, G. , *Inscriptions Arabes de Marrakech*, Rabat 1956, p. 241-242.) Aussi, la femme de Mohammed Ech-Cheikh était une turque.

(9) W. Harris, *ibid*, p. 17-18.

(10) Sipahi Cataltepe, «Çin ve SSCB Dışındaki Türk Dünyası», *Doğu Türkistan'ın Sesi*, V. 7, nr. 27, Istanbul 1990, p. 4-8.

pierres ou des figures d'un tableau en mosaïque qui ne peuvent avoir de la valeur qu'une fois terminé.

Quant à la deuxième question, il me semble qu'il est presque impossible d'y répondre. Parce qu'il faut explorer tous les écrits et les imprimés qui ont vu le jour depuis l'année 750 jusqu'à nos jours, et toutes les choses enregistrées sur disques et sur rubans de magnétophone. Un tel travail nous semble très coûteux et demande beaucoup de temps. De surcroît, ces travaux nous donneront les dates des enregistrements des mots, mais non la date précise de l'utilisation du mot. De plus, il est impossible de détecter les mots turcs qui sont jadis entrés dans les langues parlées, et qui ont vécu pendant un certain temps, mais qui aujourd'hui n'existent plus dans l'arabe. Il en est de même pour les autres langues du monde.

En dépit de toutes les difficultés, il est possible, à la lumière des données historiques, de formuler des hypothèses de travail sur les mots turcs entrés dans les dialectes arabes du Nord-Ouest de l'Afrique, nommés *Darija* aujourd'hui.

Les mots turcs sont entrés dans les pays du Maghreb, par deux voies différentes. La première voie est celle du Moyen-Orient en passant par l'Égypte. Par cette voie sont arrivés les mots turcs empruntés par les arabes qui avaient vécu sous l'administration des États turco-musulmans. Quant à la seconde, elle est qualifiée de maritime. Les pionniers marins turcs s'étaient établis en Afrique du Nord, à partir de l'année 1556, et les familles turques qui les accompagnaient ont apporté au Maghreb leur langue et leur culture, et ils les ont pratiquées dans leur nouveau monde. Les mots turcs ont pénétré dans les langues locales au cours de la protection Ottomane qui a duré pendant 350 ans dans les terres du Maghreb. Aussi, peut-on présenter, en plus, les explications spéciales pour le Maroc : nous savons que certains sultans du Maroc avaient appliqué les méthodes turques à leur organisations militaires⁽³⁾, ils avaient pris les conseillers personnels militaires et techniques⁽⁴⁾. Notons aussi que ces souverains ont choisi des soldats parmi les turcs comme gardes du palais⁽⁵⁾, et que certains d'entre eux sont restés en Turquie dans les palais ou les provinces Ottomanes, pendant une longue durée⁽⁶⁾. Il y a aussi une narration relative aux

(3) M. Jean Deny, «Instructeurs Militaires Turcs au Maroc sous Moulay Hafidh», *Memorial Henri Basset*, Paris 1928, p. 222-223.

(4) V. *Ibid.*, p. 222 ; J. Brignon, - A. Amin, - B. Boutaleb, - G. Martinet, - B. Rosenberger, - M. Terasse, *Histoire du Maroc*, 1990, p. 207 et p. 209 ; M.J. Deny, *Ibid*, p. 224 ; J. Caillé ; *La Ville Rabat Jusqu'au Préfectorat Français*, Paris 1949, p. 303-304.

(5) Par ex. Moulay Mohammed Ech-Cheikh.

(6) J. Brignon, et autres, *ibid*, p. 209 ; J. Caillé ; *La Petite Histoire du Maroc*, V. I, Casablanca, p. 97.

des Califes que dans les armées des États turco-musulmans qui ont donné au califat une nouvelle vigueur. A partir de l'époque de Mu'tasim, calife Abbasside dont la mère est une turque, l'influence turque a commencé à regner sur le monde islamique. Les esclaves turcs, venus de l'Est du Turkestan du pays Cosaque, et ayant appris l'art de la guerre, se sont élevés au grade du commandement exerçant soit la fonction de chef ou d'émir. Aussi les gardiens turcs ont-ils défendus le palais de Mu'tasim. Ils ont joué un rôle actif dans le monde islamique pendant dix siècles.

Cohabitant dans différentes périodes de l'histoire, et à l'époque des Karakhanides (940-1040), Ghaznévides (962-1187), Tolounoghullari (868-905), Ikhchidides (935-969), Seldjoukides (1040-1157), Seldjoukides d'Anatolie (1146-1325), Seldjoukides d'Irak (1118-1194), Seldjoukides de Kirmane (1041-1173), Seldjoukides de Syrie (1078-1114), Atabeks (1046-1125), Khwarezmchâkides (1097-1231), Timourides (1370-1507), et des Ottomans (1299-1922), les musulmans et les turcs se sont influencés les uns les autres : ces influences sont d'ordre socio-culturel. De ce fait, beaucoup de mots turcs sont utilisés dans les parlers arabes et plus spécifiquement dans le Moyen-Orient.

Quels mots turcs trouve-t-on dans l'arabe (ou bien dans les dialectes arabes) de nos jours et quand y sont-ils entrés ? Nous savons qu'ils y a des études importantes qui peuvent répondre à la première question⁽²⁾. Mais, ces écrits ne sont pas dans un état qui pourrait combler tous nos besoins, parce qu'ils ne sont pas consacrés au monde arabe en général. Ce n'est que lorsque l'investigation et la collecte des données seront achevées que toutes ces études - notre communications comprise - pourront avoir de la valeur, tel est le cas des

(2) Quelques-uns de ces travaux : Huseyn Ali Mahfuz, «El-Elfâze't-Turkiyya fî'l-Lehceti'l-'Irakiyya», *Mecelle't-Tirâs*, Bagdad 1964, p. 6 ; E. Saussay, «Les Mots Turcs dans le Dialecte Arabe de Damas», *Mélanges de l'Institut Français de Damas*, I, 1929, p. 75-129 ; A. Barthelemy ; *Dictionnaire Arabe-Français, Dialectes de Syrie*, Paris 1935 ; T. Halasikun, «The Ottoman Elements in the Syrian Dialects», *Archivum Ottomanicum*-I, 1969, p. 17-95 et III, 1982, p. 117-267 ; Ahmed 'ISA, *El-Muhkem fî-Uṣūli'l-Kelimâte'l-'Ammiye*, El-Kahire 1939 ; L. Littman, *Türkisches Sprachgut im Agyptisch-Arabischen, Wentostliche Abhandlygen*, Wiesbaden, 1954, p. 107-127 ; Huseyn Mucib El-Misri, «Et-Turkiyya fî'l-'Ammiyyati'l-Misriyya», *El-Mecelle't-Târihiyya El-Misriyya*, XXIII, 1976, p. 375 ; 'Ali Mustafa El-Misrânî, *Assilât Beyne Libiya ve Turkiyya et-Tarihiyya ve'l-Ictima'îyya*, trablus 1968 ; Muhammed Naci, *Trabluse'l-Garb*, traduit par E. Ihsan (oğlu), Trablus 1973 ; 'Abdulkerim Abu Suveyrib, *El Kelimâte'l-'Osmaniyya el-Musta'mele fî'l-Lehceti'l-Libya*, *Studies on Turkish-Arab Relation Annual-1986*, Istanbul 1987, p.12-6 ; Alfred Nicolas ; *Dictionnaire Arabe-Français*, Tunis, 1938 ; Marcellin Beaussier ; *Dictionnaire Pratique Arabe-Français*, Alger 1931 ; Mohamed Ben Cheneb, «Cezayir Konusma Dilinde Muhafaza Edilen Türkçe Kelimeler», Traduit par Ahmed Ats, *TDAY Belleten*-1966, Ankara 1967, p. 157-213 ; Jules Sicard, *Vocabulaire Franco-Marocain*, Paris 1919 ; B. Tedjini, *Dictionnaire Arabe-Français* (Maroc), Paris 1938 ;, Aly Mhamed Guertal, *Je Parle Arabe*, Belgique, 1979.

Les mots turcs dans le dialecte arabe du Maroc

Metin AKAR

Marmara Univ. - Istanbul
Turquie

Il est naturel qu'il y ait des emprunts réciproques des mots entre les langues de deux nations voisines. Les différences de niveau scientifique et technologique entre les nations accélèrent les emprunts. Les produits nouveaux, les sciences, les idéologies, les techniques nouvelles ainsi que les modes récentes entrent dans une langue avec leurs propres termes.

Il en a été de même pour les turcs et les arabes. La présence des mots étrangers, dans deux langues, nous pousse à jeter un coup d'oeil sur la relation historique, entre deux nations. Parce que des centaines de livres et d'articles ont été écrits sur ce sujet, nous allons réveiller vos connaissances historiques, et nous allons essayer de montrer, dans leurs grandes lignes, les origines et les domaines des emprunts.

Les turcs et les arabes musulmans se sont trouvés confrontés, après la conquête de la Caucasic et de l'Iran. Barthold, en se basant sur les propos de Maqdisi, nous annonce que les guerres qui ont eu lieu entre les turcs et les armées du Calife Othman sous le commandement de Mohammed bin Djarir...⁽¹⁾ Les expéditions guidées se dirigeaient vers les pays turcs, par les sultans Umayyads. Les conquêtes se sont accélérées, à l'époque de Muaviya (661-680). Dans le premier quart du huitième siècle, l'islam s'est établi presque entièrement à l'ouest du Turkestan, jusqu'aux frontières de l'empire Chinois. Ce dernier était obligé de donner une taxe annuelle «Jizya». L'islamisation de l'Est-Turkestan a eu lieu sous le règne de Satuq Bugra Khan, le souverain de Karakhanide, aux environs de l'année 943. Au douzième siècle, l'islam arrive aux domaines du Bulgare de Volga, par Siri-Dérya. Dans le même siècle, les Etats turco-musulmans, comme les Karakhanides et comme le Bulgare de Volga entrent dans l'histoire.

Après les conquêtes islamiques, les turcs sont devenus les maîtres de la guerre. Ils ont occupé une place importante aussi bien dans les armées permanentes

(1) Vasili Vladimir Barthold, *Arab Fütühatından Mogol İstilasına Kadar Türkistan*, 1981, p. 145.

— quoique de qualité supérieure — à celle que l'on pratique avec l'eau de Zem-Zem par exemple ? Parce que le bénéfice des reliques du Prophète est réservé à la «tête» de l'Empire, au sultan et à ses proches, et que de ce fait leur possession contribue à transmuter l'essence de leur corps et de leur pouvoir. La preuve en est cette ferveur que suscitent les détenteurs d'une pseudo-robe du Prophète offerte à la dévotion populaire :

«L'affluence est d'autant plus considérable, dit Ohsson, que le peuple n'a pas l'avantage de visiter les reliques qui se conservent au Sérail ; cette partie du palais qui est occupée par le Sultan et par les officiers de sa maison, n'étant jamais ouverte que pour les ministres et les Grands de l'Etat, et encore dans les seuls jours consacrés à des solennités religieuses ou à des cérémonies politiques»⁽³⁰⁾.

La clôture aux sujets de l'espace du palais ottoman est ainsi confirmée mais la césure entre légitimité de sang et légitimité de «fait», de «vertu», apparaît moins tranchée qu'on ne la décrit généralement. Les rituels autorisent ainsi des structures de sens ouvertes, des interprétations mouvantes ou plus exactement des déplacements de sens. Ainsi, au moment même où le pouvoir marocain affirme une légitimité de sang, le rituel met aussi l'accent sur la vulnérabilité d'un pouvoir toujours contractuel et négocié. De même, alors que la légitimité de la lignée ottomane est incontestée, le rituel rend hommage, sur le mode de l'amalgame, à une autre lignée, celle du Prophète, et il n'est pas indifférent de noter que c'est précisément à la fin du XVI^e siècle, en 1588, que cette fête a été introduite à la cour ottomane⁽³¹⁾.

Par delà leurs différences et parfois leurs oppositions, l'étude de ces rituels nous invite non seulement à ne pas enfermer sur eux-mêmes ces modèles de souveraineté mais également à ne pas raisonner trop exclusivement en termes d'emprunts ou d'imitations, mais bien d'interactions, et d'interactions au sein d'un même ensemble culturel, en usant de codes semblables, sinon identiques.

(30) Ohsson, *id.*

(31) Sous le règne de Murâd III.

Paradoxalement ce personnage est plus à l'honneur que le «Nakib ul Eschraf» lui-même, bien que ce haut personnage jouisse ce jour-là d'une distinction particulière : «Il a un siège séparé de tous le reste des Oulémas, dont il est en même temps l'un des premiers membres. Il se tient sous une tente verte, entouré d'une troupe de ses chaouchs...». Le chef des eunuques noirs l'emporte ainsi en préséance sur le représentant des chorfas lui-même, et c'est lui qui, à l'occasion du Mawlid, va remettre au sultan la lettre que lui adresse annuellement le Chérif de la Mecque. Il s'établit par conséquent un rapport immédiat entre le Harem du sultan, dont le «Kizlar Agassy» est le gardien, et le chérifisme. Le gardien du Sérail, gardien de la lignée ottomane, est dans le même temps investi des rapports symboliques avec le «sang» du Prophète. Responsable du *harâm*, du harem, il est aussi le gestionnaire des biens d'al Haramaïn, les deux villes saintes de La Mecque et Médine. Par le biais de cet amalgame et d'un «déplacement», ou d'une cristallisation de deux fonctions sur le même personnage, le lignage ottoman est ainsi assimilé à la lignée du Prophète. Cette assimilation est évidemment métaphorique et inconsciente, et elle n'est possible que parce qu'elle demeure inarticulée. Or elle se trouve confirmée par une autre cérémonie «chérifienne», adoptée par la cour ottomane.

Tous les ans, la *Burda* du Prophète, son «manteau», est lavé en grande pompe — tout au moins l'on trempe une partie du vêtement dans l'eau. Cette célébration donne lieu, elle aussi, à une démonstration d'humilité du sultan, qui baise le bas de la robe du Prophète et demeure debout tout au long de la cérémonie. Le bain est effectué par le Muphti et par le «Nekib ul' Eshraf», mais le personnage qui recueille l'eau sacrée, bénie par l'immersion, n'est autre que le chef des eunuques noirs. Or l'usage qu'il réserve à cette eau confirme non seulement une quête de sanctification, mais littéralement une quête — certes, là-encore, inarticulée — de *chérifisation*. Cette eau est en effet distribuée par le chef des eunuques noirs aux membres de l'assistance, soit aux «princes du sang, sultanes, dames de harem, et tous ceux qui ont assisté à la cérémonie», c'est-à-dire les Grands de la Cour. C'est donc au lignage ottoman (incluant le Sérail), à la «maison» ottomane, que revient le droit d'absorber cette eau chérifienne. Cette restriction accrédite la thèse d'un rite de chérifisation — et non pas simplement de sacralisation — du corps même et du souverain et de sa lignée.

On peut ainsi suggérer également, dans le cas ottoman, la pertinence d'un autre parallèle avec les «deux corps du roi». De même que le corps du Prophète — son sang — est éternel et se transmet généalogiquement, les *empreintes* de son corps sont éternelles, et sa présence physique se perpétue à travers un rituel d'ingestion.

Pourquoi parler de chérifisation et non de simple sanctification, semblable

Soulignons enfin l'indistinction de l'espace politique. Celle-ci est semblable, ou tout au moins comparable à celle que décrit N. Elias par exemple pour la cour de Louis XIV, si ce n'est que dans le cas présent l'espace domestique du souverain est ouvert non seulement à la cour et aux notables mais également à la foule⁽²⁷⁾.

Pour établir un parallèle un peu rapide, on pourrait dire que le sultan chérifien à «deux corps», comme dans la fiction juridique des «deux corps du roi» étudiée par E. Kantorowicz : l'un de ses corps est immortel et c'est le corps du Prophète, célébré par les panégyristes, corps immortel puisqu'il se perpétue jusqu'à nous biologiquement, généalogiquement à travers sa descendance ; son deuxième corps en revanche est un corps non seulement mortel mais semblable à tous les autres et qui doit respecter cette humilité.

Une telle humilité se retrouve également d'une certaine manière tout au moins dans la façon dont les sultans ottomans respectent le *Mevlud*. Soulignons tout d'abord, là aussi, une forme d'inversion terme à terme, en apparence, avec le cas marocain. Alors que le Mawlid marocain se célèbre au palais, cette cérémonie est l'occasion d'une sortie du sultan ottoman. Sa célébration officielle serait par ailleurs, selon Ohsson, réservée à la cour et non au peuple⁽²⁸⁾. On n'est donc pas en droit d'y attendre une union, une communion entre souverain et sujets sur le modèle du «mariage» comme au Maroc. La cérémonie elle-même s'apparente à celles que pratiquaient les Fatimides (décrites par Maqrizi) dans la mesure où elle est réservée principalement à la classe dirigeante. On y retrouve par ailleurs une succession de trois sermons ou *khotba* (le *mawlid* marocain évoque davantage la fête de saint)⁽²⁹⁾.

Quant à l'humilité, elle se marque à deux égards. Paradoxalement, le sultan semble s'effacer au profit d'un personnage qui d'ordinaire, s'il détient un rôle politique essentiel, ne l'exerce que dans l'enceinte du palais :

«Celui qui se montre ce jour-là avec le plus de pompe est le Kizlar Agassy, chef des eunuques noirs du Sérail : C'est aussi le seul jour de l'année où il lui soit permis de paraître en public avec éclat, car il ne sort jamais du Sérail qu'à la suite du Sultan, toutes les fois que Sa Hautesse se rend publiquement à la mosquée. Il fait les honneurs de la fête en sa qualité de Nazir ou inspecteur général des deniers des deux cités sacrées de l'Arabie...» Ce jour-là, précise Ohsson, il a l'honneur de sortir en cortège avant le sultan, une demi-heure avant lui, et de sortir après lui. La cérémonie s'achève par des libéralités de ce chef des eunuques noirs.

(27) N. Elias, *La société de cour*, Paris, Calmann-Lévy, 1974 (éd. orig. 1969).

(28) Ohsson, *op. cit.*, t. II, p. 358.

(29) Voir Fuchs, *op. cit.*

La fin de la fête restitue la tension de ces deux modes de nature du corps souverain. Elle infirme la nature d'exception du souverain, malgré le faste exceptionnel qui caractérise la réception au palais de la foule des sujets. Si l'historiographie a coutume d'attribuer à l'influence ottomane le faste déployé par Ahmed al Mansour à l'occasion du Mawlid, force est de constater que le *style* de la cérémonie demeure spécifiquement maghrébin, en dépit d'un luxe relativement inédit. Le sultan reçoit en effet dans son palais de la manière dont n'importe quel grand notable recevrait auprès de lui ses proches et ses clients :

Quand les gens connus ou inconnus furent tous entrés au Palais, après bien des luttes suivies de victoires pour l'occupation des places, quand une foule compacte remplit la cour et le seuil du Palais, quand les soldats et les tolba furent placés et que le calme eut succédé au vacarme ; quand d'énormes cierges peints et ornés de couleurs variées eurent été disposés ; quand la salle et la cour furent pleines de gens des diverses tribus, on s'empressa d'apporter à manger⁽²⁶⁾.

Alors qu'une fête ottomane, celle que l'en donne pour la circoncision des fils du sultan, par exemple, se serait célébrée par la distribution de nourritures au peuple dans la rue, c'est-à-dire par une réitération de la séparation entre l'espace public et l'espace de la maison du prince, on recherche ici cette confusion. En particulier l'ordre des convives, s'il respecte une hiérarchie, ne marque pas de césure entre la hiérarchie de la cour et la hiérarchie sociale proprement dite. Le texte de Tamgrouti met précisément l'accent sur la familiarité des invités à la cour qui mangent en présence du sultan, exposé à tous les regards. «Ils le contemplaient avec respect et admiration», nous dit-on, son aspect est «majestueux et imposant», mais les convives sont loin d'être paralysés par le cérémonial et l'on est frappé là encore par la familiarité que chacun paraît éprouver en présence du sultan :

«Lorsque tous furent de belle humeur, que les ventres furent remplis de mets exquis, en un mot après avoir mangé et bu copieusement, quand on se fut léché les doigts et qu'invités et serviteurs eurent terminé leur besogne, on apporta des aiguières et des bassins pour les ablutions des mains des invités...»

A la limite, le sultan n'est décrit que comme une sorte de *primus inter pares*, le plus accompli des hôtes, mais au sein d'une confrontation où son hospitalité obéirait aux règles de n'importe quel homme d'honneur tenant son rang.

= de la Cour : éléments de comparaison des modes de souveraineté au Maghreb et dans l'Empire ottoman, dans G. Veinstein (éd.), *Soliman le Magnifique et son temps*, Paris, Ecole du Louvre-EHESS, 1992, p. 145 – 158.

(26) *Id.*

La procession se terminait à la porte du palais impérial où des estrades étaient aménagées pour recevoir ces lanternes. On les plaçait aussitôt dans un ordre parfait⁽²²⁾.

Les bougies sont ainsi assimilées à de jeunes mariées et, logiquement, l'on s'attendrait à ce que le sultan figure l'époux, le jeune marié. Or il est absent lors de l'arrivée de la procession, et les lanternes de cire, les futures «mariées», si l'on ose cette image, demeurent à la porte du palais ; la célébration des «noces» est différée. Dans la suite de la cérémonie le sultan, le lendemain matin, dirige la prière, puis il prend place sur le trône «devant lequel, dit Fishtali, on avait déposé toutes les lanternes aux couleurs variées, les unes blanches comme des statues, d'autres rouges, exposées sous un habit de pourpre et d'autres vertes rappelant l'aspect d'une étoffe de soie de la même couleur». Ainsi, dans la deuxième partie de la cérémonie, le sultan prend place parmi les cierges, parmi les «jeunes filles» de cire, et il est lui-même exposé sur un trône comme une jeune mariée⁽²³⁾.

Par conséquent, les rites de mariage qui assimilent parallèlement le jeune marié, et la jeune mariée, quoique sous d'autres formes, à un sultan, ces rites sont réversibles. Aussi l'on peut retenir de ce rituel la mise en scène d'un mariage «flou», d'une alliance par laquelle le sultan tantôt épouse et tantôt est épousé. Faut-il alors interpréter ce cortège comme une figuration de l'union — ou du *contrat* — qui lie ensemble sujets et souverain ? Ses emblèmes de cire, quoi qu'il en soit, pourraient résumer, là-encore, toute la vulnérabilité de ce rapport de souveraineté, mais en même temps sa légitimité : la cire est fragile mais elle est pérenne ; les bougies sont destinées à brûler, mais on ne les consume pas au cours de la cérémonie. Sans doute faudrait-il une étude sémantique plus riche de ces pratiques, mais elles pourraient exprimer, à travers la métaphore «flottante» du mariage, le caractère fortement contractuel du rapport de sujétion et de souveraineté⁽²⁴⁾.

La suite de la cérémonie apparaît plus manifestement encore comme porteuse de légitimation, puisqu'elle se réfère non pas à la seule fonction souveraine mais aux mérites d'un homme et d'une lignée : au travers (et à la suite) des panégyriques du Prophète, les poètes exaltent les vertus de ses successeurs et descendants marocains. Ainsi l'on célèbre cette fois le caractère *extraordinaire* du corps du souverain chérifien, en opposition avec le rituel «ordinaire» du rituel de l'Aïd⁽²⁵⁾.

(22) *Op. cit.* n. 18.

(23) *Id.*

(24) L'assimilation du sultan au saint ne sera pas développée ici.

(25) Sur le corps «ordinaire» des souverains maghrébins, voir J. Dakhli et L. Valensi, « Le spectacle =

Entrons dans les célèbres descriptions qu'ont laissé Fishtali et Tamgrouti de la célébration du Mawlid par al Mansour⁽¹⁸⁾. A la différence de la fête du sacrifice, la célébration du Mawlid ne s'accompagne pas d'une sortie du sultan. A l'inverse, ce sont les sujets qui se rendent au palais en procession : le sens du rapport souverain — sujets est physiquement inversé. Ce cortège porte au devant d'al Mansour les célèbres lanternes de cire dont le mausolée de Sidi 'Abdallah b. Hassoun a conservé la tradition. Paguignon, et peut-être d'autres auteurs avec lui, a pu suggérer l'origine turque de cette coutume en la mettant notamment en relation avec les cierges de la circoncision des fils des sultans ottomans⁽¹⁹⁾. Mais comme on l'a rappelé, la coutume des flambeaux ressortit plutôt à un code culturel universel du Mawlid. Elle est attestée notamment par Ibn Abi Dinar au XVII^e siècle, dans la Régence de Tunès, comme étant la perpétuation par les Turcs d'une tradition hafside⁽²⁰⁾. Notons par conséquent l'importance à la fois de la lumière et de la cire qui appellent des réminiscences de deux ordres : elles évoquent d'une part la liturgie de la sainteté et d'autre part les rites du mariage. Aux mariées comme aux saints il est de coutume au Maghreb — mais depuis quelle époque ? — d'offrir des bougies⁽²¹⁾.

Ce parallèle est confirmé par le texte même de Fishtali :

«La veille de la fête de la Nativité, les gens dont le métier consiste à porter les litières des fiancées lorsqu'on les conduit à leurs maris, se mettaient en devoir de transporter en grande pompe ces magnifiques cages à cierges. Cette procession était si brillamment ordonnée et présentait un si beau coup d'œil que les habitants de la ville accouraient de tous côtés pour contempler ce spectacle. Aussitôt que la chaleur du jour commençait à se calmer, que le soleil était sur son déclin et sur le point de se coucher, les porteurs se mettaient en marche, tenant sur leurs têtes ces grosses lanternes à cierges qui semblaient être alors de jeunes vierges traînant les pans de splendides tuniques ; leur nombre était tel qu'on croyait voir une forêt de palmiers. Tout le monde se pressait et tendait le cou, et même les femmes et les jeunes filles, d'habitude gardées au harem, sortaient pour admirer au passage ce beau cortège que suivaient d'habiles musiciens jouant du Tambour et de la trompette.

= *mawludiyyat*, voir A. Salmi, «Le genre des poèmes de nativité (*mawludiyya-s*) dans le royaume de Grenade et au Maroc du XIII^e siècles», *Hespéris*, 43, (1956).

(18) Cf. Tamgrouti, *op. cit.*, p. 88 sq. Repris dans le volume sur les Saadiens du *Kitâb al Istiṣṣa* de Nasiri ; al-Fishtālī, *Manāhil al-Ṣafa*, ed. A. Kurayyim, Rabat, [1972].

(19) P. Panquignon, «Le Mouloud au Maroc», *Revue du Monde musulman*, 14, 1911, p. 525 — 53.

(20) Ibn Abi Dinar, *Al mu'nis fī akhbar Ifriqiya wa tunis*, ed. M. Shammām, Tunis, 1387.

(21) Cf. Heffening, article «'Urs», *El 1*.

l'extérieur, et il s'accompagne d'une confrontation avec la foule ; les Ottomans mettent en œuvre un autre type de rapport à l'espace, et la maison du souverain y demeure symboliquement celle d'une lignée. Une césure entre l'espace du Palais et l'espace du royaume répond, dans ce deuxième motif, à une césure entre la «maison», au sens anthropologique du terme, ottomane et la masse des sujets.

Pourtant, ce système d'opposition apparaît plus fragile si l'on examine l'exemple de la fête du Mawlid. *A priori*, on pourrait supposer une forte «distinction», une différence marquée de ces deux traditions marocaine et ottomane quant à la célébration du Mawlid, puisque dans un cas on a affaire à une dynastie proclamant une ascendance chérifienne, un lien généalogique avec le Prophète, et dans l'autre à une lignée dont la légitimité n'est pas dans son principe d'ordre généalogique, et qui s'affirme indépendamment de tout enracinement arabe et chérifien — et sans doute à certains égards contre lui⁽¹⁴⁾.

La diffusion de la fête du Mawlid est comme on le sait très antérieure à sa solennisation par les Saadiens et en particulier par al Mansour⁽¹⁵⁾. C'est une fête dont l'origine est liée au soufisme et qui, de l'Égypte fatimide jusqu'au Soudan, s'est imposée à des rythmes variables et non sans débats théologiques et politiques. La fête se répand au Maghreb entre le milieu du XIII^e siècle et la fin du XIV^e siècle, et l'histoire de sa diffusion reproduit dans ces contrées un schème récurrent : faveur des princes et du populaire, opposition des milieux lettrés et soutien de certains cercles soufis à cette *bid'a hassana*⁽¹⁶⁾. Ce rappel est destiné à souligner ce fond de débats et de pratiques qui sous-tendent le rituel et qui tissent d'une société à l'autre une *koïné* culturelle, un langage *cultuel* et culturel commun. Dans le cas du Mawlid, un certain nombre de codes se sont imposés — qu'ils empruntent ou non au Noël chrétien est à cet égard secondaire — et l'on relève parmi ces codes l'usage des flambeaux ou des cierges, ainsi que la tradition de chants et de poésies panégyriques⁽¹⁷⁾.

(14) Comme on le verra, précisément, ces principes ne peuvent s'énoncer sans nuances, et l'on mentionnera ici les forgeries qui rattachent les Ottomans à 'Uthmân b. 'Affân.

(15) Outre l'article de Fuchs, dans la première édition de l'Encyclopédie de l'Islam (repris dans la deuxième édition), voir N.J.G. Kaptein, *Muhammad's Birthday Festival, Early history in the Central Lands and Development in the Muslim West until the 10th/16th century*, Leiden, Brill, 1993 ; A. Khaneboubi, *Les premiers sultans mérinides (1269 — 1331), histoire politique et sociale*, Paris, 1987 ; M. Kably, *Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Age (XIV^e — XV^e siècles)*, Paris, 1968, P. Shinar, «Traditional and reformist Mawlid celebrations in the Maghrib», *Studies in the memory of G. Wiet*, Jerusalem, 1977, pp. 371 — 413.

(16) La fête est introduite pour la première fois au Maghreb à Ceuta, par Abû 'Abbâs al-'Azafi et par son fils. Cf. Kaptein, *op. cit.*, et R. Brunschvig, *La Berbérie orientale sous les Hafsides*, Paris, Maisonneuve et Larose, t. II, 1947, p. 304 sq.

(17) Sur la question de la parenté avec le Noël chrétien, cf Kaptein et Shinar déjà cités. Sur les —

légitimité même, la légitimité manifeste du souverain, et c'est au cours du trajet parcouru entre l'espace public où se joue le politique — le musalla — et l'espace privé du souverain — lignager, domestique — que se déroule cette mise à l'épreuve.

Dans le cas ottoman, on se fondera sur les descriptions données par Ohsson⁽¹¹⁾. A bien des égards, la célébration de la Fête du Sacrifice dans la capitale ottomane paraît très exactement inverse de celle qui a cours au Maroc. L'assimilation du sultan à un chef de famille se retrouve pourtant :

«Chaque père de famille, en revenant de la mosquée, immole sa victime au milieu de la cour de sa maison ; ensuite il en coupe un morceau, le fait rôtir, en goûte avec sa famille et distribue le reste aux pauvres. Quelquefois les Grands et les personnes d'un certain âge se font remplacer par leurs enfants ou les intendants de leur maison.

Le Sultan remplit ce devoir en personne, toujours dans l'intérieur de son Sérail, et avec le plus pompeux appareil. Dès son retour de la mosquée, il se couvre d'un tablier de soie, prend en main le glaive du sacrifice, et immole ainsi lui-même un ou deux agneaux, au milieu des vœux et des prières de tous les grands officiers du palais. Il goûte également d'une partie de ces victimes, et fait donner le reste aux pauvres avec de grandes aumônes»⁽¹²⁾.

Ohsson souligne clairement la symétrie des gestes accomplis par le moindre des pères de famille du royaume et par le sultan. Celui-ci incarne d'autant mieux cette fonction domestique qu'aucun officier de sa maison n'est autorisé à sacrifier dans l'intérieur du Sérail, si ce n'est au nom de son maître. Ici, toutefois, le sultan n'entreprend pas de réintégrer symboliquement le royaume à l'espace de sa propre demeure. Il n'est pas d'augures, pas d'épreuve à l'occasion du sacrifice. Par ailleurs le caractère «ordinaire» de ses gestes est comme annulé par l'univers minéral dont il s'entoure : des couteaux du sacrifice jusqu'aux plumets des victimes, la profusion des pierreries compense l'humilité de la commémoration elle-même en désignant le corps du souverain comme un corps d'exception⁽¹³⁾.

Il apparaît donc aisé d'induire de ces deux traditions deux types différents de légitimité du pouvoir et deux modes différents de rapports entre souverain et sujets. Dans un cas, le sacrifice s'accompagne d'une mise à l'épreuve périodique de la baraka ; dans l'autre, cette remise en cause symbolique est absente. Dans le cadre de la cour marocaine, le pouvoir est tourné vers

(11) *Tableau général de l'Empire ottoman*, Paris, 1787.

(12) *Id.*, p. 433, t. II

(13) *Id.*, p. 130 — 131.

ne se lassaient point de suivre son cortège, de le regarder sans cesse, de prier à haute voix pour lui, de faire publiquement son éloge jusqu'à son arrivée au *musallâ*»⁽⁷⁾.

Est ainsi attesté une tradition de dialogue, ou tout au moins d'adresse directe entre souverain et sujet, qui est au sens propre une relation de *familiarité*. La personne même du souverain s'en trouve banalisée et cette ostentation de simplicité a été poussée à son comble par les Hafsides, puisque Adorno, au XV^e siècle, nous décrit le sultan de Tunis sortant en grande pompe pour aller au marché acheter le bélier qu'il égorgera le lendemain⁽⁸⁾. Ce qui différencie, par conséquent, le souverain maghrébin ou marocain de n'importe lequel de ses sujets masculins, c'est donc le caractère nécessairement public de son sacrifice. Alors qu'un père de famille ordinaire sacrifiera pour les siens dans la cour de sa maison, il sacrifiera quant à lui *publiquement*, assimilant ainsi le *musalla* à la cour de sa propre maison, et l'espace du royaume à son espace domestique.

La sortie du sultan au *musalla* puis l'immédiate réintégration du bélier jusqu'à l'espace du palais symbolise cette assimilation instantanée, ubiquiste, de l'espace politique, public, du *musalla* et de l'espace fermé, enclos, de la «maison» du sultan. Ce rituel apparaît par ailleurs comme l'expression publique, manifeste, d'une forme de vulnérabilité du pouvoir souverain. Selon que l'animal arrivera vivant ou mort au palais, on déduit en effet que l'année sera faste ou non, on en déduit le degré de *baraka* du souverain⁽⁹⁾. Le sacrifice «commémoratif» se double d'un sacrifice «efficace», pour reprendre la formulation de O. Herrenschmidt⁽¹⁰⁾. Chaque sacrifice remet ainsi périodiquement en jeu la

(7) Tamgrouti, *En-Nafhat El-Miskiyya fi-s- Sifarat et-Tourkiyya*, trad. H. De Castries, Paris, Geuthner, 1929, p. 95 – 96.

(8) R. Brunschvig (éd.) *op. cit.*, p. 213.

(9) Le présage est aisé à manipuler, mais le fait de la remise en jeu symbolique de la «fortune» du souverain n'en demeure pas moins acquis. Joseph de Léon décrit ainsi une célébration du sacrifice par Moulay Ismail, à l'occasion de laquelle il apparaît clairement que c'est le souverain qui est sensible au premier chef à l'oracle : «Aussitôt trois mulâtres montés sur des mules très ornées de saisisaient des moutons et partaient au grand galop pour arriver aux portes du palais avant que les moutons n'aient expiré, ce qui était un bon augure pour toute l'année. Les mulâtres revenaient ensuite annoncer cette bonne nouvelle au souverain (pour ne pas le mécontenter on lui affirmait toujours que les moutons étaient arrivés encore en vie...) et ils recevaient une gratification». Cf. Chantal de la Véronne (éd.) *Vie de Moulay Isma'îl*, Paris, Geuthner, 1974.

(10) Article synthétique sur le sacrifice dans M. Izard et P. Smith (éds.), *La Fonction symbolique*, Paris, Gallimard, 1979 ; Sur le sacrifice, outre l'article classique de Hubert et Mauss, «Essai sur la nature et la fonction du sacrifice», *Année sociologique*, 1898, voir les articles de E. Mittwoch dans *l'Encyclopédie de l'Islam* ; A. Bel, «La fête des sacrifices en Berbérie», *Cinquantième de la Faculté des Lettres d'Alger*, 1930, J. Chelhod, *Le sacrifice chez les Arabes*, Paris, PUF, 1950.

Le premier rituel que je voudrais évoquer n'est tout d'abord pas spécifiquement marocain, ni spécifiquement chérifien, à ses origines, même si une telle spécificité s'est peu à peu imposée. Il s'agit de la coutume de célébration de l'Id al-Kabir qui veut que le sultan pratique publiquement le sacrifice et que l'animal égorgé soit emporté agonisant de la place du sacrifice jusqu'au palais. Deux récits de voyage du XV^e siècle, tous deux publiés par R. Brunschvig, établissent ainsi cette pratique au XV^e siècle à Tlemcen et à Tunis⁽⁴⁾. La description que donne 'Abdalbâsit b. Khalîl, dans le cas de Tlemcen, évoque tout particulièrement la tradition marocaine :

«Muhammad b. Abî Tâbit, souverain de Tlemcen, assista, ce jour-là, à la prière de la fête, après être sorti, au lever du jour, en un cortège fort pompeux. Il fit la prière et, après l'avoir achevée, il égorgea dans le musallâ sa victime, qui était un bélier noir et blanc. Le bélier fut alors exhibé sur le dos d'un mulet, que menait un homme préposé à cet office, et on le porta au travers de la cité, pour répandre la certitude que l'imam avait procédé au sacrifice dans le rite de l'imâm Mâlik — que Dieu soit satisfait de lui ! L'homme emportant la bête sacrifiée pressait le pas de son mulet à cause d'elle et se hâtait de remplir sa mission. j'ignorai jusque-là cet usage, et j'interrogeai à ce sujet un de mes amis ; il me répondit que c'était la coutume des rois du pays»⁽⁵⁾.

On retrouve dans ce rituel un mélange de tradition canonique — la prière publique au *musalla*⁽⁶⁾ — et de «réinterprétation» locale — la course de l'animal sacrifié jusqu'au palais — et l'on sait que c'est au Maroc que cette tradition maghrébine s'est finalement cristallisée. Que signifie-t-elle en fait de rapport direct entre souverain et sujet ? Elle est tout d'abord l'occasion d'un contact direct entre souverain et sujets, et ce en premier lieu sur le trajet du palais au *musalla*. On retrouve à cette occasion la tradition maghrébine d'adresse directe des sujets à leur prince ; Tamgrouti l'a par exemple décrite dans le cas de la célébration du 'Id al Fitr par al Mansour :

«Une foule de spectateurs bordait la route que devait suivre le Sultan, se pressant les uns sur les autres, afin de pouvoir le contempler ; les cavaliers marchaient en tête, suivis de fantassins (...) Cavaliers et piétons avançaient par groupes, successivement. De tous ses yeux et de toutes ses oreilles, le Sultan les regardait et les écoutait, plein de bienveillante attention, parfois interrompant sa marche, parfois souriant en témoignant par ses gestes de sa sincère affection. Tous en étaient comblés de joie ; fort émus de sa bienveillance, ils

(4) R. Brunschvig, *Deux récits de voyage inédits en Afrique du Nord au XV^e siècle*, 'Abdalbasit b. Khalîl et Adorne, Paris, Larose, 1936.

(5) *Id.* p. 102 — 103

(6) Voir par exemple Mawerdî, *Ahkâm al-Sultaniyya*, sur l'imâmât de la prière des deux fêtes.

que ce soit celle du sacrifice d'Abraham ou celle de l'ascendance hassanienne. En soi, cette référence est impérative mais il apparaît délicat sinon périlleux de s'en tenir exclusivement à cette seule perspective «verticale». Les études de rituels, en effet, encourent trop souvent le risque — et c'est un travers général — de ne renvoyer qu'à la «société close», ou de contribuer à clore sur elle-même notre vision d'une société.

Ce problème équivaut en gros à celui du comparatisme et deux écueils, schématiquement, paraissent récurrents :

celui de l'absence totale de comparatisme, qui aboutit à n'établir de rapport qu'entre la tradition muhammadienne, par exemple, et la société locale. On s'expose alors à ne constater que des cas d'actualisation, d'«accomplissement» de la première par la seconde ou au contraire des divergences ou des réinterprétations (la recherche d'E. Combs-Schilling vérifie le premier cas de figure).

soit l'on adopte au contraire une perspective «horizontale», pour comparer entre elles les sociétés musulmanes, et là c'est l'évocation de *Islam Observed*, de Cl. Geertz, qui s'impose⁽³⁾. Cette entreprise recouvre en effet le risque d'un comparatisme dissocié, renvoyant systématiquement lui aussi à la «société close». A mettre l'accent sur la capacité interprétative de sociétés «distinctes» ou appréhendées comme telles, on risque, en poussant cette démarche à l'extrême, de perdre de vue les possibles continuités culturelles d'une société à l'autre, la trame d'une *koïnè*. Le Hadith, par exemple, est une matrice universelle de la pratique rituelle — même s'il n'en est qu'un paradigme parmi d'autres — et il tisse d'une société musulmane à l'autre une familiarité des formes même de la pratique.

La comparaison paraît donc *a fortiori* bénéfique et heuristique lorsque l'on a affaire à des sociétés en contact ou qui tout au moins nouent entre elles des relations. On pourrait ainsi partir de deux des rituels de souveraineté qu'étudie E. Combs-Schilling, soit l'Aïd et le Mawlid marocains, et les comparer avec les pratiques ottomanes afin de mieux cerner ou essayer de mieux cerner, à travers ce registre de la pratique, les modes de la légitimité souveraine et, peut-être, la notion même de spécificité culturelle ou de «frontière culturelle». A ce type de comparaison on peut toujours opposer l'argument d'une différence d'échelle des phénomènes, mais comme l'a montré A. El Mouddeh, (voir article dans ce même volume), ce sont essentiellement des *modèles* qui sont en cause.

(3) C. Geertz, *Islam observed*, Yale University, 1968 (trad. fr. 1992) ; «Centers, Kings and Charisma : Reflections on the Symbolics of Power», dans *Local Knowledge*, New York, Basic Books, 1980, p 121-146, (trad. fr. sous le titre *Savoir local, savoir global*).

Une légitimité «Flottante» : Fête du sacrifice et Mawlid au Maghreb et dans l'Empire Ottoman

Jocelyne DAKHLIA

E.H.E.S.S. — Paris

Tant dans le domaine historique que dans celui de l'anthropologie, l'étude des rituels de souveraineté a suscité de manière récente d'importants courants de recherche. Ces études concernent essentiellement les royautes occidentales (avec une lignée de travaux dans la mouvance de l'œuvre de E. Kantorowicz puis de R. Giesey)⁽¹⁾ mais également des sociétés plus lointaines, et l'on peut citer, à cet égard, aussi bien les travaux sur Fidji de M. Sahlins que le courant des recherches africanistes sur la royauté, incluant récemment les recherches de M. Bloch sur Madagascar, par exemple⁽²⁾.

Le monde arabe et musulman n'a guère suscité pour sa part ce type d'approche, même si le Maroc constitue une exception relative. E. Combs-Schilling lui a notamment consacré une étude récente, centrée sur les formes rituelles de la légitimation des souverains chérifiens et notamment sur les rituels de l'Aïd, du Mawlid et du mariage (*Sacred performances. Ritual and Sacrifice in Morocco*, Columbia U.P., 1988). C'est tout d'abord d'un point de vue méthodologique qu'il faudrait évoquer ce livre, car il est tout entier consacré à démontrer la singularité et la pérennité de la souveraineté marocaine, mais à travers une approche qui paraît contestable. Si E. Combs-Schilling tente de contextualiser historiquement l'émergence d'une dynastie chérifienne au Maroc au XVI^e siècle, elle invoque surtout un rapport direct et immédiat entre cette fondation ou ces fondations dynastiques et la «tradition centrale» musulmane,

(1) L'ouvrage de E. Kantorowicz, *Les deux corps du roi*, publié à Princeton en 1957 (traduction française en 1989) est celui qui de manière récente a suscité le plus grand nombre de travaux (voir les analyses d'A. Boureau), mais l'inspiration des *Rois thaumaturges* de Marc Bloch demeure essentielle (voir notamment les travaux de J. Le Goff). Outre l'œuvre de R. Giesey, (*Le roi ne meurt jamais*, Paris, Cahiers des Annales, A. Colin, 1987), on peut citer, parmi d'autres, S. Hanley, *Le Lit de justice des rois de France : l'idéologie constitutionnelle dans la légende, le rituel, le discours*, Paris 1991.

(2) Voir, parmi de nombreuses publications, M. Sahlins, *Des îles dans l'histoire*, Paris, Gallimard-Le Seuil, 1989 ; Maurice Bloch, «The ritual of the royal bath in Madagascar : the dissolution of death, birth and fertility into authority», dans, Cannadine D. et Price S., *Rituals of Royalty. Power and Ceremonial in Traditional societies*, Cambridge, 1987, rééd. 1993)

de «culture diplomatique» dans des situations précises comme dans le cas où le sultan ottoman Mustafa II (1695-1703), opéra des pressions sur Mawlây Ismâ'îl par l'intermédiaire des pèlerins marocains quand il ordonna à son gouverneur d'Egypte de les réunir et de les convaincre que le sultan marocain commettait des exactions injustifiées en attaquant de manière répétée les terres de l'Ouest algérien⁽¹³⁾. Au nom de l'islam et à travers le *hajj*, le sultan ottoman revendiquait ainsi une part de souveraineté sur les pèlerins marocains. Le *hajj* agit ici comme un facteur politique et diplomatique puissant. Il faut seulement imaginer l'impact «médiatique» pour ainsi dire de ces pèlerins, après leur retour au Maroc, pour apprécier la puissance d'un tel facteur. On peut certainement penser que ce facteur n'a pas toujours agi à la faveur des Ottomans. Des mouvements d'opposition ont pu avoir leurs points de départ dans les vastes meetings annuels du Hijaz.

Dans d'autres cas, le sultan marocain a pu avoir recours à la même «culture diplomatique» pour demander des comptes au sultan ottoman. Je m'arrêterai ici seulement sur le cas d'un prétendu prince ottoman qui a visité le Maroc en 1708 et trouvé tous les honneurs auprès du sultan Mawlây Ismâ'îl. Se croyant sans doute fort de cette reconnaissance par le sultan marocain, il accepta d'accompagner une ambassade marocaine qui se rendait à Istanbul. Mais arrivé aux îles grecques de la mer Egée, il est arrêté par les autorités ottomanes et exécuté. A ce propos il y a eu un échange de lettres entre Mawlây Ismâ'îl et Mustafa II où le sultan marocain protestait contre le fait que l'exécution ait eu lieu sans un procès légal par les juristes musulmans, lequel aurait convaincu le reste du monde musulman de la justice de la décision du sultan Mustafa II⁽¹⁴⁾.

Pour conclure, on peut dire que l'étude des relations maroco-ottomanes conduit à une double relativisation. Relativisation à l'égard de l'autre qui n'est plus nécessairement l'Européen, le Chrétien, mais qui peut bien être le correligionnaire. Aussi la question du rapport à l'histoire coloniale n'est plus du domaine du pathologique, elle appartient au registre académique. Une seconde relativisation au sein de la culture propre où l'état marocain et l'histoire marocaine ne sont plus le centre du monde mais participent au monde, ce qui en fait d'autant plus la grandeur. L'historien al-Zayânî finit son récit de voyage : *al Turjumâna* par une critique d'Ibn Batûta, lui reprochant l'exagération laudative du pouvoir mérinide quand il affirme qu'il n'a jamais vu de construction aussi belle que la Medersa Bu'nânia dans l'étendue des terres qu'il a parcourues. Al-Zayânî pouvait, bien sûr, être sarcastique en disant que les plus petites mosquées turques ou iraniennes pouvaient rivaliser ou surpasser la medersa mérinide. Si l'on ne peut que souscrire à la critique d'al-Zayânî, il semble légitime d'ajouter que la comparaison aide mieux encore à apprécier la valeur particulière du monument marocain.

(13) *Mühimme Defterleri* 110 : no 125, *evail* Za 1108/mai 1697, Basbakanlik, Istanbul.

(14) *Name-i Humayun Defterleri* 6, pp. 169-171 ; A. El Moudden *op. cit.*, pp. 219-221.

comment les Marocains ont-ils pu résister à la poussée ottomane ? Il faut bien avouer que les recherches menées dans les Archives turques n'ont pas encore permis d'aboutir à une réponse concluante à ce genre de questions. En tout état de cause, faute d'une réponse convaincante, on peut reformuler la question : est-ce que les Ottomans se sont jamais sérieusement proposés de conquérir le Maroc ? Cette question ne réduit en rien l'importance et la profondeur du sentiment de l'identité marocaine et de la résistance que les Marocains ont opposé aux quelques tentatives sérieuses que les Ottomans ont entreprises pour prendre le contrôle du Maroc, c'est-à-dire en 1554 et en 1576. Car Abd al-Mâlik l'émir Sa'dien qui a été le plus loin dans la reconnaissance de la suprématie ottomane, a cependant été l'exemple le plus clair de ce sentiment d'identité : il s'assura par tous les moyens que les affaires relevant de la terre et de l'homme marocains soient de son seul ressort. Surtout, il refusa toute interférence de la part des pashas d'Alger qui tendaient à agir dans le Maghreb ottoman comme un second centre après Istanbul⁽¹⁰⁾.

Cependant, malgré ce qu'on vient de dire, il est pour le moins troublant que, par deux fois, les troupes ottomanes aient quitté Fès après l'avoir prise. Plus troublant encore, les Ottomans ne semblent jamais avoir ambitionné la prise de Marrakech. Ils ont tout le temps concentré leur attention sur Fès⁽¹¹⁾. En ne visant pas Marrakech, les Ottomans ont méconnu un aspect important de la culture politique marocaine où le pouvoir qui ne prend pas Marrakech finit souvent par perdre Fès. Mais il existe au moins une lettre d'Abd al-Mâlik signifiant que les troupes turques ne voulaient pas avancer au delà de Fès⁽¹²⁾.

Ce qui a permis aux Sa'diens puis aux 'Alawites de conserver leur indépendance vis-à-vis des Ottomans est sans doute la solidité de leur légitimité interne, vu qu'ils ont fondé leur pouvoir plus au moins sur des principes similaires à ceux qui ont justifié la présence ottomane au Maghreb, à savoir le *jihad*, c'est-à-dire la résistance à l'expansion ibérique sur les côtes maghrébines. En cela, la dynastie Sa'dienne différait des petites principautés du Maghreb central ou oriental et bien sûr des Wattasides qui ont soit opposé une faible résistance à l'avance ibérique, soit même recherché une alliance ibérique pour défendre leur pouvoir, précisément contre le pouvoir Ottoman montant.

L'étude des relations maroco-ottomanes a permis aussi de tester la notion

(10) Pour une analyse détaillée de cette politique ambivalente d'Abd al-Mâlik, voir A. El Moudden, *Sharifs and Padishahs : Moroccan-Ottoman Relations from the 16th through the 18th Centuries, Contribution to the Study of a Diplomatic Culture*, Ph D, Princeton, 1992, pp. 86-104.

(11) Le Maroc s'appelle d'ailleurs pour les Turcs, aujourd'hui encore : *Fas*, originalité à l'échelle planétaire semble-t-il.

(12) A. El Moudden *op. cit.* p. 96.

pangermanisme qui a vu le jour à la fin du 19^e siècle, c'est-à-dire à l'époque du sultan ottoman Abdulhamid II, et qui était destiné à déstabiliser les pouvoirs coloniaux européens et à asseoir une influence turque dans les territoires musulmans. Or l'étude des relations maroco-ottomanes montre que le substrat historique du mouvement du 19^e siècle remonte en fait à la deuxième moitié du 18^e siècle, quand, au lendemain de la défaite ottomane devant les Russes, les deux états musulmans prennent une conscience vive des menaces expansionnistes russes et se décident à renforcer leur coopération en la fondant dans un discours de solidarité islamique. Un panislamisme précoce, expression suggérée avec quelque précaution cependant, agit ici comme une réaction d'états menacés⁽⁹⁾. Il faudrait confirmer le cas des relations maroco-ottomanes par des cas similaires pris en Inde ou dans le reste du monde musulman.

Quelles sont les grandes étapes des relations maroco-ottomanes ? On peut grossièrement dire qu'avec la naissance de chaque dynastie marocaine, les Sa'diens (1544-1659) puis les 'Alawites (1659-), les relations sont tendues et finissent même par devenir ouvertement hostiles. Tel fut le cas avec le Sa'dien Muhammad al-Shaykh (1544-1557) qui finit par être assassiné par les soins d'Istanbul et d'Alger. Tel fut aussi le cas avec les premiers émirs 'Alawites Mahammad (1640-1664) et al-Rashîd (1664-1672) et durant la première moitié du règne de Mawlây Ismâ'îl (1672-1727). L'enjeu califal était primordial dans ces luttes.

La période de confrontation fait place à une reconnaissance mutuelle, quoique non exempte de suspicion réciproque, au fur et à mesure que la dynastie sharifiennne structure son pouvoir et assoie sa légitimité : cas de la période d'Ahmad al-Mansûr (1578-1603) et de la deuxième partie du règne de Mawlây Ismâ'îl. Ce ne sera que dans la deuxième moitié du 18^e siècle, sous les règnes de Muhammad b. 'Abdallah au Maroc (1757-1790) et de 'Abdulhamîd I (1774-1789) dans l'empire ottoman que les deux états ont atteint le stade de coopération multiforme qu'on peut qualifier, sans exagération, de panislamisme précoce. Au Maghreb, toutefois, la tension entre sultans marocains et pashas d'Alger s'est rarement tarie. La logique politique locale défiait même la solidarité panislamique de la fin du 18^e siècle.

L'une des questions le plus souvent posées est : pourquoi les Ottomans n'ont-ils pas conquis le Maroc dans la foulée de leurs conquêtes du Nord de l'Afrique ? Ou si l'on préfère une autre formulation de la même question :

(9) On a l'habitude de parler de *rapports de forces* dans l'analyse des relations internationales. Certains chercheurs par contre trouvent qu'il est plus pertinent d'analyser certaines situations comme celle où se trouvaient l'Empire ottoman et le Maroc dans la deuxième moitié du 18^e siècle, en termes de *rapports de menaces*.

abbasside a cessé d'être une réalité politique, même s'il a continué à végéter à l'ombre du pouvoir mamlûk au Caire. Il incombera justement à la conquête ottomane de la Syrie et de l'Egypte en 1516-17 d'y mettre fin. Plus tard on dira que le dernier calife abbasside a remis ses pouvoirs au sultan ottoman Selim I (1512-1520). C'est cet aspect du problème que des orientalistes anglais comme Arnold ou Gibb ont remis en cause, insistant sur le fait que pour les Ottomans, la question du califat était sans réelle importance. Pour preuve, ils citent l'absence des titres califiens comme *imâm* ou *amîr al-mûminîn* dans la titulature ottomane⁽⁶⁾. Cette controverse s'est nourrie du besoin de certains chercheurs turcs et occidentaux d'identifier les racines laïques de la république Kémaliste dans le passé ottoman. Il est vrai que la tradition turque juxtapose *kanun* (droit positif) et *sharî'a* (droit religieux) ; il est tout aussi vrai que le titre *sultân* apparaît sur les monnaies ottomanes dénué des titres califiens, mais les sultans ottomans ne se sont pas privés de l'usage de ces titres quand ils se sont adressés aux chefs des principautés musulmanes qui entouraient leur empire. Plus encore, dans plusieurs cas, c'est parce que ces chefs refusaient de reconnaître la suprématie califienne ottomane, notamment en refusant d'obéir aux deux conditions fondant cette suprématie — à savoir frapper la monnaie au nom du sultan ottoman et dire la prière en son nom — c'est donc à cause de ce refus entre autres, que les ottomans sont partis en guerre contre certains chefs musulmans dont d'ailleurs le chef de l'Egypte mamlûk Tûmân Bey, si l'on en croit les dires de l'historien égyptien contemporain de la conquête ottomane Ibn Iyyâs⁽⁷⁾.

Il est évident en tout cas qu'au Maghreb, la compétition à propos du califat a opposé les Ottomans et les Sa'diens puis les 'Alawites au 16^e et 17^e siècles. Ainsi se trouve infirmée l'idée défendue, entre autres, par l'orientaliste italien Nallino, et qui consiste à dire que les ambitions califales du sultan ottoman ne datent pas d'avant le Traité de Küçük Kaynarca qui a mis fin à la guerre russo-ottomane de 1768-1774 et où la Russie a reconnu au sultan des privilèges califaux, somme toute d'ordre purement religieux, pour lui faire admettre la perte de vastes territoires comme ceux de la Crimée⁽⁸⁾. L'idée du califat semble être, au contraire, un facteur important d'action politique tout au moins dans la partie islamique de l'Empire ottoman.

Il en va de même pour la notion de panislamisme. Le panislamisme est habituellement considéré comme une imitation du panslavisme ou du

(6) T. W. Arnold, *The Caliphate*, Oxford, 1924, pp. 139-183 et H.A.R. Gibb, *Studies on the Civilization of Islam*, ed. by S.J. Shaw and W.R. Polk, Boston, 1962, p. 147.

(7) Muhammad b. Ahmad Ibn Iyyâs, *An Account of the Ottoman Conquest of Egypt in the year A.H. 922 (A.D. 1516)*, trad. W.H. Salmon, London, 1921, pp. 91-92.

(8) C.A. Nallino, *Notes on the Nature of the «Caliphate» in General and on the Alleged «Ottoman Caliphate»*, Rome, 1919.

des relations maroco-ottomane a paru évidente étant donné l'importance qu'elle accorde à l'élément culturel, constitué par l'accumulation des sentiments, des connaissances, des jugements et des stéréotypes à l'égard d'un système donné.

Cependant, l'importation de cette notion du champ de l'histoire sociale ou de celui des sciences politiques à celui de l'histoire des relations interétatiques ne va pas sans problèmes. La notion de culture opère souvent au sein d'unités sociales et étatiques bien définies alors que les relations internationales souvent enjambent ces unités. Or les relations internationales considérées ici impliquent deux états musulmans, sunnites, qui partagent des éléments centraux de leurs cultures. L'application de la notion de culture diplomatique dans ce contexte s'est révélée fructueuse. La souplesse de cette notion permet aussi d'inclure d'autres facteurs comme l'image de l'autre et les perceptions mutuelles etc... Elle a permis de donner un sens aux périodes de coopération et également à certains types de conflits qui seraient restés incompréhensibles sans cette notion.

L'élément culturel de cette diplomatie paraît dans les appellations qu'on applique en arabe à la charge d'ambassadeur. Parmi celles-ci (*safîr*, *mab'ûth* : envoyé), il y en a une (*rasûl* : messenger) qui désigne également le prophète. Il existe, par exemple, un livre sur la déontologie du diplomate musulman sous le titre : *Kitâb rusul al-mulûk wa man yaslûh li'l-risâla wal-sifâra* de Husayn b. Muhammad Ibn al Farra' (qui a dû vivre au 10^e siècle), traduit en français sous le titre quelque peu pompeux *Le parfait ambassadeur*⁽⁵⁾. Le seul manuscrit encore existant de cet ouvrage fut d'ailleurs découvert à la Bibliothèque de Topkapi à Istanbul. Mais on peut estimer sans risque d'erreur que les anecdotes et histoires concernant la fonction d'ambassadeur étaient communes à la culture islamo-méditerranéenne, étant donné que l'Islam classique constituait un référent commun autant pour les Marocains que pour les Ottomans.

Etudier les relations maroco-ottomanes suivant cette problématique a permis de repérer deux grands thèmes traversant ces relations dans leur ensemble. Ces thèmes constituent en fait des objets de débat et de controverse animés parmi les islamologues en général et les ottomanisants en particulier. Il s'agit du problème du califat et de celui du panislamisme.

L'idée du califat a fait l'objet de dures controverses entre les penseurs musulmans de haute époque eux-mêmes. Est-ce que le calife représentait Dieu ou le prophète ? Quelles étaient les conditions requises pour être calife ? En général, on considérait que le calife devait être de Quraysh sinon de la maison du prophète. Or, avec la chute de Bagdad au milieu du 13^e siècle le califat

(5) Ibn al-Farra', al-Husayn b. Muhammad, *Kitâb rusul al-mulûk wa man yaslûh li'l-risâla wa'l-sifâra*, ed. by S. D. al-Munajjid, Beyruth, 1972 [1947], p. 7. Traduction Française par M. S. El-Bondack sous le titre : *Le parfait ambassadeur*, Beyrouth, 1950.

deux états musulmans et que l'Islam y joue un rôle fondamental. A ce titre deux écueils sont à éviter, dès l'abord : l'un serait de considérer que les relations entre pays musulmans diffèrent de celles entre les autres pays. Cette hypothèse insiste sur la moralisation que l'Islam imprime aux rapports entre états. La diplomatie musulmane, viserait ainsi à introduire des normes de vérité et d'équité dans les relations interétatiques⁽¹⁾. Le caractère simpliste de cette hypothèse est évident (cf. par exemple la subdivision du monde en *Dâr al-harb* et *Dâr al-islâm*). Le deuxième écueil, non moins réducteur, consisterait à dire que les relations entre états musulmans ne diffèrent fondamentalement pas des relations entre les autres états, notamment les états-nations de l'époque moderne. Les problèmes de souveraineté et de territorialité l'emporteraient sur toute autre considération⁽²⁾.

Ces deux approches se sont révélées insuffisantes car trop exclusives. L'hypothèse islamique ne rend pas compte des tensions très fortes et des conflits prolongés que les relations maroco-ottomanes ont connus. De même, l'hypothèse territoriale ne rend pas compte des épisodes où le territoire prend une importance secondaire par rapport à d'autres facteurs comme celui de la communauté islamique, la *umma*.

Il a fallu chercher une autre hypothèse de travail capable de rendre compte à la fois des aspects coopératifs mais aussi des tensions et des conflits dans les relations maroco-ottomanes : la notion de «culture diplomatique» empruntée à Leon Carl Brown qui l'a forgée sur le modèle de «culture politique», une expression familière pour les chercheurs en plusieurs sciences sociales et notamment en sciences politiques⁽³⁾. Les inventeurs de cette notion, Gabriel Almond et Sidney Verba, la définissent comme suit : «la notion de «culture politique» se réfère particulièrement aux orientations politiques, c'est-à-dire aux attitudes à l'égard du système politique et de ses composantes, de même qu'aux attitudes à l'égard du rôle que l'être a dans le système... Quand nous parlons de la culture politique d'une société, nous nous référons à son système politique autant qu'il est intériorisé dans les connaissances, les sentiments et les jugements de ses populations»⁽⁴⁾. La pertinence de cette notion pour l'étude

(1) A. Iqbal, *Diplomacy in Islam, An Essay on the Art of Negotiations as conceived and developed by the Prophet of Islam*, Lahore, 1962 ; O. K. Tewfik, *al-Diblumâsiyya al-Islâmiyya wa'l-'alâqât al-islâmiyya ma'a al-Salbiyyîn*, (491-690H/1097-1291), Alexandria, 1986.

(2) J.P. Piscatori, *Islam, in a world of Nation-States*, Cambridge, GB, 1986.

(3) L.C. Brown, *International Politics and the Middle East Old Rules, Dangerous Game*, Princeton, 1984, pp. 13-14 et 279-310. Voir aussi R.B.J. Walker, «The Concept of Culture in the Theory of International Relations», in J. Chay, ed. 1990, pp. 3-17.

(4) G. Almond and S. Verba, *The Civic Culture, Political Attitudes and Democracy in Five Nations*, Boston, 1965 [1963], pp. 12-13.

Les relations maroco-ottomanes : quelques grands traits d'une culture diplomatique

Abderrahmane EL MOUDDEN

Faculté des Lettres — Rabat

L'étude des relations maroco-ottomanes pose un double problème : celui de l'éparpillement des sources dont l'un des fonds les plus riches se trouve sans nul doute en Turquie, mais aussi, sinon plus, celui du type d'approche à adopter pour appréhender ces relations. Comment rendre compte de relations riches en péripéties, complexes et variées, souvent tendues, conflictuelles même, mais offrant aussi, parfois, l'image d'une confiance réciproque et d'une coopération poussées ? Quels en étaient les enjeux ? Au niveau du Maghreb comme à celui de la Méditerranée ? Comment ces relations étaient-elles perçues par les principaux protagonistes ? Autant de questions qui peuvent se résumer en une seule, centrale : quelle type de diplomatie y avait-il entre deux états musulmans, sunnites ?

Les réponses divergent, allant d'une conception islamique moralisante qui nie les recoins sombres de l'histoire à celle, positiviste et égocentrique, qui méconnaît toute différence culturelle. Je me propose de présenter dans cette communication la notion de «culture diplomatique» qui me semble offrir une voie plus pertinente pour scruter ces relations dans leur foisonnement. Une esquisse de périodisation des relations maroco-ottomanes entre le début du 16^e et la fin du 18^e siècles sera suggérée puis on procèdera à l'examen de quelques cas où on peut percevoir le mouvement d'une culture diplomatique à l'oeuvre.

Il est évident que le sujet des relations maroco-ottomanes appartient à l'histoire diplomatique, un secteur assez discrédité en tant qu'histoire événementielle dépassée. Mais est-il même possible d'étudier ces relations suivant le modèle de l'histoire diplomatique européenne où, après avoir défini l'objet de compétition entre états, il est relativement aisé de débusquer les intrigues et les pressions des diverses chancelleries en présence, de leur prêter des intentions et d'aboutir enfin à des résultats qu'on croit suffisamment plausibles ? Quand bien même on voudrait appliquer une telle démarche, la couverture documentaire ne le permettrait pas. L'inopportunité de cette démarche paraît encore plus évidente quand nous considérons le fait que ces relations impliquent

pouvoir utiliser les innombrables ressources des archives ottomanes. Ainsi, les études, thèses et communications sur les relations turco-maghrébines ne seraient plus limitées à des sources européennes et maghrébines. L'apport des archives ottomanes enrichira le contenu, donnera une nouvelle perspective et fournira la possibilité d'une analyse et d'une compréhension plus approfondie du sujet à traiter.

Je voudrais rappeler à ce propos que le Gouvernement de la République de Turquie vient de mettre des bourses de recherche post-universitaire à la disposition des candidats marocains. Il en est de même pour les autres pays du Maghreb. Je voudrais aussi saisir cette occasion pour souligner l'importance de la coopération scientifique entre les universités et centres d'études de Turquie et des Pays du Maghreb. Ce colloque et celui qui s'est tenu il y a quelques jours à Fès sont en effet les manifestations concrètes de la mise en oeuvre de cette volonté. Je formule ici le souhait sincère que les rencontres scientifiques puissent se multiplier à l'avenir et contribuer ainsi à une meilleure connaissance et compréhension réciproques entre les jeunes générations qui prendront conscience de l'amitié et de la convergence d'intérêts dans un monde en mutation.

Je voudrais adresser, avant de terminer, mes vives félicitations aux responsables de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines et plus particulièrement au Département d'Histoire, d'avoir organisé cette rencontre, importante, non seulement du point de vue des échanges culturels, mais aussi dans la perspective d'une amitié plus solide entre la Turquie et le Maghreb. Je remercie également les distingués professeurs et membres du corps enseignant des universités pour leur participation à cette rencontre.

Je formule mes vœux les meilleurs pour la pleine réussite de ce colloque.

Allocution de Monsieur l'Ambassadeur de la République de Turquie au Maroc

Monsieur le Doyen,

Messieurs les Professeurs et Membres du Corps Enseignant des Universités participant à ce colloque,

Mesdames et Messieurs,

Je suis très honoré, en ma qualité d'Ambassadeur de Turquie au Maroc, de prendre la parole à l'occasion de la première rencontre scientifique maghrébo-turque sur le thème du «Maghreb à l'époque ottomane». Cette rencontre marquera, j'en suis sûr, un tournant dans la promotion et la diffusion des études et des ouvrages dans le domaine des relations turco-maghrébines. Elle aura également un rôle significatif dans la consolidation des liens culturels et historiques entre la Turquie et le Maghreb. En effet, l'étude des relations turco-maghrébines pendant la période ottomane revêt une importance indéniable pour mieux comprendre un passé riche et mouvementé qui n'est pas toujours relaté avec l'objectivité et la subtilité souhaitées. Ceci est bien souvent dû à l'insuffisance des connaissances et des sources plus qu'à d'autres considérations. Certains peuvent se demander, par exemple, s'il y a eu une relation quelconque entre l'Empire Ottoman et le Maroc, puisque le Maroc n'a jamais été sous l'administration de la Sublime Porte. Or, les deux puissances ont eu une frontière commune pendant plus de deux siècles du fait de la présence ottomane en Algérie jusqu'en 1830. Il est vrai que ce voisinage a connu plus de confrontations que de coopération. Mais il est aussi vrai que ces relations sont d'une certaine intensité et que la lumière doit être faite sur leurs divers aspects. Il est intéressant de constater qu'après une longue période de confrontation militaire et diplomatique, il y a eu une pause caractérisée par une volonté d'entre'aide sur le plan diplomatique et culturel.

Je voudrais souligner ici l'opportunité d'une approche pour l'étude et l'analyse des relations turco-maghrébines en mettant en valeur les documents et les données contenus dans les archives ottomanes en Turquie. En effet, les archives ottomanes sont à la disposition des chercheurs-historiens qui veulent apporter leur contribution dans ce domaine. A cette fin, les gouvernements des pays du Maghreb et ceux des autres pays arabes devraient encourager leurs universitaires et historiens à maîtriser les langues ottomane et turque pour

et de Tripoli. Nous espérons que les travaux de ce colloque feront avancer nos connaissances réciproques dans ce domaine comme dans celui de la vie interne et de la spécificité des provinces ottomanes du Maghreb.

Je voudrais saisir cette occasion pour remercier Monsieur l'Ambassadeur S.E. Önder ÖZAR et lui souhaiter la bienvenue à la Faculté des Lettres de l'Université Mohammed V de Rabat ainsi qu'à tous les enseignants, chercheurs de l'intérieur et de l'extérieur du Maroc qui ont bien voulu répondre à notre invitation et participer à cette première rencontre maroco-turque. Il m'est également agréable de présenter mes sincères remerciements à toutes les personnes physiques et morales qui nous ont si généreusement accordé leur aide et leur soutien et je veux citer en particulier Dr Manuel WEISCHER, notre collègue à la Faculté et Représentant permanent de la Fondation Konrad-Adenauer dans notre pays. Mes remerciements vont également à tous les membres du comité d'organisation.

Tout en souhaitant plein succès à notre colloque, j'espère que des rencontres similaires viendront approfondir ces échanges fructueux que notre Faculté a inaugurés avec les Universités turques en général et avec la Faculté des Lettres de l'Université d'Istanbul en particulier.

Allocution de Monsieur le Doyen de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat

Monsieur l'Ambassadeur de la République de Turquie au Maroc,
Monsieur le Représentant permanent de la Fondation Konrad-Adenauer au Maroc,

Mes chers collègues, Mesdames et Messieurs,

Lorsque notre Faculté organisa, en décembre 86, le colloque «Trente années de recherche universitaire au Maroc», les contributions historiques à ce colloque pouvaient conduire à deux observations fondamentales :

- Premièrement, la recherche historique au Maroc était trop axée sur le XIX^e siècle marocain, et
- Deuxièmement, l'étude des rapports entre le Maroc et le monde extérieur était trop centrée sur l'Europe.

Le colloque que le Département d'Histoire de notre Faculté organise aujourd'hui autour du thème : «Le Maghreb à l'époque ottomane» est en quelque sorte une tentative de rectifier un peu le tir et de procéder à un recentrage des lieux et des centres d'intérêt. De fait, les relations entre le Maroc en particulier et le Maghreb en général et les aires socio-historiques autres que l'Europe ont été trop souvent négligées. Ainsi, le Maghreb à l'époque ottomane demeure sous-étudié malgré un intérêt récent croissant et qui a déjà commencé à donner ses premiers fruits.

En organisant cet important colloque, la Faculté des Lettres de Rabat est convaincue que les travaux et les discussions qui se dérouleront, durant ces trois jours, entre les spécialistes que vous êtes, combleront, ne serait-ce que partiellement, cette lacune. Nous souhaitons aussi que ces travaux puissent dégager des thèmes plus précis et des directions de recherche qui pourraient constituer la matière de rencontres futures.

Quant au thème qui nous réunit aujourd'hui, une seule constatation suffira, me semble-t-il, pour en signaler l'importance : la configuration géo-politique du Maghreb actuel trouve en fait ses racines dans la période ottomane pendant laquelle le Maroc, suivant une voie indépendante, s'est trouvé engagé dans un faisceau de relations multiples avec les régence ottomanes d'Alger, de Tunis

Il est naturel que les relations maroco-ottomanes aient reçu le plus d'attention, ayant été le plus souvent marginalisées par le passé. Trois séances y ont été réservées, traitant des sources et des approches, analysant les ressemblances et les différences, scrutant les périodes de tension et celle de coopération pour aboutir à la richesse des transferts linguistiques, culturels et artistiques dans les deux sens.

Plutôt que de s'arrêter à la question futile de «qui a influencé qui ?», force a été de constater que les subcultures maghrébines et ottomanes ont été probablement plus interdépendantes que les tensions politiques ne le laissent supposer. Considérons le cas de ce jeune marin d'origine algérienne, raconté par l'historien marocain al-Zayânî dans son récit de voyage *al-Turjumâna*. Ce jeune est venu s'engager dans la marine marocaine à Larache dans les dernières années du règne de sidi Muhammad b. 'Abd Allah (1757-1790). Il s'est marié, par la suite, à Salé où il a élu domicile pour un temps. Plus tard, on le retrouve à Tunis où il fait fonction de Consul d'Alger. Le cas de ce jeune marin ne semble pas avoir été un cas rare. De tels itinéraires ont dû constituer une trame vectrice de brassage et d'échange humains et culturels que seule la recherche à venir pourra exhumer.

J'aimerais remercier tous ceux qui ont rendu faciles les conditions de la tenue de ce colloque et la publication de cette sélection de travaux, notamment la Fondation Konrad Adenaur à Rabat, l'Ambassade de Turquie au Maroc, et la Fondation de l'ex TAIIV à Istanbul. Je voudrais remercier également Monsieur le Doyen de la Faculté des Lettres de Rabat pour sa sollicitude à publier ces travaux et les membres du Service des Publications pour le soin qu'il y ont mis.

A. El Mouden

PRESENTATION

Voici déjà plus de cinq siècles, des marins aventuriers d'origine ottomane sillonnaient le bassin occidental de la Méditerranée, offrant leurs services aux populations comme aux princes musulmans qui pliaient sous la pression de la poussée ibérique sur les côtes du Maghreb. Ces aventuriers qui ne négligeaient pas la bonne prise se voulaient défenseurs de l'islam (*mujâhidîn*). Et c'est en tant que tels que, quelques décades plus tard, les plus célèbres d'entre eux, les frères Barberousse, établissaient le pouvoir ottoman à Alger avant que celui-ci ne s'étende à Tunis puis à Tripoli dans le courant du 16^e siècle.

Dès lors et jusqu'au 19^e siècle et même au 20^e siècle pour la Libye, la majeure partie du Maghreb se trouvait liée à l'ensemble de l'empire ottoman et l'histoire et la culture maghrébines devinrent partie prenante de l'histoire et de la culture ottomanes globales dans toute leur pluralité ethnique, sociale, linguistique et religieuse.

Le Maroc, évoquant un peu le cas iranien sur la bordure orientale de l'empire ottoman, devait poursuivre une expérience parallèle, indépendante. La souveraineté sharifienne s'affirmait face à la souveraineté ottomane. D'où une série de tensions sourdes ou de conflits ouverts, mais aussi des possibilités innombrables d'échange.

Le colloque sur *Le Maghreb à l'époque ottomane*, tenu à Rabat du 16 au 18 avril 1992, visait à combler une double lacune : il s'agissait d'abord de se pencher sur ce pan de quatre siècles d'histoire maghrébine et d'en dresser un premier constat ; il s'agissait ensuite de permettre au maximum de chercheurs intéressés par ce thème, Turcs, Occidentaux et Maghrébins, de confronter leurs points de vue et leurs approches, leurs interrogations et leurs déceptions, mais aussi leurs trouvailles.

C'était donc un premier état des lieux et une recension des possibilités futures. Les provinces ottomanes du Maghreb ont retenu l'attention de plusieurs participants. Deux séances y ont été consacrées. Quelques grandes questions ont été soulevées au fil des communications. Comment apprécier la présence ottomane au Maghreb : rejet ou adoption ? Quelle était l'articulation de ces provinces au cœur de l'empire ? Et à l'environnement méditerranéen ? Quel était l'effet en retour de l'expérience maghrébine de l'empire ottoman ? Comment ce Maghreb ottoman était-il vu par l'autre de par-delà la Méditerranée ? Les esquisses de réponses à ces questions offrent de riches perspectives d'avenir.

SOMMAIRE

• Présentation	7
• Allocution de Monsieur le Doyen de la Faculté des Lettres de Rabat	9
• Allocution de Monsieur l'Ambassadeur de la République de Turquie au Maroc	11
• Les relations maroco-ottomanes : quelques grands traits d'une culture diplomatique Abderrahmane EL MOUDDEN	13
• Une légitimité «Flottante» : Fête du sacrifice et Mawlid au Maghreb et dans l'Empire Ottoman Jocelyne DAKHLIA	21
• Les mots turcs dans le dialecte arabe du Maroc Metin AKAR	33
• The Art of the Book in Morocco from Topkapi Saray Museum Library Zeren TANINDI	53
• «Of the Air, Products, Soil. Fossils, etc. of these Kingdoms». The Observations of Dr Thomas Shaw on the natural resources of the Regencies of Algiers and Tunis in the 18th Century Michael BRETT	59
• Captifs chrétiens en Algérie à l'époque ottomane : histoire ou hystérie ? Moulay BELHAMISSI	75
• Une réflexion sur l'histoire moderne de la Tunisie (XVI ^{ème} - début XIX ^{ème} siècles) Sadok BOUBAKER	85
• Sheikh Ghuma (1835-1858) Face à la Sublime Porte pendant la grande crise au Maghreb Orhan KOLOĞLU	119

Titre de l'ouvrage : Le Maghreb à l'époque ottomane.
Série : Colloques et séminaires n° 41.
Editeur : Faculté des Lettres et des Sciences Humaines.
Couverture : Omar Afa
Droits de publications : réservés à la Faculté des Lettres de Rabat.
Imprimerie : Najah El Jadida - Casablanca.
1^{ère} édition : 1995.
Dépôt légal : 549/1995.
ISSN : 1113-0377.
ISBN : 9981-825-41-7.

**Ouvrage publié avec le concours
de la Fondation Konrad - Adenauer**



Royaume du Maroc
Université Mohammed V
Publications de la Faculté des Lettres et
des Sciences Humaines - Rabat
SÉRIE : COLLOQUES ET SÉMINAIRES N°41

LE MAGHREB A L'EPOQUE OTTOMANE

Coordonné par
Abderrahman EL MOUDDEN

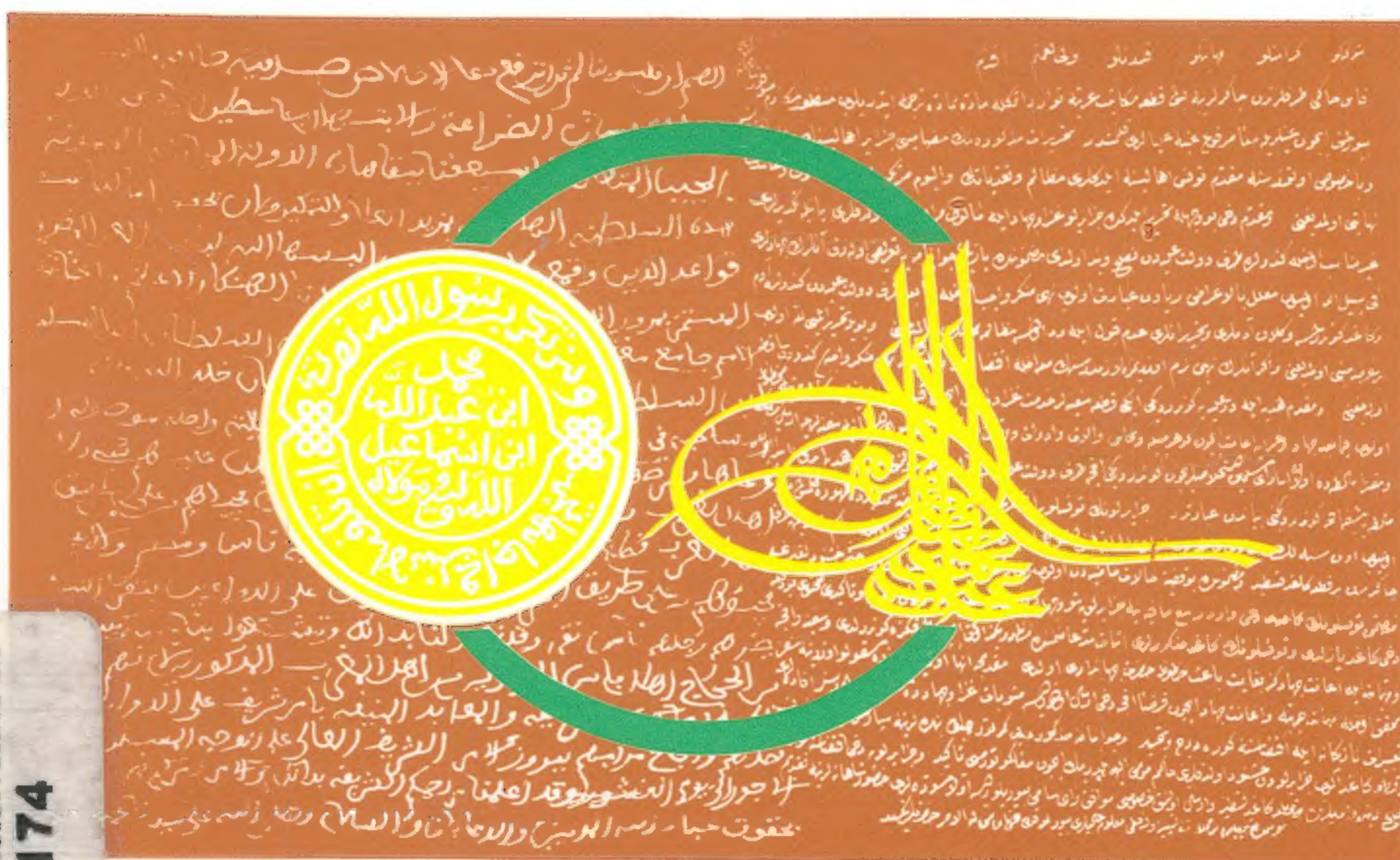
1995

**LE MAGHREB
A
L'EPOQUE OTTOMANE**



Royaume du Maroc
Université Mohammed V
Publications de la Faculté des Lettres et
des Sciences Humaines - Rabat
SÉRIE : COLLOQUES ET SÉMINAIRES N°41

LE MAGHREB A L'EPOQUE OTTOMANE



Coordonné par
Abderrahman EL MOUDDEN

